مجلة القلزم

للدراسات الأمنية والاستراتيجية

ISSN: 1858 - 9987

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية تصدر بالشراكة مع جامعة سليمان الدولية - تركيا

في هذا العدد :

- **دور التفكير الإستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب بالسودان (2003 - 2023م)**

  د. عَمْري عَلي سيد أحمد ـ أ. محمد الغالي علي يوسف ـ أ. محمد عثمان يس أحمد

- **الانقلابات العسكرية والمسار الديمقراطي في السودان (دراسة تاريخية تحليلية)**

  د. محمد أحمد محمد طه

- **أثر ممارسات الإدارة الإستراتيجية على الأداء المؤسسي بالمنظمات الطوعية بجمهورية السودان (دراسة حالة منظمة مشكاة الخيرية في الفترة من 2017 – 2022م)**

  د. أماني سليمان أحمد ـ د. أحمد إدريس عبده

- **تأثير السياسة الأمريكية على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط**

  أ.فاطمة أحمد السيد المكاشفي

العدد الرابع عشر - صفر 1446هـ - سبتمبر 2024م

مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية علمية دولية محكمة العدد الرابع عشر- صفر 1446هـ -سبتمبر 2024م

ISSN: 1858 - 9987 ردمك

دار آريثيريا للنشر والتوزيع

Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for security and strategic studies
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2023
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع- السوق العربي- الخرطوم - السودان
ردمك: 1858-9987

مجلة القُلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية

هيئة التحرير

المشرف العام

أ.د.مصعب سليمان الجمل

مدير جامعة سليمان الدولية-تركيا

رئيس التحرير

د.حاتم الصديق محمد أحمد

نائب رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

سكرتير التحرير

د.دينا العشري

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

أ.د . عبده مختار موسى محمود – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

أ.د . ياقوت الشيخ عيسى كلاخي- جامعة ابن خلدون تيارات- الجزائر.

د. إعتدال محمد أحمد الأمين – جامعة الزعيم الأزهري – السودان .

د. وليد عبد الخالق – جلمعة شرق كردفان – السودان.

د. سعاد محمد عمر الجفال – جامعة طرابلس – ليبيا .

د. محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي – مستشار الدراسات والبحوث القانونية – دائرة البلديات والنقل – امارة ابوظبي – الامارات العربية المتحدة .

د.إلهام النور سلمان النور – جامعة الزعيم الأزهري – السودان .

د. مبروك كاهي – جامعة ورقلة – الجزائر.

د. أميمة محمود محمد بشير – مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر – السودان .

د.إبتهال بابكر نور الدائم السماني - جامعة الرباط – السودان .

د. خالدة عبد الرحمن وقيع الله بلاص – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

د.راشد التجاني سليمان – جامعة أم درمان الإسلامية – السودان.

د. رضوان بن الرتمي بن أحمد شافو – جامعة الوادي - الجزائر.

د.معتز محي عبدالحميد عباده–المركز الجمهوري للدراسات الإستراتيجية–العراق.

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:

هاتف: 2491215662071 - 249910785855

بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com

السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات الأمنية والاستراتيجية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

دور التفكير الإستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب بالسودان (2003 - 2023م).....(7-54)

د. عَمْرِي عَلي سيد أحمد -أ. محمد الغالي علي يوسف - أ. محمد عثمان يس أحمد

الانقلابات العسكرية والمسار الديمقراطي في السودان (دراسة تاريخية تحليلية).....(55-88)

د. محمد أحمد محمد طه

أثر ممارسات الإدارة الإستراتيجية على الأداء المؤسسي بالمنظمات الطوعية بجمهورية السودان (دراسة حالة منظمة مشكاة الخيرية في الفترة من 2017 – 2022م).....(89-118)

د. أماني سليمان أحمد -د. أحمد إدريس عبده

تأثير السياسة الأمريكية على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط.....(119-140)

أ.فاطمة أحمد السيد المكاشفي

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نبدأ ونستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً..

القارئ الكريم:

سلام من الله عليك ورحمة منه وبركاته ونصلى ونسلم على سيدنا وعلى آله وصحبه أجمعين ، تغمرنا السعادة ونحن نخطو مع حضراتكم نحو العدد الرابع عشر من مجلة القُلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية آملين أن تكون هذه الخطوة قفزة في إطار تطوير النشر والبحث العلمي بمركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر- السودان

القارئ الكريم:

تصدر هذه المجلة المتخصصة بالشراكة مع واحدة من أهم الجامعات الرائدة في مجال التعليم والتي حققت نجاحات أكاديمية مميزة على مستوى العالم وهي جامعة سليمان الدولية-تركيا.

القارئ الكريم:

هذا العدد من مجلة القلزم العلمية للدراسات الأمنية والاستراتيجية يشمل عدد من العناوين والبحوث الرصينة الهادفة والتي نرجو من الله تعالى أن تجدوا فيه المثمر والمفيد وفي الختام نسأل الله تعالى التوفيق والسداد للجميع.

هيئة التحرير

دور التفكير الإستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب بالسودان
(2003 - 2023م)

د. عَمْرِي عَلي سيد أحمد — كلية أم درمان للطيران والتكنولوجيا

أ. محمد الغالي علي يوسف — باحث دكتوراه - جامعة النيلين

أ. محمد عثمان يس أحمد — باحث ماجستير - جامعة كردي

المستخلص:

تناولت الدراسة دور التفكير الاستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب السودانية 2003-2023. تمثلت مشكلة الدراسة في أن غياب التفكير الاستراتيجي وعدم تفعيل قانون الإرهاب أدى لعدم تصنيف الجرائم التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين التابعين لقوات الدعم السريع ضد الشعب السوداني بالجرائم الإهابية وتسببت في إنحراف أزمة الإرهاب عن مسارها وتعقيدها وإطالة عمرها. من المشكلة نبعت الأسئلة الآتية: إلى أي مدى أثر غياب التفكير الاستراتيجي على إدارة أزمة الإرهاب؟ كيف ساهم تغييب المحور القانوني في تعقيد أزمة إرهاب الشعب السوداني وإطالة عمرها وإنحرافها عن مسارها؟ إفترضت الدراسة: أن غياب التفكير الاستراتيجي وعدم تفعيل قانون الارهاب أدى إلى إنحراف إزمة إرهاب الشعب السوداني عن مسارها وعقد الأزمة وأطال عمرها وخلق أزمات جديدة. نبعت أهمية الدراسة في إبراز اهمية دور التفكير الاستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب, ومدى قدرتها على تصحيح مسار أزمة الإرهاب والسيطرة عليها وإخمادها. هدفت الدراسة إلى وصف العلاقة بين التفكير الاستراتيجي وإدارة أزمة الإرهاب، وصياغة رؤية استراتيجية لحل أزمة الإرهاب. إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والقانوني والمنهج المقارن. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن غياب التفكير الاستراتيجي وإدارة أزمة الإرهاب بفكر تقليدي وأُحادية وبعيداً عن الأُطر القانونية إنعكس سلباً على الأزمة وتسبب في إنحرفها عن مسارها وزاد من تعقيدها وأطال من عمرها. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها إدارة أزمة الإرهاب بفكر استراتيجي يستند على قانون الارهاب ليضبط الخطاب الرسمي والشعبي بما ينعكس إيجاباً على أزمة الإرهاب ويصحح مسارها ويمكن من إنهائها في أسرع وقت وبأقل الخسائر والتكاليف.

الكلمات المفتاحية:التفكير الاستراتيجي،إدارة الأزمات، أزمة الإرهاب.

The role of strategic thinking in managing the terrorism Crisis in Sudan (2003– 2023AD)

Dr. AMRY ALI SAYED AHMED
Mr. MOHAMED ELGHALI ALI YOUSIF
Mr. MOHAMMAD OSMAN YASIN AHMAD

Abstract:

The study examined the role of strategic thinking in managing the Sudanese terrorism crissis 2003-2023. The problem of the study was that the absence of strategic thinking and the failure to activate the terrorism law led to the crimes committeed py Janjaweed terrorist mercenaries affiliated to the rapid support forces againtst the Sudanese people and being classified as terrories crimes and caused it terrorism crisis to deviate from its course complicate it and prolong its life. From the problem emerged the following questions: To what extent has the absence of stratigic thinking affected the management of the terrorism crisis? How did the lack of understanding of the terrorism crisis contribute to the confusion of official and popular discourse and cause the terrorism crisis to deviate from the course? The study assumed: that the absence of strategic thinking and the failure to activate the terrorism law led to the Sudanese peoples terrorist crisis deviating from its course complicating the crisis prologing its life and created new crisis. The importance of study stemmed from highlighting the role of strategic thinking in crisis managing the terrorist crisis, and extent of its ability to correct the course of the terrorist crisis control it and suppress it. The study aimed to describe relationship between strategic thinking and terrorism crisis management, and to formulate a strategic vision for resolving terrorism crisis. The study followed the historical, descriptive, analytical, legal, and comparative approaches. The study reached several results, including that the absence of strattegic thinking and managing the terrorism crisis with traditional and unilateral thinking and far from the terrorism law reflected negatively on the crisis, caused it to deviate from its course, increased its complexity and prolonged its life. The study recommended managing the terrorism crises with strategic thinking based on the terrorism law to control official and popular dicourse in a way that refiects positively on the terrorism crisis, corrects its course, and enables it to be ended in quickest time, and with the least losses, and costs.

Key words: Strategic thinking, Crisis management,Terrorism crisis.

المقدمة:

التفكير الاستراتيجي عملية ذهنية ينتجها العقل البشري لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تتعلق بعمل معين أو خطة محددة، وهو الضامن لتكوين وتطبيق رؤى وفرص عمل فريدة تهدف لخلق نتيجة مرغوب فيها، ويرتبط موضوع التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب بالحكومات والشعوب والمجتمعات التي عانت من استمرار جرائم الإرهاب والقتل والإغتصاب والتهجير والنهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، فأزمة الإرهاب تعتبر من أشد الأزمات البشرية التي يتم صناعتها بشكل علمي بهدف ضمان بقاءها واستمرارها لأطول وقت لتوظيفها في الضغط على الحكومات والأفراد لتحقيق الأجندة التي صنعت من أجلها الأزمة، ومثل هذا النوع من الأزمات لا يمكن مواجهته إلا من خلال فكر استراتيجي قائم على أُسس علمية مدروسة تعمل كفكر مضاد للأزمة بهدف ضرب نقاط القوة وإستغلال نقاط الضعف وتوظيف سلبياتها وتسخير ايجابياتها للسيطرة عليها وإخمادها وإقتلاعها من جذورها ومحور آثارها، ويؤدي عدم التعامل بفكر استراتيجي إلى الفشل في إدارة أزمة الإرهاب ويتسبب في إنحرافها عن مسارها وإطالة عمرها وخلق أزمات أُخرى جديدة كالأزمات الإنسانية والصحية والبيئية وغيرها.

تعتبر أزمة إرهاب الشعب السوداني في دارفور والتي إندلعت عام 2003م بمثابة أول أزمة إرهاب تمر على السودان في العصر الحديث كما تعتبر أزمة إرهاب سكان ولايات الخرطوم والجزيرة وكردفان ودارفور التي إندلعت في 15 أبريل 2023 بمثابة ثاني أزمة إرهاب تمر على الشعب السوداني، وقد تعاملت الحكومة السودانية مع هذه الأزمات في ظل غياب الفكر الاستراتيجي مما أدى إلى غياب الاستراتيجيات والخطط التي تعمل على مواجهة أزمة الإرهاب ونتج عنه إنحرف أزمة الإرهاب عن مسارها وتعقدها وتتشعبها وإطالة عمرها، من هنا برزت أهمية دراسة دور التفكير الاستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب كأحد أهم الوسائل والطرق الناجحة في التعامل مع هذه الأزمة، لضبط مسارها ووضعها ضمن الأُطر القانونية والإجرائية الصحيحة والتي تؤدي لإخمادها واقتلاعها من جذورها وتفشل الأجندة التي صنعت من أجلها أزمة الإرهاب.

أولاً/ التفكير الاستراتيجي وإدارة الأزمات مدخل مفاهيمي:

مفهوم التفكير الاستراتيجي:

- اسلوب متعدد الرؤى والزوايا يتطلب النظر إلى الأمام في فهمه ويتبنى النظر من الأعلى لفهم ما هو أدنى ويوظف الإستدلال التجريدي لفهم ما هو كلي يلجا للتركيب الشخصي لفهم حقيقة الأشياء بواقعية وهو تفكير تفاؤلي وإنساني يؤمن بطاقات الإنسان وقدراته العقلية.[1]
- ممارسة سلوكيات إبداعية وسمة مميزة للقادة المبدعين قائم على وضوح الرؤية ومرونة التفكير.[2]
- المعرفة التي يجب أن تتوافر داخل أفراد أي تنظيم لتحديد الفرص والمهددات وقضايا المستقبل والاستمرارية في البقاء ومعرفة كيفية التعامل معها بشكل دائم ومستمر.[3]
- يمكن القول بأنه تسخير العلم وتوظيف الفن لصياغة الرؤى التي تحقق الأهداف المستقبلية المنشودة.

خصائص التفكير والمفكر الاستراتيجي:

للتفكير الاستراتيجي عدد من الخصائص منها القدرة على بناء الغايات والبصيرة النافذة والفراسة في وزن الأُمور، ومهارة الإختيار وتحديد الموارد والإمكانات المتاحة واستخدامها بكفاءة، ومواكبة عولمة الفكر

الإداري والقدرة على إتخاذ القرارات الاستراتيجية[4]، وللمفكر الاستراتيجي عدد من الخصائص الشخصية منها القدرة الإستشرافية والقدرة الحدسية والقدرات الخلاقة والقدرات النقدية[5].

مبادئ التفكير الاستراتيجي:

التفكير الاستراتيجي وسيلة وليس غاية، وإجراء عملي وليس نظري ويحتاج توسيع المشاركة في العمليات الاستراتيجية ويتطلب إلتزاماً من القيادة وتقييم لواقع الحال[6]، من مبادئها مبدأ النظام الكلي بحيث أن المؤسسة لديها مجموعة من الإجراءات والعناصر يتم التنسيق فيما بينها وهذا يقود إلى مبدأ الأهداف والذي يعتمد على مبدأ المشاركة والإلتزام ومبدأ المراقبة وتقويم الأداء[7].

فوائد التفكير الاستراتيجي[8]:

للتفكير الاستراتيجي عدة فوائد منها ترتيب الأولويات وتحديدها وإشاعتها بين العاملين بحيث تتركز الجهود نحو أهداف محددة، وتنمية عادات التفكير في المستقبل وتحديد التوجهات المستقبلية ووضوح الرؤية، وتحسين المركز التنافسي للمنظمة وتقييمة ضمن إطار البيئة التنافسية مما يحسن القدرة على البقاء والنمو والاستمرار، والتطوير الدائم والتحسين المستمر مما يشكل حافزاً لتحسين الأداء، ودقة التنبؤ بنتائج التصرفات الاستراتيجية تقليص نسبة الخطأ في التعامل مع المواقف وإتخاذ القرارات، ووضوح الرؤية والمسار المستقبلي للمنظمة وتطوير استراتيجية أقسام المنظمة ووحداتها، وتوفير فرص لمشاركة جميع المستويات الإدارية في العملية.

سمات التفكير الاستراتيجي[9]:

التفكير الاستراتيجي تفكير تفاؤلي وانساني يؤمن بقدرات الإنسان وطاقاته العقلية في اختراق عالم مجهول والتنبؤ به، وتفكير تنافسي يقر أنصاره بواقعية الصراع بين القوى ويتطلعون إلى اقتناص الفرص، كما يعد فكر تطويري أكثر من كونه إصلاحي لكونه يبدأ من المستقبل ليستمد منه صور الحاضر، ويعتبر فكر متعدد الرؤى والزوايا فهو يتطلب النظر للأمام في فهمة للماضي والنظر من أعلى لفهم ماهو أسفل ويوظف الإستدلال التجريدي لفهم ماهو كلي ويلجأ للتحليل التشخيصي لفهم حقيقة الأشياء، وفكر يعمل على توظيف الأساليب الكمية ولغة الأرقام وقوانين السببية والاضطراد في فهم المتغيرات المستقبلية والتابعة في علاقات الأشياء مع بعضها البعض.

مداخل التفكير الاستراتيجي[10]:

1. **المدخل القيادي** يقوم على أن التفكير الاستراتيجي غير موجود ضمن الرؤية الشاملة للدولة وإنما فقط ضمن الخرائط العقلية لمتخذي القرار، وهي تفترض نظرية القائد العليم بكل شئ.
2. **مدخل القرار الاستراتيجي** يرى أن التفكير الاستراتيجي عملية ضمن سلسلة عمليات خطية متكاملة لصنع القرار الاستراتيجي وله ثلاث مراحل تحديد القرار تطوير القرار وإختيار القرار.
3. **المدخل الفوضوي** ينظر للتفكير الاستراتيجي وفق هذا المدخل على أنه مجموعة عمليات متداخلة بشكل فوضوى غير مبرمجة ضمن عمليات صنع القرار.
4. **مدخل العمليات المتنوعة** يفترض هذا المدخل أن العمليات الاستراتيجية لا تقتصر على القيادة العليا فحسب وإنما تمتد إلى مستويات القيادة كافة وتعد من بين مسؤولياتها.
5. **المدخل العلمي** يعتبر عملية استراتيجية قائمة على التحليل وتهدف إلى التنبؤ بالمستقبل بتطبيق أدوات وتقنيات تحليلية لتحديد القوة الرئيسية المؤثرة في النتائج المستقبلية.

6. **المدخل الإبداعي** يسمى المدخل الحدسي أو التشعبي وهو عملية إبداعية تعتمد على التحليل والتركيب والتنبؤ من خلال طرح عدة نماذج مختلفة للتفكير الاستراتيجي وتحديد علاقته بالتغيرات الأُخرى ويؤكد على النظرة التكاملية للتفكير الاستراتيجي.

الأضرار الناتجة عن غياب التفكير الاستراتيجي[11]:

غياب التفكير الاستراتيجي يتسبب في عدة أضرار منها مواجهة المنظمة للعديد من المشكلات والأزمات نتيجة عدم الإدراك المبكر للقيود والتهديدات التي تكمن في البيئة الخارجية للمنظمة وعدم الإستعداد لها وعدم المقدرة على التعامل الفعال معها، وتخبط المنظمة في قراراتها ووجود فجوات واضحة بين وعودها والتزاماتها والمغالاة في أهدافها بصورة يصعب تحقيقها نتيجة عدم معرفة عناصر البيئة الداخلية والخارجية، وضياع فرص الاستفادة مما هو متاح وتمكن الجهات الأُخرى من اقتناص هذه الفرص واستثمارها، وإهدار جزء من الإمكانات وعدم الاستفادة منها نتيجة عدم إدراك المنظمة لما لديها من نقاط قوة، غياب أو عدم وضوح أُسس ومعايير تقييم الأداء وقياس الكفاءة، وضعف مقدرات المنظمة وعدم قدرتها على الإبداع والإبتكار وتنفيذ اللوائح والإجراءات والقواعد وتعوق الأفراد من تقديم أفكار غير تقليدية للتطوير والتحديث، وضعف مهارات ومقدرات قيادات المنظمة من ايجاد البدائل الاستراتيجية المناسبة استجابة للتغيرات أو المفاجات التي تحدث في بيئة المنظمة وتتطلب تعديل أو تغيير مسارات العمل في المنظمة، ظهور مشاعر عدم الرضا من العاملين في المنظمة وما يرتبط به أو عدم التأييد لها نتيجة إدراكهم واعتفادهم بأن المنظمة تركز جهودها على تحقيق مصالحها دون مصالح الأطراف الأُخرى، والإحساس بعدم الأمان وضعف الإنتماء للمنظمة نتيجة غياب الرؤية الاستراتيجية.

معوقات التفكير الاستراتيجي[12]:

1. التغيرات السريعة الداعية له قد تؤدي إلى إفشال تطبيقاته أو إضعاف المنظمات على الاستمرار في تطبيقة لعدم القدرة على المواكبة لما يستجد وأن التفكير الاستراتيجي سيكلفها وقتاً وجهداً ومالاً.
2. عدم استقرار القيادات والكوادر المتخصصة وفقدان الأمن الوظيفي الناجم عن تهديدات الخصخصة والتقاعد المبكر قد يصرف البعض عن التفكير للمستقبل الذي لن يعيشوه في منظماتهم.
3. غياب المنافسة بين المنظمات الحكومية وغيرها من القطاعات يجعلها في مأمن ولا يدعوها للتفكير بجدية لتحديد مستقبلها طالما أنها في مأمن من المقارنة والمساءلة.
4. العادات والتقاليد المجتمعية التي تحث على التواكل وعدم التحسب والخوف من المستقبل ظنا بان ذلك من أُمور الغيب التي لايجوز الخوض فيها.
5. تلعب الضغوط والمصالح للجماعات والأفراد دورها في إبقاء الحال على ما هو عليه وتقاوم بكل ما اوتيت من قوة كل تغيير جوهري أو جذري يؤدي إلى الإضرار بمنافعها ومصالحها.

ثانيا/ مفهوم الأزمة وإدارة الأزمة:

مفهوم الأزمة:

- موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويتضمن قدراً من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة ويتطلب استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسريعة.[31]
- وظيفة تختص بالتقليل من حجم الضرر الناتج عن الأزمة ومسبباتها سواء في إمكانيات

المؤسسة المادية أو صورتها الذهنية لدى الجمهور وقدرتها على التحكم في موقف الأزمة.[41]

- تطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأُسس المبتكرة التي تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية بهدف السيطرة على الأزمة والتحكم فيها وتوجيهها وفقا لمصلحة الدولة [51].
- كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية لتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها.[61]

أنواع الأزمات[17]:

- الأزمات السياسية والاجتماعية الأزمات المتعلقة باستقرار الأنظمة وتؤثر في سلامة ورفاهية المجتمع.
- الازمات الاقتصادية والمالية الأزمات المتعلقة بالموارد المالية وتؤثر سلباً وايجاباً في الدخل والميزانية.
- الأزمات الأمنية والعسكرية الأزمات المتعلقة بأمن واستقرار ووحدة الدولة وتنتج عنها أعمال إجرامية.
- الأزمات البيئية والصحية تعلق بإصحاح البيئة وسلامة الإنسان لوقايته من الأمراض والاوبئة.
- الأزمات الإرهابية أفعال اجرامية منظمة ومتعمدة للتخريب تتم بواسطة أعداء للمؤسسة أو الدولة.

مفهوم ادارة الازمات:

- الإدارة: هي فن قيادة وتوجيه أنشطة جماعة من الناس نحو تحقيق هدف مشترك، والتنبؤ والتخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة(23).
- إدارة الأزمات تعني التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة لتجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، وتحقيق التوازنات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المختلفة وبحث آثارها في كافة المجالات، والتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية المولدة للأزمة[23].

عناصر إدارة الأزمات:

من التعريف نجد أنها عملية إدارية تعمل بمنهجية علمية حديثة، وتدار وتنفذ بواسطة مجموعة من الكفاءات المدربة والمؤهلة، وتهتم بالتنبؤ بالازمات أو مواجهة الظروف الطارئة والاستثنائية، وتسعى إلى وضع رؤى مستقبلية تمكن من التعامل مع الأزمات المحتمل حدوثها، وتعمل على وضع القواعد والأسس والإستراتيجيات والخطط البديلة، وتهدف إلى تعطيل سلبيات الأزمة وتفعيل إيجابياتها.

طرق التعامل مع الأزمات:

الطرق التقليدية: تقوم على أنكار الأزمة وعدم الإعتراف بها، وكبتها ثم تنفيسها وتفريغها وعزل قواها وحصرها في إطار محدود لإخمادها من خلال تقديم التنازلات وعمل مناورات للتوصل لحل وسط.

الطرق غير التقليدية: تتم بواسطة فريق عمل مؤقت أو دائم للتشخيص الأزمة ومتابعة مسارها، لإحتوائها وتجاوزها، أو تصعيدها ضمن إستراتيجية مدروسة، لتفتيتها وتجزئتها وتغيير مسارها.[18]

الطرق العلمية: مواجهة الأزمة بالطرق العلمية والتي يتم من خلالها إدارة الأزمات والسيطرة عليها من خلال مرحلة الدراسة المبدئية لإبعاد الأزمة ومرحلة تحليل الأزمة ومرحلة التخطيط للمواجهة والتعامل مع الأزمة والتي تقود لأحد أمرين إما الإستعداد للأزمة ومواجهتها أو التفاعل معها.[19]

أساسيات إدارة الأزمات:

توجد عدة أساسيات لإدارة الأزمة منها تحديد الهدف وترتيب الأولويات لتحقيق ما نريد بأقل التضحيات وأكبر النتائج في ضؤ الإمكانيات المتاحة، والحركة السريعة والمبادرة والتخلص من مشكلات الحاضر وعدم النظر للماضي والتركيز في المستقبل، وتنظيم القوى المواجهة للأزمة وصياغة هيكل تنظيمي سريع ومؤقت للمشاركة في مواجهة الأزمة، والمفاجاة وتقبل الواقع وإغتنام الفرصة لمواجهة الأزمة بسرعة، وتجميع الممكن والمتاح لتحقيق الأهداف، والمشاركة والتعاون، واتحاد تفكير وإبداعات الجميع من أجل مضاعفة طاقات الأفراد ومن أجل البقاء، ورفع الروح المعنوية لحماية الأفراد من الإنهيار وتعبئة القدرات لمواجهة الأزمة، والمرونة وعدم فرض قواعد صارمة على الموقف نتيجة إنعدام الثقة في قدرات الأفراد، والتحكم في العوامل المسببة للأزمة للسيطرة على الأزمة، والحماية لتأمين الأفراد من الخوف، وتحفيز المشاركين في المواجهة لمضاعفة وتعبئة قواهم الذاتية، والتفاوض المستمر مع الأزمة والعمل على تحقيق أكبر إنجاز وفي اسرع وقت وباقل الخسائر.

مراحل إدارة الأزمات:

1. الشعور بإحتمال الأزمة واكتشاف إشارات الإنذار والإشارات التحذيرية المبكرة.
2. الإستعداد والوقاية: وفيها يتم تجميع الجهود للعمل على الحد من إستمرار الأزمة.
3. إحتواء الأزمة: إحتواء أثر الأزمة من الإنتشار بشكل أكبر.
4. إستعادة التوازن والنشاط: إستعادة الوضع الطبيعي للمنظمة بأسرع وقت ممكن.
5. التعلم والتقييم: عكس ما تم إنجازه حتى تتمكن المنظمة من أن تدير الأزمة المقبلة لحظة وقوعها.(02)

مقومات نجاح إدارة الأزمات:

لإدارة الازمات عدد من المقومات لتبسيط الإجراءات وتسهيلها والبعد عن الحلول التقليدية والعشوائية، والتعامل مع الأزمة بمنهجية علمية تقوم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتقدير الموقف الأزموي وتحليل الأزمة من حيث تحديد نقاط القوى والمؤثرات والقدرات، وتحديد الأولويات الخطط والبدائل والأولويات التي تم تحديدها وفق بدائل معينة، وتفويض السلطات لمنح الصلاحيات للأفراد للعمل ضمن دائرة الإختصاص المحددة، وفتح قنوات الإتصال لتسهيل حركة إنسياب ونقل البيانات والمعلومات بين الإدارات، والوفرة الإحتياطية الكافية لفهم أبعاد الموقف وتوفر الدعم المادي والمعنوي.[21]

معوقات نجاح إدارة الأزمات:

من معوقات نجاح ادارة الازمات المعوقات التنظيمية وتنتج بسبب عدم تحديد السلطات وضعف التدريب عدم تأييد أساليب إدارة الأزمات، والمعوقات المتعلقة بالمعلومات وتقتضي عدم صحة المعلومة وعدم دقتها ومصداقيتها أو حجب جزء منها، والمعوقات المتعلقة بالإتصال كمحدودية إستخدام أنظمة الإتصال الحديثة والتكنولوجيا للتصدي للأزمات، والمعوقات الإنسانية الإعتقاد بعدم أهمية إدارة الأزمات

وقصور فهم الأفراد وإداركهم لطبيعة الأخطار، والمعوقات البيئية: ضعف الوعي البيئي لدى المواطن وعدم وجود توعية كافية للتعامل مع الأزمة، والمعوقات الإقتصادية التي تتعلق بضعف الموارد المالية المخصصة لإدارة الأزمات، والمعوقات التكنولوجية كعدم إستخدام التقنيات الحديثة وعدم توفر أجهزة حديثة ومتطورة لإدارة الأزمة[22] ، والمعوقات الإجتماعية والتي تنتج بسبب التعصب الرافض للتغيير الذي يساهم في الحد من الأزمات، والمعوقات السياسية: السياسات التي تساهم في جلب السند والدعم الدولي لحظة وقوع الأزمات[23].

أدوات ووسائل إدارة الأزمات:

- القوة السياسية والدبلوماسية: إحدى الادوات التي تستخدم لمعالجة الأزمات وإدارتها قبل حدوثها وبعد أنتهائها وأهم مسؤولياتها إختيار الوقت المناسب لإطلاق التصريحات السياسية وإذاعة البيانات الرسمية وإرسال المناديب للدول الصديقة وسحب السفراء وطلب الوساطات واللجؤ للمنظمات الدولية.
- القوة العسكرية: وتساعد الدولة في حال الإعتداءات الخارجية والإرهاب الدولي أو بمساعدة قوات الشرطة المحلية في حالة الأزمات الداخلية من ناحية أُخرى.[42]
- القوة الإقتصادية: أهم الأدوات والوسائل السلمية التي يتم من خلالها خلق الأزمات وإخمادها، فقد أصبحت المعونة الإقتصادية التي تقدم للدول المحدد لنوع العلاقة وتستخدم للترغيب والترهيب، وتتم من خلال عدة وسائل كالمقاطعات الإقتصادية وطرد العمالة وإلغاء الإتفاقيات.
- القوة الإعلامية: نتيجة للتطور التكنولوجي في وسائل الإتصال وأجهزة الإعلام فرضت الحرب النفسية والدعائية ذاتها كأداة من أدوات ووسائل إدارة الأزمات.[52]

متطلبات التعامل مع الأزمة[26]:

1. **المتطلبات المادية:** توفير الموارد المادية وفقاً للمدخل العلمي والعملي الشامل والمتكامل في إدارة الكوارث والأزمات[27].
2. **المتطلبات البشرية (فريق إدارة الأزمات)** الأفراد الذين يعملون على منع وقوع الأزمات والتخفيف من آثارها، فحسن إدارة الأزمات يتوقف على حسن إختيار الأفراد الموكل إليهم مهمة إدارة الأزمة[28].
3. **المتطلبات التنظيمية والإدارية** مجموعة النظم والسياسات الإدارية التي تتبعها المنظمة كسجل الأزمات والاتصال والاحصاءيات والوسائل التكنولوجية التي تنظم عمل فريق إدارة الأزمات.

ركائز نجاح إدارة الأزمات[29]:

1. تنمية وتطوير الأداء الإداري وإعتماد الأساليب العلمية في أداء وظائف الإدارة.
2. حسن إختيار القيادات الإدارية من حيث كفائتها ومهارتها وسماتها وتفاعلها مع الأحداث
3. إيجاد وتطوير نظم المعلومات والإتصال والتنسيق الفعال.
4. تكوين فريق لإدارة الأزمات وتدريبه وتحديثه بشكل مستمر.
5. توضيح الواجبات والوظائف والمسئولية وتحديدها وتوحيدها لدعم القيادات الإدارية والميدانية.

عوامل نجاح إدارة الأزمات تتمثل في[30]:

أ. **إدراك أهمية الوقت:** يعتبر من أهم العناصر المتحكمة في إدارة الأزمات لأن عامل السرعة مهم جداً لاستيعاب الأزمة والتفكير في البدائل وإتخاذ القرارات المناسبة.

ب. **أنشاء قاعدة من المعلومات:** بحيث تكون شاملة ودقيقة وخاصة بأنشطة المنظمة وكافة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها ورصد أثارها وتداعياتها على مجمل أنشطتها.

ج. **توافر نظم إنذار مبكر:** يمتاز ويتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل الإشارات إلى متخذي القرارات.

د. **الإستعداد الدائم لمواجهة الأزمات:** تطوير القدرات وتسخير الإمكانيات لمنع حدوث الأزمة أو مواجهتها ومراجعة إجراءات الوقاية ووضع الخطط وتدريب الأفراد.

ثالثا: علاقة التفكير الاستراتيجي بإدارة أزمة الإرهاب:

لمعرفة علاقة التفكير الاستراتيجي بإدارة أزمة الإرهاب لابد من تفكيك المصطلح وتفسيره بالشكل الذي يربط عناصره للوصول لمفهوم شامل ومتكامل يوضح حقيقة العلاقة ويبرز أهمية الدور، وعليه نجد اننا قد تناولنا مفهوم التفكير الاستراتيجي ومفهوم ادارة الازمات وفي هذا المحور سنتناول مفهوم الارهاب .

مفهوم الإرهاب:

الارهاب لغة:

مصدر أرهب يرهب إرهاباً ومعناها أخاف يخيف إخافةً وأفزع يفزع إفزاعاً ومن ذلك قوله تعالى: (ترهبون به عدو الله وعدوكم) [18].

الإرهاب إصطلاحاً:

العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان دينه ودمه وماله وعرضه ويشمل التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق وكل فعل من أفعال العنف والتهديد[34].

الإرهاب في القانون السوداني:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو ايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالأموال الخاصة والعامة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة والخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر[35].

الإرهاب عند حلف الناتو:

هو الإستخدام أو التهديد غير المشروع بإستخدام القوة أو العنف الذي يغرس الخوف والإرهاب ضد الأفراد أو الممتلكات في محاولة للإكراه أو تخويف الحكومات أو المجتمعات أو إحكام السيطرة على السكان لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو ايدلوجية[36].

الإرهاب عند الأمم المتحدة:

هو كل فعل من أفعال العنف والتهديد به إياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم

للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[37].

الجريمة الارهابية في النظام السعودي:

هي كل سلوك يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر يقصد به الاخلال بالنظام العام أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية أو محاولة إرغام أحد سلطاتها على القيام بعمل ما أو الإمتناع عنه أو إيذاء أي شخص أو التسبب في موته عندما يكون الغرض بطبيعته هو ترويع الناس أو إرغامهم على القيام بأي عمل أو الإمتناع عن القيام به أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد والأغراض المذكورة أو التحريض عليها.

جريمة تمويل الإرهاب:

هي توفير أموال لإرتكاب جريمة إرهابية أو لمصلحة كيان إرهابي بأي صورة من الصور الواردة في النظام بما في ذلك تمويل سفر إرهابي وتدريبه.

الإرهابي: هو أي شخص ذي صفة طبيعية سواءً اكان في المملكة أو خارجها يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام أو يشرع أو يشترك أو يخطط أو يساهم في ارتكابها بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة، وعرف الكيان الإرهابي بأنه أي مجموعة مؤلفة من شخصين أو أكثر داخل المملكة أو خارجها تهدف إلى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام[38].

مما سبق يمكن القول بأن التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب هو:

تسخير العلم والمعرفة وتوظيف الفن والإبداع لصياغة الرؤى المستقبلية من خلال التنبؤ والاستشعار والرصد للمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والتخطيط والتنظيم وإصدار الأمر والتنسيق والرقابة وقيادة وتوجيه الأنشطة للتغلب على أزمة الإرهاب من خلال تجنب سلبياته والاستفادة من ايجابياته، وتحقيق التوازنات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المختلفة وبحث آثارها في كافة المجالات النفسية والاجتماعية سياسية ودينية وثقافية، والدوافع المولدة لها والمؤدية لأفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه والتي تقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر يقصد به الإخلال بالنظام العام أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية أو محاولة إرغام أحد سلطاتها على القيام بعمل ما أو الإمتناع عنه بإستخدام القوة أو العنف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو إيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالأموال الخاصة والعامة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة والخاصة أو إحتلالاها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر، لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو ايدلوجية.

أنواع الإرهاب:

للإرهاب عدة أنواع فمن حيث الممارسة نجد الإرهاب الدولى والذي تمارسه دولة معينة ضد دولة أُخرى كالغزو والإحتلال والاستيطان الصهيوني، والإرهاب المحلي والذي تمارسه حكومة معينة ضد شعوبها كالحكومات الاستبدادية، والإرهاب الفردي والذي يرتكز على شخص واحد فقط وتمارس فيه الجرائم بشكل

فردي وأُحادي، والإرهاب الجماعي وله شكلان الإرهاب القاعدي والذي يؤسس ويدار بقيادة فردية وهو ما يعرف بتنظيم القاعدة، والإرهاب المشترك الذي تقوم به عدة جماعات وقيادات بتنسيق وتعاون مشرك بين الجماعات والمليشيات الإرهابية ويعرف بتنظيم الجماعات الإرهابية، أما من حيث الفكر نجد الإرهاب الطائفي والذي تقوم به طائفة دينية معينة ضد طوائف دينية أُخرى، والإرهاب العنصري والذي يقوم به عناصر وأجناس معينة من أفراد المجتمع ضد عناصر أُخر كالبيض والسود، والإرهاب القبلي أو الطبقي والذي يقوم به أفراد من قبيلة معينة ضد قبيلة أُخرى أو من طبقة معينة ضد طبقة أُخرى وتؤدي إلى الإستعباد والرق للرجال والسبي للنساء، ومن حيث أنواع الأسلحة نجد الإرهاب الكيماوي والإشعاعي والنووي والبيولوجي والذي يؤدي إلى الدمار الشامل والإبادة الجماعية، ونجد الإرهاب التكنولوجي والتي تؤدي إلى تهديد وإتلاف المعلومات والبيانات والملفات المتعلقة بسجلات الدولة.

أشكال الإرهاب:

من التعريف أعلاه يتضح أن الجرائم الإرهابية لها عدة أشكال منها الإخلال بالنظام العام أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية أو محاولة إرغام أحد سلطاتها على القيام بعمل ما أو الإمتناع عنه بإستخدام القوة أو العنف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو ايذائهم سواءً بالقتل أو الإغتصاب أو الاعتقال والتعذيب أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالأموال الخاصة والعامة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة والخاصة أو إحتلالها وتعطيلها أو الاستيلاء عليها وتدميرها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر.

سمات الإرهاب :

مما تم تناوله يتضح أن الإرهاب له عدة سمات منها السرية والدقة في التخطيط والتنفيذ وتحقيق أهداف سياسية واجتماعية وال'عتداء على المدنيين بغير وجه حق وإحداث موجة من الخوف والرعب والذعر والقلق، وايمان الإرهابيين بوجود مبررات تخدم توجهاتهم وقياداتهم، وتنطلق من ايدلوجية لها قناعاتها وأهدافها وخططها ومناطق أعمالها، والتقليد والمحاكاة بمعنى تكرار الإرهابيين لإرتكاب نفس الجرائم الإرهابية[39].

دوافع الإرهاب[40]:

الدوافع السياسية:

تعد الدوافع السياسية بجناحيها الخارجي والداخلي واحدة من أهم أسباب الإرهاب كالنزاعات الاقليمية وغياب العدالة الدولية وانتهاك حقوق الشعوب والسياسات المناهضة للأديان السماوية والاستعمال الخاطئ لمفهوم حرية التعبير والاستغلال الامبريالي لموارد الشعوب النامية وتطورات السياسة العالمية ومساندتها لكيانات بعينها على حساب الشعوب المحتلة والاعتداء على مصالح الدول ورعايتها بالخارج وعسكرة العولمة ومساندة الدكتاتوريات.

الدوافع الاقتصادية:

ينظر لها دائما على أنها قد تكون سبباً مباشراً في تفجر الإرهاب إستناداً على رؤية تنطلق من أن الإرهاب يأتي كرد فعل على السياسات الاستعمارية التي إتخذت طابعاً اقتصادياً بعد أن كان عسكرياً أو

نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية الكبرى على الاقتصاد العالمي أو بسبب البطالة أو الفقر أو أنخفاض الدخل أو فشل خطط التنمية أو غياب العدالة في توزيع الثروات أو إتساع الفوارق الطبقية والتي تولد مشاعر سلبية تعبر عن نفسها بالعنف والإرهاب.

الدوافع الاجتماعية:

تتنوع هذه الدوافع ما بين ضعف الانتماء والإحباط وعدم المساواة والفجوة بين الواقع والمأمول والسخط الاجتماعي وتآكل الطبقة المتوسطة وفقدان التواصل الاجتماعي وضعف الشراكة الوطنية والعشوائية وتفكك الأُسر وإنهيار أدوارها وفساد الرفاق والغربة وافتقاد الإحساس بالهوية والمكانة الاجتماعية والخوف من الغرباء وبغضهم.

الدوافع الثقافية:

تلعب دوراً سلبياً في التحفيز على الإرهاب ولها أنماط تتنوع مابين مشاكل الهوية وغياب الوعي الرشيد والاستلاب الثقافي والتعصب الفكري وإنتشار ثقافة العنف وتجذر عقيدة الثأر ورفض التعامل مع الاخرين وشيطنته وشيوع الاحادية على حساب التعددية.

الدوافع الايديولوجية:

قال وليم سليمان أن العنف يبدأ فكراً ثم اثبت الواقع أن هذا ليس صحيح وفي هذا الصدد يقول اوليفير روي Olivier Roy)) أن الإنسان يتجه إلى التطرف ثم يبحث عن المحتوى الفكري الايدولويجي الذي يناسبه ليحتضن راديكاليته تلك، فالعامل الايديولوجي قد يكون مركزياً ومتفوقاً على باقي العوامل لدى زعماء وقادة وامراء التشكيلات الإرهابية.

الدوافع التعليمية:

تكمن خطورة التعليم في طبيعة مكوناته وطريقة استجابة من يتلقونه فالمشكلة الحقيقية تتركز في خلق عقول تقليدية، والعقل التقليدي والأداتي أو الوظيفي يمهدان الطريق لنشأة العقل الإرهابي الذي يدفع صاحبه للعنف من خلال رؤيته الضيقة أو السلبية واستجابة لما يتلقاه من تعليم.

الدوافع الشخصية:

تلعب العوامل النفسية دوراً في تهيئة الأفراد للإرهاب فالشعور بالظلم أو النقص أو التهميش أو اليأس قد يدفع لقتل النفس وقتل الاخرين، وتعتبر فئة الشباب هم الأكثر جنوحاً للإرهاب ففي هذا العمر يتم تكوين الهوية والشخصية وفيها يحصل النجاح والفشل والبحث عن إثبات الذات أو التميز.

الدوافع التاريخية:

الصراعات التاريخية والمجازر التي ارتكبتها دول أو جماعات في مواجهة دول أُخرى أو جماعات عرقية أو قومية أو دينية عادة ما تخلق عداءات متاصلة لدى الأجيال المتعاقبة على نحو يدفعها حينما تأتي الفرصة الملائمة للإنتقام لنفسها ولأسلافها.

الدوافع الاعلامية:

تستغل التشكيلات الإرهابية وسائل الإعلام في ايقاع الرعب والخوف والقلق لدى الجماهير المِستهدفة بالتركيز على أعداد الضحايا وحجم الخسائر المادية والتحذير من المستقبل المجهول، وتسعى لإستغلاله في الحصول على تأييد الرأي العام، وتصوير بطولات الإرهابيين لجذب أنتباه الشباب.

أسباب الإرهاب [41]:

- سياسية واجتماعية تتمثل في عدم الحكم بما أنزل الله والإحباط السياسي وإهمال أمور الرعية وارتكاب المظالم وفقدان العدالة الاجتماعية ووجود التحزبات السرية وجو الاستعمار والاستئصال والفراغ.
- علمية وفكرية: تعتبر من أهم مسببات الإرهاب وتنبع من الجهل بقواعد الاستدلال والجهل بمقاصد الشريعة والغلو الفكري والتقصير في أداء الواجب الدعوي وعدم الرجوع إلى العلماء الراسخين المخلصين.
- نفسية وتربوية: تتمثل في حب الظهور والشهرة والتي تتولد بسبب الفشل في التعليم والحياة وما ينتج عنه من شعور بالنقص ويولد عدم تقبل المجتمع مما يولد دافعاً لإثبات الوجود.
- اقتصادية ومالية: البطالة تعتبر من أقوى العوامل التي تساعد على نبتة الإرهاب، وأي مجتمع تكثر فيه البطالة تفتح فيه أبواب الإرهاب والجريمة والمخدرات والإعتداء والسرقة.

خصائص التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب:

من التعريف أعلاه نستخلص أن خصائص التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب تتمثل في الآتي:

1. وسيلة لتسخير العلم وتوظيف الفن لصياغة الرؤى المستقبلية.
2. تعمل من خلال التنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار ورصد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والتخطيط والتنظيم وإصدار الأمر.
3. تهتم بالتنسيق والرقابة وقيادة وتوجيه أنشطة جماعة من الناس نحو تحقيق هدف مشترك.
4. تهدف للتغلب على الأزمات من خلال تجنب سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها، وتحقيق التوازنات والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية المختلفة.
5. تبحث في كافة المجالات المولدة لأزمة الإرهاب والمؤدية لأفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه التي تقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي وتهدف إلى إستخدام القوة أو العنف لإلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو ايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالأموال الخاصة والعامة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة والخاصة أو إحتلالاها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الاستراتيجية القومية للخطر، لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو ايدلوجية.

أهمية التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب:

من التعريف والخصائص يمكن أن نلخص أهمية التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب في:

1. التعامل بشكل علمي مع أزمة الإرهاب
2. ترتيب الأفكار وعصف الاذهان لإدارة أزمة الإرهاب
3. تهتم بتحليل أزمة الإرهاب ورسم السيناريوهات المحتملة
4. دراسة سلوك الإرهابيين ودوافعهم وميولهم والعوامل المؤثرة فيهم
5. تركز على إمكانية توقع تكرار حدوث أزمة الإرهاب وطرق السيطرة عليها
6. عدم المبالغة في ردة الفعل ودراسة الأزمات الأُخرى التي يمكن أن تنتج عن أزمة الإرهاب .

أهداف التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب :

يمكن تلخيص أهداف التفكير الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب في الآتي:

1. إدارة أزمة الإرهاب بالطرق العلمية وبعيداً عن الطرق الأمنية والعسكرية.
2. معرفة الأسباب الكامنة وراء تفعيل أزمة الإرهاب وتنشيط وتحفيز الإرهابيين.
3. مخاطبة أزمة الإرهاب من جذورها والسيطرة عليها لضمان عدم أنحرافها عن مسارها.
4. تفعيل طرق الإنذار المبكر للتحذير من الإرهاب في مراحله المبكرة تفادياً لحدوث أزمات أُخرى.
5. إعاقة أزمة الإرهاب من تحقيق أجندتها وأهدافها من خلال تفعيل دور الإعلام في كشف الحقائق.
6. القضاء على الإرهاب والإرهابيين بالإعتماد على المحور القانوني لإقتلاع الإرهابيين من جذورهم.

رابعا/ علاقة السودان بالإرهاب:

1 -علاقة السودان بالتنظيمات الإرهابية والإرهابيين:

يلاحظ أن السودان وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي إحتضن العديد من الأفراد والجماعات الإرهابية وبالرجوع إلى التاريخ يمكن القول بأن شبهة علاقة السودان بالتنظيمات الإرهابية والإرهابيين قد بدأت منذ العام 1991 عندما وصل زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن إلى السودان مسبوقاً بحوالي 400 من أتباعه[42] ، وازدادت هذه الشبهة بتاريخ 16/8/1993م عندما استقبل السودان أليتش راميريز سانشيز (كارلوس) وسكن بالقرب من منزل اسامة بن لادن وايمن الظواهري وحسن الترابي، ليكون بذالك السودان قد سوق نفسه بأنه ملاذاً آمناً للإرهابيين[43] ، وفي العام 1993م وبسبب هذه الشبهات أدرجت الولايات المتحدة الامريكية السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

من الواضح أن شبهة علاقة السودان بالإرهابيين قد إرتبطت بتواجد تنظيم القاعدة وزعيمها الذي تربطه علاقات مباشرة وجيدة برئيس حزب المؤتمر الشعبي حسن الترابي، وتواجد أليتش راميريز سانشيز (كارلوس)، ولكن بعد تعاون الحكومة السودانية مع الحكومة الفرنسية والتي أدت للقبض على كارلوس وتسليمه للمخابرات الفرنسية من خلال تنويمه بحقنة مخدرة في مستشفى ابن خلدون يوم 13/8/1994م[44]، وبعد مطالبة الحكومة السودانية من زعيم تنظيم القاعدة مغادة السودان وخروج اسامة بن لادن من السودان في العام 1996م[45] ، وبعد الخلاف الشهير الذي حدث ما بين رئيس حزب المؤتمر الشعبي حسن الترابي والرئيس السوداني السابق عمر البشير والمفاصلة الشهيرة التي حدثت بينهما بتاريخ 12/12/1999م؛ يمكن القول بأنه لم تعد للحكومة السودانية أي صلة مباشرة أو غير مباشرة بتنظيم القاعدة وزعيمها أو أي من التنظيمات الإرهابية الأخرى.

2 -علاقة السودان بجرائم الإرهاب الدولي:

في ظل غياب التفكير الاستراتيجي والنظرة بعيدة المدة إحتضن السودان العديد من الجماعات الإرهابية ووضع إسم السودان ضمن قوائم الدول الراعية للإرهاب أصبح من السهل نسب وتلفيق العديد من الجرائم الإرهابية للسودان فبتاريخ 7/8/1998م فجر أعضاء تنظيم القاعدة الإرهابي سفارتي الولايات المتحدة الكائنتين بمدينتي نيروبي بكينيا ودار السلام بتنزانيا في آن واحد واسفرت الهجمات عن مقتل 224

شخصاً وإصابة ما يزيد عن 5000 فرد وإلحاق أضرار جسيمة بمباني السفارتين وهدم المباني المجاورة[46] ، وبتاريخ 12/10/2000م قام مفجران أنتحاريان يستقلان زورقاً صغيراً محملاً بالمتفجرات بالاصطدام بالسفينة الامريكية (يو اس اس كول) في ميناء عدن باليمن وأسفر الإنفجار عن مقتل 17 بحاراً وإصابة ما يزيد عن 30 اخرين وخطط لهذا الهجوم أعضاء من تنظيم القاعدة[47]، وبتاريخ11/9/2001م قام تسعة عشر إرهابياً ينتمون لتنظيم القاعدة بإختطاف أربعة طائرات تجارية كانت في طريقها إلى كاليفورنيا ونفذ الإرهابيون الهجمات بطائرتين إصطدمتا بالبرجين الرئيسيين لمركز التجارة العالمي في نيويورك والثالثة بالجانب الغربي لمبنى البنتاجون والطائرة الرابعة بمنطقة شانكسفيل واسفرت الهجمات عن مقتل ما يقارب من 3 الاف شخص وأعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن هذه الهجمات[48]

مما سبق يثبت أن السودان ومنذ نظافة أراضيه في العام 1996م وخلوها من تواجد تنظيم القاعدة أصبح بعيد عن الجرائم الإرهابية التي تم إرتكابها خارج أراضيه وبواسطة أفراد غير سودانيين ودون مشاركة لأي سوداني لا من حيث التخطيط ولا التنفيذ ولا التمويل ولا حتى من حيث التأييد، وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي لم يستثمر السودان هذه الحقائق والأدلة والبراهين لينفي جميع التهم الملفقة اليه ولم يتعامل بفكر استراتيجي يستثمر من خلاله هذه التهم والإدانات ويوظفها لصالحه.

3 -علاقة السودان بازمة الإرهاب الداخلي:

أ- أزمة الإرهاب السودانية 2003م:

أزمة الإرهاب السودانية 2003م هي أزمة إرهاب سكان ولايات دارفور وتعد بمثابة أول أزمة إرهاب تمر على الشعب السوداني في العصر الحديث، وأول أزمة يتم التعامل معها في ظل غياب الفكر الاستراتيجي لتنحرف عن مسارها وتتعقد وتتشعب بسبب تغييب المحور القانوني، وبسبب تخبط اللغة الرسمية والشعبية والإعلامية ووصفهم للجرائم الإرهابية التي ترتكبها مليشيا الجنجويد الإرهابية التابعة لقوات الدعم السريع ضد سكان ولايات دارفور بأنها حرب يخوضها الجيش والجنجويد ضد الحركات المسلحة، وبالوقوف على حقيقة الجرائم والإنتهاكات التي ارتكبت في دارفور نجد أنها تشمل الإعدام خارج نطاق القضاء وعمليات القتل غير القانونية للمدنيين والتعذيب والاغتصاب والخطف وتدمير القرى والممتلكات والسرقة والنهب للممتلكات وتدمير مصادر رزق السكان الذين يتعرضون للهجمات ويهجرون قسراً وقد أُرتكبت الإنتهاكات بطريقة منهجية من جانب الجنجويد[49] ، وبإخضاع هذه الجرائم لقانون الإرهاب الذي تم تناوله سلفاً نجد أن الجرائم التي أُرتكبت في دارفور هي جرائم إرهاب وليست جرائم حرب وأن مرتكبوها هم إرهابيين بنص القانون، ونتيجة لهذه الأخطاء والتخبطات إنحرف مسار الأزمة السودانية وتعقد وطال عمرها، ولم تنجح معها جميع اتفاقيات السلام التي تم توقيعها.

غياب التفكير الاستراتيجي ودوره في الانحراف بمسار أزمة إرهاب دارفور 2003:

أدى غياب دور الفكر الاستراتيجي في إدارة أزمة الإرهاب السودانية لسنة 2003 والمتعلقة بإرهاب سكان ولايات دارفور إلى سوء توصيف الجرائم الإرهابية وتسميتها بجرائم الحرب وسوء تصنيف الإرهابيين وتسميتهم بالمتمردين والمرتزقة والمليشيا وتسبب هذا الخطأ في إنحراف مسار الأزمة مما سهل تمرير وتنفيذ الأجندة السياسية التي عملت على تحجيم المحور القانوني وتفعيل مسار التفاوض لعقد معاهدات واتفاقيات سلام وفرت الحماية القانونية للجماعات الإرهابية، وبدأ إنحراف مسار أزمة إرهاب دارفور منذ اغسطس من

العام 2003م عندما بدأت الجهود الرامية لايجاد حل لأزمة دارفور فعقد الرئيس التشادي اجتماعاً في ابشي بين ممثلي الحكومة والمتمردين وغياب حركة العدل والمساواة والذي أنتهي بتوقيع اتفاق إطاري في 3/9/2003م نص على وقف الأعمال العدائية لمدة 45 يوماً، وبعدها في 8/4/2004م وقعت الحكومة والحركتان اتفاقاً أنسانياً لوقف إطلاق النار وفي 28/5/2004، ثم التوقيع في 9/10/2004 على برتوكولين أحدهما لتحسين الحالة الإنسانية والاخر لتعزيز الحالة الأمنية، وبالرغم من جميع هذه الجهود وتوقيع العديد من البرتوكولات إلا أن أغلب التقارير أشارت إلى استمرار القتال وإنتهاك وقف إطلاق النار بين المتمردين والحكومة والمليشيات التابعة لها[50]، ويمكن أن نلخص الاتفاقيات على النحو الآتي:

اتفاق سلام ابوجا 2006م:

بتاريخ 5/5/2006م تم التوقيع على اتفاقية سلام دارفور بمدينة ابوجا بدولة نيجيريا وأُطلق على هذه الاتفاقية إسم اتفاقية (ابوجا) ومثل الطرف الموقع عن حكومة السودان الرئيس السابق عمر حسن احمد البشير ومثل الطرف الثاني الموقع على هذه الاتفاقية جانب من فصيل حركة تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوي وتم رفض التوقيع على هذا الاتفاق من قبل مجموعتين اخريين من حركة العدل والمساواة وفصيل اخر من حركة عبدالواحد محمد نور[51] وتعتبر اتفاقية ابوجا أول اتفاقية يتم التوقيع عليها رسمياً بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي، واحتوت اتفاقية ابوجا على عدد من الفقرات والمبادئ الاساسية والعامة أولها محور تقاسم السلطة ثم محور تقسيم الثروة ثم محور وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية ونزاع سلاح الجنجويد والمليشيات المسلحة[52].

اتفاق سلام الدوحة 2011م:

نتيجة لفشل اتفاق ابوجا استمرت الانتهاكات والجرائم الإرهابية، واستمرت أعمال العنف التي تمارس ضد المدنيين وإنتهاكات حقوق الإنسان وبخاصة المرتكبة ضد النساء والأطفال وأعمال العنف وإنتهاكات القانون الإنساني الدولي وتم التشديد على ضرورة تقبل جميع الأطراف لنزاع المسلح في دارفور على نحو كامل وغير مشروط والتقيد بالالتزامات المنوط بها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة والالتزام بالتصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان، وتم الاجماع على أنه لا يمكن حل النزاع في دارفور عسكرياً وأنه لايمكن التوصل لحل دائم إلا عن طرق عملية سياسية شاملة[53]، وعلى هذه المبادئ تم التوقيع بتاريخ 14/7/2011م على اتفاق سلام الدوحة وتعتبر ثاني اتفاقية رئيسية يتم التوقيع عليها، وشملت الاتفاقية سبعة فصول فضم الفصل الأول حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتضمن الفصل الثاني تقاسم السلطة والوضع الإداري وشمل الفصل الثالث تقاسم الثروة واحتوى الفصل الرابع على التعويضات وعودة النازحين واللاجئين وتناول الفصل الخامس العدالة والمصالحة وتطرق الفصل السادس إلى وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية وأشار الفصل السابع إلى الحوار والتشاور الداخلي وطرق التنفيذ[54]

اتفاق سلام جوبا 2020م:

فشل اتفاق ابوجا والدوحة أدى إلى استمرار أزمة إرهاب دارفور وتفاقمها إلى أن إضطر الأطراف مجدداً في 3/10/2020م إلى توقيع اتفاق سلام تم تسميته باتفاق جوبا لسلام السودان وهذا الاتفاق يعتبر ثالث اتفاق رئيسي يتم التوقيع عليه مابين الحكومة السودانية (الانتقالية) والحركات الدارفورية المسلحة

والملاحظ أن هذه الاتفاقية أتت بنفس الطريقة والآلية التي وقعت بها سابقاتها من الاتفاقيات كاتفاقية ابوجا واتفاقية الدوحة، فقد شملت اتفاقية جوبا المبرمة 8 برتوكولات أتت على شكل فصول فتناول الفصل الأول محور تقاسم السلطة وتناول الفصل الثاني محور تقاسم الثروة وتناول الفصل الثالث محور العدالة والمساءلة والمصالحة وتناول الفصل الرابع محور التعويضات وجبر الضرر وتناول الفصل الخامس محور النازحون واللاجئون وتناول الفصل السادس محور تنمية قطاع الرحل والرعاة بإقليم دارفور وتناول الفصل السابع محور الأراضي والحواكير وتناول الفصل الثامن محور وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية، ونصت الاتفاقية على أنشاء مجلس لشركاء الفترة الانتقالية تمثل فيه أطراف الاتفاق السياسي في الوثيقة الدستورية ورئيس الوزراء وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان[55].

فشل اتفاقيات السلام:

مما سبق يتضح أن جميع اتفاقيات السلام الخاصة بأزمة إرهاب دارفور قد تم توقيعها في ظل غياب التفكير الاستراتيجي لذلك لم تنجح ولم تنفذ وقد أشار التقرير المنشور على موقع مجموعة الأزمات إلى أنه وبالرغم من إنخفاض القتال بين المتمردين والقوات الحكومية إلى حدٍ ما إلا أن العنف اسوأ في بعض المناطق بسبب الاشتباكات بين فصائل جيش تحرير السودان واللصوصية والخلافات بين القبائل بينما لاتزال الحدود التشادية غير مستقرة، وأشار التقرير إلى أن البروتوكولات الخاصة بتقاسم السلطة والثروة لاتعالج بشكل كاف الأسباب الجذرية للنزاع، وأن عدم المساواة الهيكلية بين مركز السودان ومحيطه أدى إلى التمرد في عام 2003م، وأشار التقرير إلى أن اتفاق سلام دارفور أدى إلى تسريع تفكك التمرد إلى كتل أصغر[56] ، وفي الرابع من فبراير من العام 2011 برزت المعوقات على السطح عندما أعلنت حركة تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوي أنها في حل عن اتفاق ابوجا لأن هدف الحكومة الجديدة تجريد قواته من سلاحها ودمجها في قوات الحكومة لإستخدامها في حربها ضد فصائل المقاومة الاخرى وتفكيك معسكرات النازحين واستئناف عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية في دارفور، ودعا مناوي المحكمة الجنائية الدولية الإهتمام بتعزيز آليات المراقبة والرصد لما أسماه بعمليات التطهير العرقي الجارية حالياً في الإقليم وطالب مناوي البعثة المشتركة اليوناميد للنهوض بواجبها في حماية المدنيين ومراقبة سلوك الحكومة[57]، في ظل هذه المهددات أرسلت رواندا 155 جنديا إلى دارفور تحت راية الاتحاد الافريقي واوضح الرئيس النيجيري أن بلاده تفكر بالفعل في إرسال ما يصل إلى 1500 جندي كقوة سلام وعرضت دول افريقية اخرى الانضمام لهذه القوات وقال الرئيس النيجيري (اولوسيجون اوباسانجو) أنه يتعين على قوات الاتحاد الافريقي العمل على نزع سلاح متمردي دارفور في إطار اتفاق تقوم بموجبه الحكومة بنزع سلاح الحركات العربية وأضاف بأن الحكومة ربما لا تكون قادرة على نزع سلاح المتمردين سلمياً وهذا هو المجال الذي ستكون فيه جهود الاتحاد الافريقي لازمة[58]، وشكلت الإنشقاق مابين حركات دارفور أكبر المعوقات لاتفاقية سلام الدوحة ولم تتمكن اتفاقية الدوحة من جمع وتوحيد حركات دارفور للتوقيع على الاتفاقية[59]، وقد تم ملاحظة العديد من النقاط وفي العديد من الملفات منها أن الاتفاقية لم تتحدث عن دمج القوات والحركات المسلحة ولم تحدد الجهة التي ستقوم بعمليات الدمج وجمع السلاح وإعادة الإنتشار، ولم تتحدث عن حجم الجيش أو القوات النظامية المطلوبة في دارفور ولم تتطرق إلى طبيعة تكوين هذا الجيش، كما لم تحدد الجهة التي ستقوم بالعمل مع القوات

الافريقية، ولم يتم حصر المتمردين ولا تحديد نقاط تجمعهم[60]، ويتمثل فشل اتفاق سلام جوبا في أنه اتفاق جزئي ولم يشمل كل الحركات المسلحة ويعتبر مماثل لكل اتفاقيات السلام السابقة، من حيث المحاصصات بين المركز والمتمردين في كعكة السلطة، وبنود الترتيبات الأمنية شملت القوات المتمردة الموقعة مع الحكومة فقط[61].

محور إرساء مبادئ حقوق الإنسان في دارفور:

محاور حقوق الإنسان في اتفاقيات سلام دارفور كانت بعيدة كل البعد عن أزمة الإرهاب ولم تجلب للإنسان الدارفوري أبسط حقوقة في العدالة والإنصاف، وعلى الرغم من أنها نصت على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن لكل شخص الحق في الحرية والسلام والأمان ولا يجوز ايقاف أو إحتجاز أي شخص أو تجريده من حريته أو تقييدها إلا إذا كان ذلك منسجماً مع التدابير التي يفرضها القانون، وأن لكل أنسان الحق في الحياة والكرامة والنزاهة ولا يجوز حرمان أي شخص من الحياة بصورة قسرية، وأن جميع الأفراد متساوون أمام القانون ولهم الحق في الحماية المنصفة من الدستور والقانون دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو المعتقدات الدينية أو السياسية، وأن يتمتع الرجال والنساء بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحق تكوين الاسره وحق التزوج ومقاومة العادات والتقاليد التي تقوض كرامة المراة، وتوفير خدمات الأُمومة ورعاية الطفولة وحماية حقوق الطفل وتوفير فرص الوصول إلى التعليم، ومنع إخضاع أي شخص للتعذيب ومنع الاسترقاق وعدم جواز فرض عقوبة الإعدام، ونصت على حرية الاعتقاد الديني وحرية التعبير والحق في التنقل وحق التجمع السلمي، والحق في حماية التدهور البيئي[62]، وأن تكون المواطنة هي أساس تساوي جميع السودانيين في الحقوق والواجبات، وتكفلت بأمن وسلامة الجميع في دارفور على أساس سيادة القانون والمساواة وعدم التمييز واحترام الحق في الحياة والأمن الشخصي وكرامة الفرد وسلامته والحق في المحاكمة العلنية العادلة والحق في اللجوء إلى العدالة، وإتاحة حرية الراي والضمير والدين وحرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في تكوين الأحزاب والتصويت، ومنعت تهديد الأطراف بسبب ارائهم، كما نصت على تعزيز الرفاه العام والنمو الاقتصادي من خلال توفير الاحتياجات الضرورية والخدمات الأساسية الكافية والبنية التحتية المناسبة وتوفير فرص العمل للشباب وتمكين المراة وإرساء الحكم الرشيد، وتعزيز مشاركة مواطني دارفور في تخطيط برامج الانعاش المبكر والتعمير وإعادة التأهيل، وأولت إهتمام بإحتياجات النساء والأطفال والفئات الضعيفة، وحثت بإنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وتكفلت بإنشاء المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان[63].

فشل محور إرساء مبادئ حقوق الإنسان في دارفور:

يلاحظ أن جميع ما ورد في الاتفاقيات من نصوص في محور حقوق الإنسان طوال فترة العشرون عاماً لم يتحقق فطوال هذه الفترة تحدثت المنظمات الدولية ونقلت الصحف والأخبار العديد من حالات الإبادة والإغتصاب وحرق القرى والمنازل والتهجير القسري وغيرها من الانتهاكات كانت تتطلب أن يفرد لها محور خاص بحقوق الإنسان في حالات الإرهاب وإنعدام الامن وكان أجدى بهذه الاتفاقيات أن تجرم التعذيب والإغتصاب والإبادة وقتل النساء والأطفال والشيوخ وحرق القرى والمزارع وهدم المساكن وإبادة المواشي وفقا لقانون الإرهاب وأن تتناول مسالة تعويض الأُسر وضحايا الانتهاكات والإغتصاب والتعذيب وتتناول مسالة حظر إستعمال وتكديس ونقل الألغام المضادة للأفراد وحظر إمتلاك الأسلحة الآلية والتي يمكن

إعتبارها كبيرة الأثر وشديدة الضرر كما كان ينبغي أن تحفظ للمتضررين حق المقاضاة ضد كل من تثبت إدانته في إرتكاب أي جرائم إرهاب سواء كان من القوات النظامية أو غيرها.

جميع هذه الملاحظات تثبت أن اتفاقيات ابوجا والدوحة وجوبا قد أنحرفت عن مسار أزمة إرهاب دارفور وسعت إلى توفير الحماية للإرهابيين من خلال تطبيق محاور القوانين التي لا تستقيم ولا تتوافق ولا ترتبط بقانون الإرهاب، حيث نصت على احترام القانون، واعتمدت آليات العدالة الانتقالية لتوفير سبل الإنصاف والمساءلة القانونية لمرتكبي أعمال العنف ذات الصلة بالنزاعات في دارفور، لتحقيق العدالة الوطنية في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، والإدانة غير المشروطة للفظائع والتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت خلال النزاعات، وأكدت على مسائلة منتهكي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واعترفت بارتكاب أفعال خاطئة واعتمدت المساءلة والعدالة والمسامحة والإلتزام بعدم التكرار، وأقرت المصالحة بين أبناء شعب دارفور[64] ، كما أصبحت تتحدث عن قرارات الجمعية العامة للأُمم المتحدة التي ترجمت الحقوق الذاتية إلى قواعد سلوك المسؤولين الحكوميين مثل توفر المبادئ الأساسية المتعلقة بإستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب موظفي إنفاذ القوانين، وحق الأفراد العاجزين عن القتال في الحياة أو الضمانات القضائية، وقد أشار مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن معايير القانون الإنساني الدولي تحمي فقط بعضاً من حقوق الإنسان فالقانون الإنساني الدولي لا يشمل الحق في الضمان الاجتماعي والحق في الانتخابات الحرة وحرية الفكر والحق في تقرير المصير بل هو ملائم للمشاكل التي تنشا في النزاعات المسلحة[65]، وهذه الاشارة تعتبر بمثابة اعتراف بالتخبط والإنحراف لأن كل الاتفاقيات كانت بعيدة عن مسار الإرهاب ولم تصنف الجرائم وفقا للقانون ولم تسمى مرتكبو الجرائم وفقاً للقانون وهذا الخطأ أدى إلى الجلوس مع الإرهابيين والتفاوض معهم وتوفير الحماية القانونية لهم، ومع هذه التخبطات استمر قتل المدنيين واستمر الإغتصاب والعنف الجنسي وموروس على نطاق واسع وبشكل منهجي واستمر الإعتقال والإحتجاز التعسفي والتعذيب والقمع وفرض قيود تعسفية على الحريات السياسية واستمر الإرهاب والتهجير والنهب، وساد مناخ الإفلات من العقاب مع تواصل الانتهاكات والتجاوزات دونما رادع واستمرت منطقة دارفور تعاني من التهميش الاقتصادي والتخلف وتفاقمت حالة الفقر. وقد تدخل المجتمع الدولي من جهته عبر الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي فقدم المساعدات في المجالات الدبلوماسية والإنسانية والإنمائية وفي مجال حقوق الإنسان غير أن الأغلبية الساحقة لتوصياتها ظلت دون تنفيذ من جانب الحكومة[66]، ويلاحظ أن عدد من موظفي الأمم المتحدة وجدوا الفرصة مواتية للمشاركة في هذه الجرائم فارتكب عدد من الأفراد التابعين للأُمم المتحدة جرائم عنف جنسي ضد النساء في دارفور وأصبحت الأُمم المتحدة هي نفسها متهمة بارتكاب جرائم عنف جنسي وقد طالبت الأمم المتحدة بفتح تحقيق ثم طالبت بمعاقبة مرتكبي الجرائم، إلا أننا لم نرصد أي تقرير يشير إلى التحقيق أو المعاقبة.

الدور الدولي في أزمة إرهاب دارفور 2003:

سعت أغلب الدول إلى تحقيق الأجندة التي صنعت من أجلها أزمة الإرهاب حيث تمكنت من الإنحراف بمسار الأزمة من مسار الإرهاب إلى مسار الحرب والنزاع لتدويل الأزمة وتضخيمها وتحضير المسرح الدولي وإيهام العالم برعايتهم لمبادرات السلام والإنسانية والديمقراطية والحرية ويتلخص هذا الدور في الآتي:

أ-الدور الاسرائيلي:

كشف وزير الأمن الداخلى الاسرائلي (افي ديختر) في ندوة عقدها مركز أبحاث الأمن القومي الاسرائيلي عن أبعاد التدخل الاسرائيلي تجاه كل من لبنان وسوريا والعراق وايران ومصر والسودان ووضع خلالها تصوراً كاملاً للتدخل الاسرائيلي في السودان فمن خلال سعيه للرد على الأسئلة الخاصة بأسباب التدخل الاسرائيلي في ملف دارفور أكد أن لدى خبراء الاستراتيجية في إسرائيل رؤية تتمحور في أن السودان بموارده الطبيعية والكبيرة إذا ترك لحاله فسوف يصبح أهم من مصر والسعودية والعراق وسوف يصبح قوة هائلة تضاف إلى قوة العالم العربي وذكّر الوزير الاسرائيلي مستمعيه ببعض إسهامات السودان في الماضي في المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل وقال بأن السودان شارك في حرب سلاح الجو المصري، وتوفير المجال لتدريب القوات البرية المصرية، ولكي لا يتكرر هذا كان على الجهات المختصة الاسرائيلية أن تحاصر السودان في المركز، وفي الأطراف بنوع من الأزمات والمعضلات التي يصعب حلها ومضى قائلا أنه كان لزاماً على إسرائيل أن تنزع المبادرة من يد السودان حتى لايتمكن من بناء دولة قوية ومستقرة، وكان هذا العمل بمثابة التنفيذ الفعلي للاستراتيجية الاسرائيلية التي تبنتها رئيسة الوزراء الاسرائيلية غولدا مائير منذ العام 1967م، والخاصة بإضعاف الدول العربية واستنزاف طاقاتها، وكشف الوزير الاسرائيلي عن بؤر ومرتكزات أقامتها إسرائيل حول السودان لكي ينطلق منها المخطط الاسرائيلي، وقال ديختر أن تلك البؤر اوجدت في إثيوبيا واوغندا وكينيا وزائير، وأشرف عليها قادة إسرائيل المتعاقبون ابتداءً من بن غوريون وليفي اشكول، وغولدا مائير ومناحم بيغن، واسحاق شامير واسحاق رابين وارييل شارون، وذكر أن إقامة تلك المرتكزات والبؤر في الدول المذكورة فرضها بعد السودان الجغرافي عن إسرائيل، مشيراً إلى أن المخطط قد نجح في إعاقة السودان من إقامة دولة قادرة على تبوء موقع الصدارة في المنتطقتين العربية والافريقية.

كما أكد على أن التدخل الإسرائيلي في دارفور كان حتمياً، وذلك لأن الهدف كان دوماً خلق سودان ضعيف ومجزأ، وكشف عن أن إسرائيل لها وجود قوي في دارفور بدعوى وقف الفظائع ضد شعبها، ولتأكيد حقه في التمتع بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه مدعياً أن العالم يتفق معه في أنه لابد من التدخل في دارفور مشيراً إلى أن الموقف العالمي ساعد في تفعيل الدور الاسرائيلي وإسناده كدور منفصل عن الدورين الامريكي والاوروبي كاشفاً عن أن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اريل شارون كان هو صاحب فكرة تفجير الأوضاع في دارفور وطمان الوزير الاسرائيلي مستمعيه بأن قدراً كبيراً وهاماً من الأهداف الاسرائيلية تجد فرصتها للتنفيذ والتحقق في دارفور وأكد أن هناك علاقة وثيقة مع متمردي دارفور وبعض قادة الحركات المسلحة [67].

لعبت إسرائيل دوراً مهماً في تضخيم أزمة دارفور وذلك من خلال دعم المتمردين حيث قامت بتدريب العديد من القيادات المتمردة، وقد إتهمت الحكومة السودانية دولة إسرائيل بمساندة التمرد وتوسيع نطاق الأزمة، كما أكدت تقارير الأمم المتحدة بأن إسرائيل هي المسؤولة عن إبادة مليون مواطن أفريقي من خلال تغذية هذه الحروب بالأسلحة وأهمها نزاع دارفور[68]، وأشارت عدة تقارير إلى أن المخططات الصهيونية والامريكية تستعمل أزمة دارفور مدخلاً لتجزئة السودان إلى دويلات بهدف خدمة مصالح إسرائيل وحرمان العرب من أن يكون السودان سلة غذاء العالم، ولتحقيق ذلك تولت إسرائيل مهمة

تضخيم أزمة دارفور والترويج لقضايا التطهير العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية ليبقى الصراع قائماً في السودان[69].

ب-الدور الامريكي:

عملت الإدارة الأمريكية منذ العام 1991م، على ممارسة ضغوطات تجاه الحكومة السودانية من أجل حملها على تغيير سياساتها حيال المشكلات التي يعاني منها السودان، والتي من ضمنها مشكلة دارفور[70]، وسعت لتوظيف قرارات مجلس الأمن الدولي ضد السودان إذ استبعد النظام السياسي السوداني عن كل المساعدات المالية، التي شرعت الولايات المتحدة بمنحها إلى الدول الافريقية فجاءت قرارات مجلس الأمن الدولي متناغمة مع قرارات الكونغرس الامريكي، واصفة النظام السياسي السوداني بالإرهاب، ومن تلك القرارات قرار مجلس الامن رقم 1044 في 31 يناير 1996م، والقرار رقم 1054 في 1996م، وقرار مجلس النواب الامريكي رقم 70 وقرار مجلس الشيوخ رقم 106 وجلسة الكونغرس في العام 1997م، والتي حددت بشكل واضح مؤشرات السياسة الأمريكية ضد السودان على قاعدتي العزل والاحتواء، ووفقا لهذه القرارات فقد عزلت الإدارة الامريكية السودان عن محيطه الخارجي، وأقدمت على حظر زيارة المسؤولين السودانيين إلى الولايات المتحدة الامريكية، تدخلت الولايات المتحدة في قضية دارفور من خلال تكثيف زيارات المسؤولين الأمريكيين لدارفور ومنهم وزير الخارجية السابق كولن باول، مع الأمين العام للأُمم المتحدة كوفي أنان في تموز 2004م، حيث زارا دارفور بشكل منفرد واجريا مشاورات عدة مع الحكومة السودانية لإحتواء الأحداث، ولم تكن تلك المبادرة الأولى فقد سبقها مبادرات منها زيارة قام بها ثلاثة وفود من الكونغرس الامريكي، وزيارة السفير الامريكي المتجول (ريتشارد بروسير)، للتحقيق في جرائم الحرب، وتلك المبادرات نالت التأييد الداخلي الأمريكي ومنها النداء الذي وجهه البرلمانيون الأمريكيون في 2004 إلى الرئيس جورج بوش للتدخل عسكريا في دارفور من أجل ما وصفوه بالإبادة الجماعية، وهنا أتى الموفق الأمريكي مكملاً للموقف الاسرائيلي، حيث صور ما يحدث في دارفور بعمليات الإبادة التي حدثت في رواندا، وقد ساعدهم في ذلك النداءات التي وجهتها حركات التمرد في دارفور بالمطالبة بتدخل الأمين العام للأُمم المتحدة بإقامة منطقة حظر للطيران العسكري، وتسهيل حرية الحركة لعمال الإغاثة وإجراء محاكمات جرائم حرب ضد المليشيات[71]، وقام الكونغرس بإجازة قانون محاسبة دارفور والذي دعى إلى تجميد عضوية السودان في الأمم المتحدة وتمديد حظر إرسال الأسلحة إلى السودان.

ج-دور الأمم المتحدة:

استجابت الأمم المتحدة لمواقف دول أمريكا وبريطانيا وإسرائيل الرامية إلى تعقيد أزمة إرهاب دارفور، وإطالة عمرها من خلال تضليل الرأي العام الدولي بتحريف جرائم إرهاب شعب دارفور، واظهار الأزمة على أنها صراع بين طرفين، وفي هذا الصدد أصدرت عدداً من القرارات التي شكلت نوع من الحماية القانونية للجماعات الإرهابية التي ارتكبت مجازر ضد سكان ولايات دارفور، ومن هذه القرارات القرار رقم 1547 بتاريخ6/11/ 2004م، والذي أدان جميع أطراف الصراع في دارفور وطالبهم بإكمال المفاوضات والإلتزام بوقف إطلاق النار[72] ، القرار رقم 1556 بتاريخ 30 /6 /2004م والذي أفاد بخطورة الوضع في دارفور وأنه أصبح يهدد السلام والأمن العالميين واستقرار المنطقة، وفيه أنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وحمّل مجلس الأمن مسؤولية ما حصل للحكومة السودانية، وإتهمها بعدم قدرتها على حماية المدنيين أو التعامل مع

المتمردين، القرار رقم 1585 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠م، والذي أكد على استعداد دعم عملية السلام في السودان[74]، والقرار رقم 1588 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧م الذي رحب باتفاق السلام الشامل[75]، والقرار رقم 1590 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤م وأكد على الإلتزامات الواردة في اتفاق أنجمينا وبرتوكولات ابوجا الخاصة بالمسائل الأمنية والإنسانية، وطالب بتقديم كل من إرتكب جريمة إنسانية أو إنتهك أي من حقوق الإنسان إلى العدالة، وأعرب عن قلقه لمزاعم الاستغلال الجنسي وسوء السلوك من قبل أفراد الأمم المتحدة[76]، والقرار رقم 1591 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩م الذي أدان الإنتهاكات الخاصة لوقف إطلاق النار وتقاعس الحكومة عن نزع سلاح الجنجويد وعدم تقديم المسؤولين عن أنتهاكات حقوق الإنسان للعدالة وأتهم القرار جميع أطراف النزاع بعدم الإلتزام بالقرارات السابقة، وكرر الدعوة للتفاوض غير المشروط من أجل التسوية السلمية، كما دعى إلى التوقف الفوري عن شن الغارات الجوية في دارفور وتحريك المعدات العسكرية[77]، والقرار رقم 1593 بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣١م الذي قرر إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنايات الدولية[78]، والقرار رقم 1627 بتاريخ 23/سبتمبر2005 دعت الأمم المتحدة بإتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أفرادها من ممارسة الإنتهاك الجنسي وطالب بتأديبهم[79]، والقرار رقم 1706 بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣١م والذي نص على إرسال قوات دولية إلى دارفور وفق البند السابع من الميثاق[80]، والقرار رقم 1769 بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣١م الذي نص على أنشاء قوات حفظ سلام مشتركة بين الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة بعدد 26 ألف جندي معظمهم من الجيش والشرطة لإنهاء العنف في دارفور لفترة أولية إثنى عشر شهراً[81].

د-دور المحكمة الجنائية الدولية في أزمة دارفور:

عملت على تسخير القانون لإنفاذ قرارات مجلس الأمن التابع للأُمم المتحدة وقد أصدرت عدد من المذكرات أولها بتاريخ 1/6/2005 وكانت عبارة عن مذكرة إستدعاء ضد: احمد هارون وعلي محمد علي عبدالرحمن (علي كوشيب) [82]، ثم أصدرت مذكرة توقيف في حقهم بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٧م وبتاريخ 14/6/2008م أصدارت مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني السابق عمر حسن أحمد البشير[83] ، وزعم المدعي العام أن التحقيقات أدت إلى توافر أسباب معقولة للإعتقاد بأن الرئيس مسؤول جنائياً عن جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وقد أصدرت الدائرة مذكرة توقيف بتهمة إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[84] ، ولم تتطرق لجرائم الإرهاب.

خلاصة القول أن غياب الفكر الاستراتيجي السوداني وعدم معرفة السودان بحقيقة المحور القانوني وأهمية توصيف الجرائم وتصنيف المجرمين تسبب في إنحراف أزمة إرهاب دارفور لسنة 2003 عن مسارها ومكنت بعض الدول من التدخل في الشأن السوداني بشكل سلبي لتمرير أجندتها السياسية من خلال تحجيم المحور القانوني وتفعيل محور التفاوض الرامي لعقد اتفاقيات سلام مع الجماعات الإرهابية لتأمين شكل من الحماية القانونية ومساعدتها في البقاء والتوسع والانتشار والتسليح والتنظيم مما أدى إلى تفاقم أزمة إرهاب دارفور واستمرارها حتى تاريخ كتابة هذه الورقة.

أزمة الإرهاب السودانية 2023م:

أزمة الإرهاب السودانية هي الأزمة التي بدأت بتاريخ 15 ابريل 2023 وتسببت في إرتكاب جرائم إرهاب ضد سكان ولايات الخرطوم والجزيرة وكردفان ودارفور وسنار ومازالت مستمرة حتى تاريخ كتابة

هذه الورقة، وبدأت أزمة الإرهاب بعدما سعى قائد قوات الدعم السريع إلى الاستيلاء على السلطة السيادية بقوة السلاح والانقلاب على السلطة السياسية محاولاً إنتزاعها بالقوة، واستهدف بشكل مباشر رئيس مجلس السيادة وباقي أعضاء المجلس من المكون العسكري وقد قام بقتل بعضهم وإعتقال البعض الأخر، واحتجاز رئيس مجلس السيادة وباقي الضباط والجنود بداخل منطقة القيادة العامة، وهو المكان الذي أُديرة منه عمليات التصدي للمحاولة الانقلابية وإفشالها منذ ساعاتها الاولى، وبعد فشل المحاولة الانقلابية قام المرتزقة الإرهابيين التابعين لمليشيا الدعم السريع بتغيير خطتهم فاستهدفوا الشعب السوداني وقاموا بممارسة العنف واستخدموا الإرهاب لغرس الخوف وبث الذعر في نفوس الشعب السوداني في محاولة للتهجير والسيطرة على المساكن لتحقيق أهداف سياسية وايدلوجية، وفي سبيل تحقيق هذا المخطط الإجرامي تم القاء الرعب بين الناس وترويعهم وايذائهم وتعريض حياتهم وحريتهم وأمنهم للخطر والحاق الضرر بالبيئة وبالمرافق والأملاك العامة والخاصة وإحتلالها والاستيلاء عليها وتعريض الموارد الوطنية للخطر، ونتج عن هذه الجرائم الإرهابية قتل الآلاف وإعتقال وإغتصاب المئات وتشريد وتهجير الملايين من الشعب السوداني، وتم نهب وإحتلال الآلاف من الممتلكات العامة والخاصة، وتدمير البنى التحتية ووسائل النقل والمواصلات، إلى أن أُضطر أغلب سكان ولاية الخرطوم إلى إخلاء المدينة والنزوح إلى الولايات الأُخرى الآمنة، وفي الجنينة ارتكبت مليشيا الدعم السريع العديد من المجازر وبدأت هذه المجازر بقتل الوالي خميس عبدالله ابكر، وأفاد أكثر من 20 ناجياً من هجمات الدعم السريع بأن الهجمات شهدت تعرض نساء لإغتصاب جماعي وأطفال رضع للذبح والضرب بالهراوات حتى الموت ودهس أشخاص بالمركبات وإحراق الناس أحياء في منازلهم كما اصطاد القناصة اخرين في الشوارع[86] ، وقالت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته أن هجمات قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها في الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور قتلت آلاف الأشخاص على الأقل وخلفت مئات الآلاف من اللاجئين منذ أبريل إلى نوفمبر 2023 وإرتكبت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب واسعة النطاق في حملة تطهير عرقي بهدف دفعهم إلى مغادرة المنطقة[87]، وفي 18 ديسمبر هجمت قوات الدعم السريع على ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة واستباحت مناطق واسعة خارج الخرطوم حيث قامت قوات الدعم السريع بارتكاب جرائم واسعة ضد المدنيين شملت النهب والإخفاء القسري وغيرها من الجرائم، وتسبب ذلك في فرار أعداد كبيرة من المدنيين بينهم نازحين سبق أن فروا من ولاية الخرطوم[85]، وفي الفاشر إزدادت وتيرة القتال في ولاية شمال دارفور ما أسفر عن سقوط المزيد من الضحايا المدنيين وتهجير أعداد كبيرة من النازحين الذين يقطنون في معسكرات اللجوء بأطراف الفاشر وقالت حركة جيش تحرير السودان أن 10 أشخاص قتلوا واصيب نحو 15 أخرين بجروح خطيرة جراء قصف الدعم السريع بالمدفعية الثقيلة والصواريخ معسكر ابو شوق للنازحين شمال الفاشر[88]، وفي 29/6/2024 هاجمت مليشيا الدعم السريع مدينة سنجة وبعد أيام من سيطرتها ارتكبت إنتهاكات واسعة شملت القتل والنهب والتهجير القسري وذكرت إحدى التقارير أن مدينة سنار وسنجة سجلت حالات كبيرة من المفقودين يزيد عددهم عن 1300 شخص ونوه إلى أن احصائيات الضحايا حتى الأن بلغت عشرات القتلى[89]، وأشار المدير الإقليمي لشبكة نساء القرن الافريقي أنه تم توثيق 180 حالة عنف جنسي وتحدثت عن استمرار جرائم العنف الجنسي وأنها عادة ما تحدث في بداية الغزو وترتبط بالنهب والسرقة وتحدث هذه الجرائم بانتظام نتيجة وجود قوات الدعم

السريع في المناطق نفسها التي تضطر الظروف بعشرات النسوة للبقاء فيها فيصبحن دائماً عرضة للجرائم وتشدد على أن جرائم العنف الجنسي يمثل استراتيجية حرب ظلت الدعم السريع تتبعها منذ 20 عاماً وهي ذاتها التي استخدمت في دارفور كآلية مسموح بها ومتاحة ضمن بنية المليشيا حيث تستخدم أجساد النساء للترفيه والترهيب والتهجير[90].

غياب التفكير الاستراتيجي ودوره في الإنحراف بمسار أزمة الإرهاب السودانية 2023م

في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي وبسبب التضليل الكلامي والاعلامي إنحرفت الأزمة وتكرر نفس الخطأ الذي حدث في أزمة إرهاب دارفور 2003 وقد إنحرفت أزمة إرهاب الخرطوم 2023 عن مسارها وأصبح الجميع يصنفها بأنها حرب بين قائد القوات المسلحة وقائد قوات الدعم السريع حتى أصبحت الحكومة نفسها وقواتها المسلحة تسميها بحرب الكرامة وحرب العزة ومنهم من أطلق عليها إسم الحرب العبثية، ومن الكتاب في إحدى المواقع من وصفها بأنها حرب أهلية «اشتباكات السودان 2023 أو نزاع السودان هي حرب أهلية بدأت في الخامس عشر من نيسان ابريل 2023» [91]، وعلى الرغم من إختلاف الجميع على تسمية ما يتعرض له الشعب السوداني منذ ابريل 2023 إلا أن الجميع اتفقوا على أن الجرائم التي ارتكبتها مليشيا الدعم السريع ضد الشعب السوداني تنوعت ما بين القتل والإرهاب والنهب والإغتصاب والإعتقال والتعذيب والتهجير، وأن هناك العديد من الأزمات قد نتجت عن هذه الأزمة منها الأزمة الإنسانية والصحية والبيئية.

أدت هذه الأخطاء إلى أنحراف مسار الأزمة وتسهيل تمرير وتنفيذ الأجندة السياسية، التي عملت على تحجيم المحور القانوني وتفعيل المحور التفاوضي في الجوانب الإنسانية والعسكرية والسياسية والسعى لعقد معاهدات واتفاقيات لتوفير الحماية القانونية للجماعات الإرهابية، علماً بأن نفس هذه المسارعي كانت قد وفرت الحماية القانونية للجماعات الإرهابية في أزمة الإرهاب السودانية لسنة 2003، وبعد عشرون عاماً تكرر إنحراف مسار أزمة الإرهاب السودانية لسنة 2023م عندما بدأت الجهود الرامية لايجاد حل سلمي للازمة استجابة للنداءات الدولية والتي بدأت بالوساطة الامريكية والسعودية، التي نتج عنها اجتماع ممثلي القوات المسلحة السودانية ومليشيا الدعم السريع في مدينة جدة، وإنتهي بتوقيع الطرفان على اتفاق أول في 11/5/2023م واتفاق ثاني في ٢٠٢٣/٥/٢٨، ويمكن تلخيص الاتفاقيات على النحو الآتي:

إعلان جدة الأول ٢٠٢٣/٥/١١م:

بوساطة امريكية سعودية إجتمعت الأطراف السودانية ممثلة في وفد القوات المسلحة السودانية ووفد الدعم السريع، والتزمت الأطراف بتنفيذ بناء الثقة المتعلقة بإقامة اتصالات بين قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتحسين الخطاب الإعلامي الرسمي لكل جانب والحد من الخطابات التحريضية، الإجراءات المتعلقة بالعناصر من دعاة الحرب والمؤيدة للحرب من كل جانب، وترك الأمر للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع للتنفيذ الكامل للاتفاق[92]، وقد إلتزم الطرفان على ضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والعسكرية، والامتناع عن أي هجوم من شأنه أن يتسبب في أضرار مدنية أو يلحق ضرر بالمدنيين وعدم استخدامهم دروعاً بشرية، وعدم استخدام نقاط التفتيش في إنتهاك مبدأ حرية تنقل المدنيين والجهات الإنسانية، والسماح للمدنيين بمغادرة مناطق الأعمال العدائية، وأي مناطق محاصرة

طوعا وبأمان، وحظر النهب والسلب والإتلاف، والاستحواذ واحترام حماية المرافق الخاصة والعامة والامتناع عن استخدامها للأغراض العسكرية وحماية وسائل النقل الطبي دون استخدامها في أعمال عسكرية، والامتناع عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الاعمال العدائية، والاخفاء القسري والاحتجاز التعسفي للمدنيين، وعن أي شكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة ومن ذلك العنف الجنسي بجميع أنواعه.

إعلان جدة الثاني ٢٠٢٣/٥/٢٨م:

تم التوقيع على إعلان جدة الثاني في 20/5/2023م، وفي هذا الإعلان ضمن الطرفان أن جميع القوات الخاضعة لسيطرتها تتوقف وتمتنع عن الأعمال المحظورة الواردة في الفقرة (ز)، والتي من أبرزها إنتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنتهاكات القانون الدولي الإنساني، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية بما في ذلك العنف الجنسي، وإستهداف البنية التحتية المدنية أو المراكز السكانية، وإحتلال أراضي أو مواقع جديدة بما في ذلك البنية التحتية أو المراكز السكانية، وتجنيد الجنود أو تسجيلهم أو حشدهم، ونهب أو مصادرة الممتلكات أو الموارد أو الإمدادات الإنسانية، وإستخدام المدنيين كدروع بشرية، وإحتلال المستشفيات ومرافق البنية التحتية بما فيها مرافق (المياه والكهرباء والوقود)، وإحتلال مساكن المدنيين، والإخفاء القسري أو الإحتجاز التعسفي للأشخاص، والنهب والسلب والتخريب.[93]

الملاحظ أن إعلان جدة الأول التزم فيه الطرفان بعدم إرتكاب أي من الإنتهاكات التي تم ذكرها وإعلان جدة الثاني ضمن فيه الطرفان أن جميع القوات الخاضعة لسيطرتها تتوقف وتمتنع عن الأعمال المحظورة الواردة في الفقرة (ز) من الإعلان، والملاحظ أن أغلب الجرائم المحظورة الواردة في إعلان جدة الثاني والتي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين التابعين للدعم السريع هي جرائم إرهابية، وذلك إستناداً على قانون الإرهاب الذي أوردناه في هذه الورقة، والتوقف والإمتناع عن الأعمال المحظورة يعتبر إعترافاً ضمنياً من الطرفان بارتكاب الجرائم التي وقعوا عليها في الإعلان، وإذا إعتمدنا إعلان جدة واتفقنا جدلاً بأن الطرافان يرتكبان جميع هذه الجرائم ضد شعوبهم في السودان، فإن السودان وإحدى دول الخليج سيكونوا في موقف حرج نتيجة اشتراكهم في تحالف عسكري ميداني في إحدى الدول العربية، ومن الممكن أن القوات التي ارتكبت جرائم ارهاب ضد شعوبها ترتكب نفس الجرائم الإرهابية ضد هذا الشعب العربي.

القمة العربية 32 قمة جدة:

انعقدت القمة العربية رقم 32 بمدينة جدة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٩م، بعد شهر من إندلاع الأزمة السودانية، وحضر ممثل السودان وتحدث عن الأزمة وعدّد جزء من الجرائم التي ترتكبها مليشيا الدعم السريع، وسمى القوات بالمتمردة، ثم أثنى على قرار رفض التدخل في شؤون السودان، و مبينا أن الأزمة شأن داخلي، ثم قال يقلقنا غض المجتمع الدولي الطرف عن هذه الإنتهاكات التي تستوجب الشجب والإدانة، وإختتم قوله بأننا في السودان لسنا دعاة حرب، والقوات المسلحة قادرة على هزيمة التمرد، وعلى هذا الحديث أتت مخرجات القمة العربية 32 مخيبة لآمال السودانيين حيث دعت القمة إلى التهدئة وتغليب صوت العقل، والتأمين على إجتماعات جدة بين الفرقاء السودانيين وإعتبارها خطوة مهمة لإنهاء الأزمة.

القمة العربية 33 قمة المنامة:

انعقدت القمة العربية رقم 33 بالعاصمة البحرينية المنامة في 16/5/2024م، بعد عام على إندلاع الأزمة السودانية وحضر ممثل السودان، وتحدث عن الجرائم التي ترتكبها مليشيا الدعم السريع ضد

الشعب السوداني، وفي البدء وصفها بالجرائم الإرهابية وشبه المليشيا بداعش وبوكو حرام، وإتهم بعض الدول بدعم المليشيا، وطالب بتطبيق إعلان جدة، ثم عاد وتخبط وسمى المليشيا بالمتمردة، وذكر بأنها لم تلتزم بإعلان جدة، ورفض الدخول في أي مفاوضات جديدة قبل تنفيذ إتفاق جدة، وقال بأنها ستكون حرثاً في البحر، وطالب الوسطاء بالضغط على المليشيا لتنفيذ إعلان جدة، وأعلن عن الترحيب بالمبادرة المصرية، وأمن على رفض التدخل في الشأن الداخلي، وأتت مخرجات القمة العربية 33 مخيبة لآمال السودانيين حيث دعت القمة إلى التضامن مع السودان، ودعت الطرفان للإلتزام بتنفيذ إعلان جدة وتسوية الأزمة سواء عبر منبر جدة أو دول الجوار أو غيرها.

الملاحظ أن السودان وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي فشل في طرح قضية الإرهاب بشكل واضح ومفهوم، وصور القضية للدول العربية بأنها صراع داخلي ما بين القوات المسلحة السودانية قوات الدعم السريع، وعلى هذه التصريحات 'متنعت الدول العربية عن التدخل في أزمة الإرهاب السودانية.

واقع أزمة الإرهاب السودانية في ظل غياب التفكير الاستراتيجي:

في ظل هذه الجرائم الإرهابية التي ترتكبها مليشيات الدعم السريع وفي ظل التحذيرات الدولية والاقليمية والأُممية وفي ظل غياب التفكير الاستراتيجي نجد أن الحكومة السودانية تبنت تبعية هذه المليشيات للقوات المسلحة، ومازالت تصر على تصنيف قوات الدعم السريع على أنها قوات متمردة، وتصف أفرادها بالمتمردين، ومازالت تصر على أنها تخوض حرباً ضد المتمردين، وعلى هذه الأخطاء إنحرف مسار أزمة الإرهاب باتجاه الحرب، مما شكل غطاء للجرائم الإرهابية وشكل حماية للجماعات الإرهابية، وأسهم في تحويل الساحة السودانية إلى ساحة قتال مشروع وشكل ملاذا آمنا للإرهابيين، تحول معه الضحايا من ضحايا جرائم إرهاب إلى ضحايا جرائم حرب، وقد أسهم هذا الخطأ الاستراتيجي في تعقيد الأزمة وإطالة عمرها.

تكرار التدخل الدولي السلبي في أزمة الإرهاب السودانية 2023م:

- **الدور الامريكي** استمر في التخبط وعلى الرغم من اعترافهم بالجرائم والإنتهاكات الإرهابية، التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات الدعم السريع ضد الشعب السوداني، وإصدار أمريكا عقوبات ضد قيادات الدعم السريع ومؤسساتها، إلا أنها مازالت تصر على إدانة القوات المسلحة السودانية، واقحامها في المشهد الإجرامي، بهدف تعقيد الأزمة وإطالة عمرها، ففي 1/6/2023 فرضت عقوبات على شركات مرتبطة بالعسكر تغذي طرفي النزاع في السودان، منها شركتان تتبع للقوات المسلحة السودانية، وهما منظومة الصناعات الدفاعية وشركة ماستر تكنولوجي، وشركتان تتبعان لقوات الدعم السريع وهما شركة الجنيد للأنشطة المتعددة المحدودة المسؤولية وتشغل 11 شركة، وشركة تراديف للتجارة العامة المحدودة المسؤولية، وتقع في الإمارات وقامت بشراء سيارات لقوات الدعم السريع[94]، وفي 25/8/2023م أدانت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة تفشي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان، الذي نسبته لقوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها، حيث ذكرت بأن التقارير العديدة عن حالات الإغتصاب الجماعي وغيرها من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات في غرب دارفور ومناطق أخرى، تثير القلق وتساهم في ظهور نمط من العنف العرقي المستهدف[95]، وفي 6/9/2023م إتهمت أفراد قوات الدعم السريع بإرتكاب فظائع وانتهاكات أخرى، بما في ذلك أعمال القتل بدوافع عرقية والانتهاكات، التي تستهدف النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأعمال

نهب المجتمعات المحلية وحرقها، وبعد أن سردت كل هذه الجرائم إكتفت باتخاذ تدابير وقائية ضد اثنين من قيادات الدعم السريع فقط، وتمثلت الإجراءات في فرض قيود على منح التأشيرة للواء في قوات الدعم السريع، ولقائد قطاع غرب دارفور[96]، وبتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٥م فرضت عقوبات على قائدين في قوات الدعم السريع وهما (علي يعقوب وعثمان محمد) وذلك لدورهما في قيادة عمليات قوات الدعم السريع في دارفور، وبتاريخ ٢٠٢٤/٦/٧م أدانت الهجمات المروعة التي شنتها قوات الدعم السريع على المدنيين غير المسلحين في قرية ود النورة بولاية الجزيرة، وأشارت لمقتل أكثر من مئة شخص وإصابة عدد من المدنيين، وطالبت الدعم السريع بإتخاذ إجراءات فورية لوقف هذه الهجمات، وطالبت الدعم السريع والقوات المسلحة بضمان حماية المدنيين، ومحاسبة أي فرد من الصفوف التي ترتكب جرائم حرب أو أنتهاك لإعلان جدة والتوقف عن الهجمات على المدنيين في مختلف أنحاء السودان بشكل فوري، ودعتهما إلى استئناف المفاوضات على وقف إطلاق النار والعودة إلى الحكم المدني، وبتاريخ ٢٠٢٤/٦/١٧م قال المبعوث الامريكي للسودان السيد/توم بيرييلو، لدينا فترة زمنية تتراوح من 3 إلى 4 أسابيع حيث الظروف مواتية لتحقيق اتفاق سلام، فإذا أعاق الجيش هذه المحادثات، أو إذا لم يحضر الدعم السريع بحسن نية، فإن ذلك سيزيد من صعوبة الأمر، وإذا لم تتوصل إلى اتفاق في الأسابيع القليلة المقبلة فإن العالم بحاجة للتفكير في خطة بديلة، ربما تكون قوات حفظ السلام بشكل ما في إطار الاتحاد الافريقي أو الأمم المتحدة.

الدور البريطاني:

مازال الدور البريطاني يسير بالاتجاه السلبي فبتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٠٣م، استغلت بريطانيا الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها الحكومة السودانية، والمتمثلة في تسمية ما يحدث بالحرب، وتسمية قوات الدعم السريع بالمتمردين، وسعت بريطانيا إلى توظيف الأزمة السودانية من خلال مطالبة مجلس حقوق الانسان بتشكيل بعثة من ثلاثة أعضاء للتحقيق في الانتهاكات وجرائم الحرب في السودان، وبتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٥م فرضت بريطانيا عقوبات على مؤسسات تجارية تمول وتدعم نشاط القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وهما المجموعتان العسكريتان المسؤولتان عن النزاع في السودان[97].

دور الاتحاد الأوروبي:

مازال الاتحاد الأوروبي ينفذ الأجندة الأمريكية، فبتاريخ ٢٠٢٤/٠١/٢٢م إعتمد الاتحاد الاوروبي التدابير التقييدية التي اتخذتها من قبله الولايات المتحدة الامريكية ضد ستة كيانات سودانية ثلاث منها تتبع للجيش وهي (شركة أنظمة الصناعات الدفاعية / شركة سودان ماستر تكنولجي / شركة زادنا)، وثلاث شركات تتبع للدعم السريع وهي (شركة الجنيد / شركة تراديف/ شركة جي اس كيه ادفانس)، وقد إتهم الاتحاد الأوروبي هذه الكيانات بدعم الأنشطة التي تقوض الإستقرار والإنتقال السياسي في السودان، ومن الكيانات الستة التي أُتخذ ضدها تدابير تقييدية نفس الكيانات التي أصدرت ضدها وزارة الخزانة الامريكية عقوبات بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٦م بموجب الأمر التنفيذي (٢٠٢٣/١٤٠٩٨) والمعني بفرض عقوبات ضد الجهات التي تقوض الاستقرار والانتقال الديمقراطي في السودان، وبتاريخ 23/01/2024م اعترضت وزارة الخارجية السودانية على القرار، وقالت «بأنه ليس هناك حياد تجاه الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي والعنف الجنسي، وإستهداف النازحين الفارين من الحرب، وبتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢٤م أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي عن فرض عقوبات على ستة أفراد في السودان بينهم قائد القوات الجوية للجيش[98].

دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها:

استمرت في التخبط، فعلى الرغم من اعتراض الحكومة السودانية على السلوك السلبي لرئيس البعثة الأممية، ومطالبتها بتغييره إلا أن الأمم المتحدة وبتاريخ 2/6/2023م قامت بتمديد ولاية البعثة المتكاملة حتى 3/12/2023م[99]، مما اضطر الحكومة السودانية إلى طرد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة من السودان حيث أصدرت بيان بتاريخ 8/6/2023م أعلنت من خلاله أن رئيس بعثة يونيتامس شخصا غير مرغوب فيه، وبعد أكثر من 6 أشهر من أندلاع أزمة الإرهاب السودانية، أعربت الأمم المتحدة عن جزعها إزاء استمرار العنف والحالة الإنسانية لاسيما أنتهاكات القانون الدولي الإنساني، والانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الانسان، ودعت أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية وتسيير وصول المساعدات الإنسانية، ودعت أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية[100]، بتاريخ 13/6/2024م أعلن مجلس الأمن الدولي التابع للأُمم المتحدة قرار بالرقم 2736 يقضي بوقف مليشيا الدعم السريع الهجوم على مدينة الفاشر، وطالبت قوات الدعم السريع بإنهاء حصارها، وأعمال العنف التي تمارسها ضد سكان الفاشر، والمطالبة بتخفيف العنف وتصعيد العمليات العسكرية في المدينة وما حولها، وحماية المدنيين والسماح بدخول المساعدات بدون قيود إلى دارفور ومختلف أنحاء السودان سواء عبر الحدود أو خطوط النزاع وفقاً للقانون الدولي، ودعت كافة الدول الأعضاء إلى الإمتناع عن التدخل الخارجي في هذا الصراع والوقف الفوري للأعمال العدائية بشكل يُفضي إلى حل مستدام للصراع، وحذرت من تضاؤل كميات الغذاء والمياه والدواء وغيرها من المواد الأساسية وحذرت من أن شبح المجاعة يلوح في الأُفق ومن إحتمالية وقوع المزيد من أعمال العنف وحدوث مجازر واسعة النطاق، ودعت لإعادة فتح معبر (أدري) لتسليم المساعدات الإنسانية من تشاد إلى السودان.

دور المحكمة الجنائية الدولية:

بعد أكثر من عشرون عاماً من الجرائم التي ارتكبت في دارفور، وبتاريخ 11/6/2024م دعا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم المعلومات والتعاون فيما يتعلق بمزاعم إرتكاب جرائم بدارفور، ودعا أي شخص لديه معلومات ذات صلة بالجرائم الدولية المزعومة في دارفور إلى تقديمها، وناشد الضحايا وغيرهم بتقديم أي أدلة ومواد تتعلق بالفظائع المستمرة والألم الذي يعانيه سكان دارفور، والملاحظ أنه إذا كان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يرى أن الجرائم المرتكبة في دارفور مجرد مزاعم فلماذا إستجابت المحكمة لقرار الأمم المتحدة رقم 1593 وتاريخ ٢٠٠٥/٣/٣١م، وأصدرت مذكرات إعتقال بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٤م ضد الرئيس السوداني السابق وآخرون؟

دور الاتحاد الافريقي والايقاد:

في يوم السبت الموافق ٢٠٢٣/١٢/٩م إنطلقت اجتماعات قمة الايقاد الإستثنائية في دورتها 41 بجيبوتي حيث بدأت بجلسة مفتوحة وأعقبتها جلسة مشاورات مغلقة إنحصرت في عدد معين ومعلوم من الحضور، ولم يتم خلال الجلسة إجراء أي اتصال هاتفي بقائد المليشيا الإرهابية وقد أُختتمت القمة أعمالها في نفس اليوم ودون أن تصدر أي بيان ختامي، وفي يوم الأحد الموافق ٢٠٢٣/١٢/١٠م تفاجأت الحكومة السودانية بصدور بيان ختامي مغاير تماماً لما تم تداوله في جلستي يوم السبت سواءً الجلسة المفتوحة أو

المغلقة، وقد تعمدت الايقاد إقحام بنود ونصوص لم يتم مناقشتها أو الاتفاق عليها في البيان الختامي واشارت إلى أنه وفي أثناء الجلسة تم الاتصال هاتفياً بقائد المليشيا الارهابية وهو ما لم يحدث ويعد تزويراً من شأنه أن يطعن في نزاهة الجهة التي أصدرت البيان، وهذا يؤكد أن الايقاد أدخلت نصوص وبنود من تلقاء نفسها وأقحمتها في البيان الختامي لوضع الحكومة السودانية والشعب السوداني أمام الأمر الواقع، وبتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٩م انعقد اجتماع لدول الايقاد في جيبوتي وصدر البيان الختامي في اليوم التالي، متضمناً عدة نقاط منها؛ تنظيم لقاء في جيبوتي في غضون 15 يوماً بين رئيس مجلس السيادة الانتقالي وقائد قوات الدعم السريع، وبتاريخ 10/12/2023م انتقدت وزارة الخارجية السودانية البيان الختامي للايقاد حيث لاحظت أن هناك فقرات اقحمت في المسودة دون مسوغ ووصفت الصياغة بالمعيبة، وأنها لم تعكس حقيقة ماتم التوصل إليه، وأشار بيان الخارجية السودانية في البند (4/ب) إلى أن رئيس مجلس السيادة وافق على اللقاء بشرط إقرار وقف دائم لإطلاق النار، وخروج المتمردين من العاصمة. منظمة الايقاد ضربت ببيان وزارة الخارجية السودانية عرض الحائط، وأصرت على عقد اللقاء بين الطرفين بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٨م، في ظل إستمرار إطلاق النار وإستهداف المدنيين، ثم فشلت في عقد اللقاء وأرسلت برقية بالرقم 398/2023م وتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٧م وإعتذرت عن إقامة اللقاء لأسباب فنية، وأعلنت الحكومة السودانية أنها تلقت دعوة من منظمة الايقاد لحضور قمتها في العاصمة اليوغندية كمبالا بتاريخ ٢٠٢٤/٠١/١٨م، لمناقشة مشكلة الصومال وما يدور في السودان، وقد ردت الحكومة السودانية بأنها ظلت تتعاطى بإيجابية مع كل المبادرات وبشكل خاص جهود الايقاد، وأن الايقاد لم تلتزم بتنفيذ مخرجات القمة الأخيرة في جيبوتي، ولم تقدم تبريراً مقنعاً لإلغاء اللقاء الذي دعت له بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٨م، بحجة أن قائد التمرد لم يحضر لأسباب فنية، وقالت ليس هناك ما يستوجب عقد قمة لمناقشة أمر السودان، قبل تنفيذ مخرجات القمة السابقة، وجددت التأكيد على أن ما يدور في السودان هو شأن داخلي.

- **دور مجلس الامن والسلم الافريقي:** بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٢١م صدر بيان عن مجلس السلم والأمن الافريقي بشأن السودان وأكد على إحترام سيادة السودان وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية واستقلاله، ثم أدان الحرب الجارية في السودان وإنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأعرب عن قلقه إزاء الوضع الإنساني الكارثي من قتل المدنيين وتدمير البنية التحتية، وشدد على حماية السودان ومؤسساته وشعبه، ومطالباً بوقف الحرب فوراً وبدون شروط، ودعى الأطراف المتحاربة للسماح بالوصول الإنساني وحماية العاملين في المجال الإنساني، وأكد على أهمية خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لحل النزاع في السودان، وأثنى على جهود إقامة العملية السياسية في مصر7 يوليو وفي اثيوبيا من10 إلى 15 يوليو، وطالب بوقف إطلاق النار، ودعى للمفاوضات وأشار لإنشاء لجنة برئاسة موسوفيني، شكر جهود دول الجوار لإستضافة اللاجئين، ودعى المانحين للوفاء بتعهداتهم والتزاماتهم، والملاحظ أن بيان مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الافريقي، الذي أكد على احترام سيادة السودان، يتناقض مع موقف الاتحاد الأفريقي الذي جمد عضوية السودان فيه.

- **موقف القوى السياسية السودانية:** إنقسمت القوى السياسية إلى ثلاثة أقسام، فنجد أن القسم الأول داعم ومؤيد للمليشيات الإرهابية، فبتاريخ ٢٠٢٤/١/٠٢م تم توقيع اتفاق بين تنسيقية القوى المدنية

(تقدم) ومليشيا الدعم السريع الإرهابية، وقد إحتوى البيان على ثلاثة محاور رئيسية وهي قضايا وقف العدائيات، وإيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، وقضايا إنهاء الحرب، وتأسيس الدولة السودانية وآليات التنفيذ، الملاحظ أن جميع الدول والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، والايقاد تعمدوا إغفال المحور القانوني وسعوا لتوظيف الأزمة الأمنية والإنسانية، لتفعيل المحور السياسي وإنشاء وتكوين حكومة موازية لخلق أزمة سياسية جديدة، والقسم الثاني يسعى لاستغلال الأزمة وتوظيفها، ويبحث عن تحقيق مصالحه السياسية، ونجد هذه الأحزاب والقوى والحركات تتهافت على حضور المؤتمرات السياسية كمؤتمر القاهرة ومؤتمر اديس ابابا وغيرها، ونجد أن هناك كيان سياسي واحد فقط يعمل على توحيد الولايات السودانية والشعب السوداني، وينادي بتفعيل المحور القانوني وتطبيق قانون الإرهاب، لإنصاف الشعب وتحقيق العدالة وجبر ضرر الشعب.

مما سبق يمكن التاكيد بأن هناك تخبط ملحوظ في التعاطي مع ملف أزمة إرهاب الشعب السوداني منذ العام 2003م وحتى العام 2024م، وهذا التخبط تسبب في تغييب المحور القانوني، وعدم تفعيل قانون الإرهاب، وسعي إلى تأمين الحماية القانونية، وتوفير سبل وطرق الإفلات من العقاب للجماعات الإرهابية، وذلك للمحافظة على الأزمة السودانية وتعقيدها وضمان استمرارها لأطول فترة ممكنة.

خامسا: رؤية لمستقبل ادارة أزمة الإرهاب السودانية في ظل التفكير الاستراتيجي

واقع أزمة الإرهاب السودانية 2024م:

منذ أكثر من عشرون عاما وأزمة إرهاب الشعب السوداني مازالت منحرفة تماماً عن مسارها، وعلى الرغم من أن جرائم مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات الدعم السريع، ارتكبت جرائم قتل واغتصاب ونهب، و إرهاب واعتقال تعسفي، وتعذيب وتهجير وابادة جماعية للبشر، وإبادة للمواشي والدواب، ونتج عنها جرائم ضد الإنسان وضد الحيوان، وأدت إلى إنتهاك حقوق الإنسان وحقوق الحيوان، إلا أن الخطاب الرسمي والشعبي وفي ظل غياب التفكير الإستراتيجي مازال يسمي هذه الجرائم بجرائم الحرب، ويسمي مرتكبيها بالمتمردين، وعلى الرغم من أن دول العالم والأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والايقاد حذروا من تحول السودان إلى ملاذ آمناً للإرهابيين، وعلى الرغم من أن جرائم الإرهاب وبحسب اخر احصائية رصدتها الدراسة عام 2024م قد تسببت في مقتل 16650 شخص ونزوح 7.3 مليون شخص[101]، واعتقال آلاف المدنيين بشكل تعسفي وتعذيبهم، ونهب عشرات الآلاف من الممتلكات الخاصة والعامة، وتدمير مئات المنازل والمرافق العامة، وقد أعلن الناطق الرسمي لقوات الشرطة عن تسجيل 53557 بلاغ[102]، إلا أن أغلب الدول والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والايقاد مازالوا يغضون الطرف عن الجرائم الإرهابية التي ترتكب ضد الشعب السوداني، ويتحدثون عن نتاج الجرائم من أنتهاك لحقوق الإنسان، وللقانون الإنساني الدولي، ويدعون إلى عقد وساطة وإقامة تفاوض مع الجماعات الإرهابية، والملاحظ أن أمريكا وإسرائيل وبريطانيا والأمم المتحدة، عندما ترغب في إخماد أزمة ما وانهائها فإنها تستخدم قانون الإرهاب وتجرم الإرهابيين، وتطالب بحسمهم وتطالب المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الإرهاب كما تفعل في ازمة ارهاب الشعب الفلسطيني، وعندما ترغب في تعقيد الأزمات وإطالة عمرها تستخدم قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتدين نزاعات وصراعات الأطراف، وتتدخل تحت غطاء الأعمال الإنسانية لتطالب بالتهدئة والتفاوض، وتطالب بتطبيق البند السابع وإدخال قوات لحفظ السلام.

خروج السودان من قائمة الإرهاب:

على الرغم من عدم ارتكاب السودان لأي جريمة إرهاب دولية وعدم صدور حكم قضائي نهائي يدين السودان ويلزمها بدفع تعويضات، وفي ظل إصدار المحكمة الأمريكية العليا حكما يقضي بمنع البحارة الامريكيين الذين أصيبوا في تفجيرات المدمرة الأمريكية كول على يد تنظيم القاعدة في عام 2000م، من الحصول على مبلغ 314.7 مليون دولار تعويضاً من حكومة السودان لدورها المزعوم في الهجوم[103]، إلا أن الحكومة السودانية وافقت عام 2020م على دفع 335 مليون دولار لتعويض الناجين وعائلات الضحايا الذين أُصيبوا في الهجوم الذي وقع في 1998م على سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا، والهجوم على المدمرة الامريكية «يو اس اس كول» قبالة الساحل اليمني عام 2000م[104]، وفي العام 2020م شطبت أمريكا إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بسبب تغير مساره عن نظام الرئيس السابق عمر البشير[105].

إمكانية عودة السودان إلى قوائم الدول الراعية للإرهاب:

في العام 2023 أكدت الأمم المتحدة التي قال مبعوثها في السودان (فولكر) أنه تلقى تقارير موثقة تشير إلى أن القبائل العربية وقوات الدعم السريع، التي يقودها محمد حمدان دقلو، قد ارتكبت إنتهاكات خطيرة تشمل القتل على الهوية والعنف الجنسي، ولم تكن هذه المرة الأولى التي توجه فيها أصابع الإتهام لقوات الدعم السريع بالضلوع في ارتكاب جرائم إغتصاب، فقد إتهمتها بارتكاب هذه الجرائم خلال مشاركتها في الحرب في اقليم دارفور في عهد الرئيس المعزول عمر البشير، كما لاحقت الاتهامات عناصر من هذه القوات بالقيام باغتصاب فتيات خلال فض إعتصام المحتجين أمام قيادة الجيش في يونيو 2019م[106] وفي العام 2024م حذرت تقارير استخباراتية أمريكية من مخاطر تحول السودان إلى بيئة مثالية لنشاط الشبكات الإرهابية ومرتع للجماعات الاجرامية الدولية، ونسب إلى مكتب الاستخبارات الوطني الامريكي قوله أن تقرير التهديدات السنوية لعام 2024 الخاص بمجتمع الاستخبارات الامريكي قد حذر من تحول السودان إلى ملاذ للإرهاب، وجاء في التقرير أن استمرار النزاع في السودان بحكم موقعه بين القرن الافريقي ومنطقة الساحل وشمال افريقيا، قد يوفر بيئة مثالية للشبكات الإرهابية والاجرامية، وتوقع التقرير الأمريكي أن تستمر فروع داعش والقاعدة في التوسع في القارة الافريقية، بما في ذلك ازدياد نشاط داعش في غرب السودان، الذي يساهم في زعزعة الاستقرار وتوظفه الحكومات في صراعاتها الطائفية مع المجموعات التي تعاني من التهميش لتحقيق مكاسب لاسيما في نيجيريا ومناطق الساحل[107].

حذر مسؤول كبير في الهيئة الحكومية للتنمية الايغاد من تحول السودان إلى ملاذ للإرهابيين، ففي مقابلة لقائد برنامج القطاع الأمني ابيبي مولونيه مع وكالة الانباء الاثيوبية، دعا الدول الأعضاء على العمل معاً للتوصل إلى حلول لمواجهة أخطار الإرهاب والصراعات في المنطقة، وقال أن منطقة القرن الافريقي غنية بالموارد الطبيعية، لكن عدم الاستقرار وخطر الإرهاب تمثل تحديات كبرى، وحذر من أن الجماعات الإرهابية في سوريا تبحث عن فراغ لاستغلاله بعد هزيمتها، وهذا الفراغ متوفر الآن في منطقة شرق افريقيا، وشدد على أن هناك خطرا في السودان، إذالم يتم التوصل لحل المشكلة فمن المعتقد أن الجماعات الإرهابية سوف تستغل هذا الفراغ[108].

مستقبل أزمة الإرهاب السودانية:

مستقبل أزمة الإرهاب السودانية مرهون بمعرفة الأخطاء الاستراتيجية والأسباب التي غيرت مسار الأزمة، ويتوقف على معرفة نقاط القوة والضعف والمحددات والمهددات لصياغة السيناريوهات والرؤية المستقبلية:

اولا: الأخطاء الاستراتيجية التي غيرت مسار الأزمة:

توجد خمسة أخطاء استراتيجية أدت إلى إنحراف مسار أزمة الإرهاب:

- الخطأ الأول: تمثل في خطاب الحكومة الذي ساوى بين القوات المسلحة والدعم السريع، وتسمية جرائم الإرهاب بالحرب، وتسمية الإرهابيين بالمتمردين.
- الخطأ الثاني: توقيع وفد القوات المسلحة على إعلان جدة باعتبارهم أحد أطراف النزاع.
- الخطأ الثالث: تصوير القوات المسلحة وكأنها المتسبب في الأزمات إلى أن تم إدانتها وتجريمها دولياً.
- الخطأ الرابع: تحويل الأزمة السياسية إلى أزمة عسكرية وإقحام القوات المسلحة في الأزمة.
- الخطأ الخامس: تحجيم الإطار القانوني وعدم تفعيل قانون الإرهاب.

ثانيا: أسباب تعقيد الأزمة السودانية:

- سوء الفهم والادراك ويعتبر أحد أبرز أسباب تعقيد الأزمة السودانية، فحتى الأن لم يتم فهم الأزمة السودانية بشكل صحيح، ومازالت هناك من يتوهم بأن الأزمة هي أزمة حرب ما بين طرفين، وعلى هذه الأوهام أصبح البعض يقول (لا للحرب)، والبعض الآخر يقول (نعم للحرب).
- سوء التقدير والتقييم ويعد من أهم الأسباب فبدلاً من التعامل مع أزمة الإرهاب من خلال تكوين إدارة استراتيجية تتعامل مع الأزمة بشكل متكامل وشامل وتتعاطى مع جميع الأزمات كالأزمة القانونية والعسكرية والآمنية والاقتصادية والمالية والصحية والبيئية والإنسانية وغيرها من الأزمات، نجد أنه يتم التعامل مع نتائج وإفرازات الأزمة فنجد أن الحكومة تركز على الجانب العسكري ودول العالم تركز على الجانب الإنساني لتوظفه في الجانب السياسي.
- تضارب الموقف السوداني السوداني لعب دوراً رئيسياً في تعقيد الأزمة، فبعد حل رئيس مجلس السيادة لمليشيا الدعم السريع ورفض التفاوض معها، إنقسم الشارع مابين مؤيد ومعارض إلى أن اضطرت وفد الحكومة للجلوس والتفاوض مع وفد الدعم السريع في جدة، كما نجد أن الحكومة تسمي حربها ضد الإرهابيين بحرب الكرامة بينما نجد أن التيارات المعارضة للحكومة تسميها بالحرب العبثية.
- تعارض الموقف السوداني الدولي فالحكومة السودانية طالبت دول العالم بتصنيف مليشيات الدعم السريع جماعات إرهابية استناداً على نوعية الجرائم التي ترتكب ضد الشعب السوداني، ودول العالم ترفض تصنف الدعم السريع جماعة إرهابية وتعتبر أن ما يحدث مجرد صراع على السلطة بين جنرالين.
- تناقض الخطاب حيث نجد أن الخطاب الرسمي يطالب بتصنيف الدعم السريع كجماعة إرهابية وسمي الجرائم بالإرهابية ويسمي مرتكبيها بالاهابيين، ومازالت هناك بعض الجهات

التي مازالت تصر على تسميتهم بالمتمردين والفاشيين وغيرها من المسميات التي لا تستقيم ولا تتوافق مع طبيعة الجرائم.

- سوء الإدارة والتي أدت إلى تغييب المحور القانوني وعدم تفعيل قانون الإرهاب وعدم فتح محاكم ونيابات الإرهاب وتسببت في إنحراف أزمة إرهاب الشعب السوداني عن مسارها، ومكنت الإرهابيين من التوسع والإنتشار وإرتكاب المزيد من الجرائم وتحويل السودان إلى أرض جاذبة وحاضنة للجماعات الإرهابية.

سيناريوهات أزمة الإرهاب السودانية في ظل غياب التفكير الاستراتيجي:

1- على الصعيد السوداني:

تعدد الجبهات الداخلية وفي ظل إنحراف أزمة الإرهاب عن مسارها ستؤدي إلى السيناريوهات الآتية:

أ. **محور التفاوض:** ستستمر المفاوضات والمنابر في اتباع المناهج والمسارات المنحرفة والخاطئة، التي تدعو للجلوس والتفاوض مع الجماعات الإرهابية وبعيداً عن قانون الإرهاب، وستؤدي هذه المفاوضات إلى عقد اتفاقيات سلام مع الجماعات الإرهابية بما يمنح شرعية للعمليات الإرهابية، ويضمن للإرهابيين فرصة الإفلات من العقاب، ويؤمِّن بقائهم في الأراضي السودانية، وهذا سيعقد الأزمة ويطيل من عمرها.

ب. **محور الحسم العسكري:** في ظل إنحراف أزمة الإرهاب عن مسارها وتصوير ما يحدث بالتمرد والحرب وخلافه، وفي ظل حظر التسليح المفروض على السودان، فستعتبر جميع الدول أن هذا شأن داخلي، وستمتنع عن مساعدة القوات المسلحة السودانية، وبالمقابل فإن الإرهابيين سيجدون الدعم والمساندة من دول الشر، وسيتمكنون من التوسع والإنتشار وإطالة عمر الأزمة وتعقيدها، وستؤدي إلى حدوث أزمات إنسانية واقتصادية وصحية وبيئية وأزمات اخرى.

ج. **محور الحشد الشعبي السوداني:** بتاريخ 20/05/2023م وقّع وفد القوات المسلحة على إعلان جدة الثاني، الذي نص في المادة (ز) الفقرة (10) على التوقف والإمتناع عن تجنيد الجنود أو تسجيلهم أو حشدهم، وبتاريخ 01/07/2023م إستنفر القائد العام للقوات المسلحة جماهير الشعب السوداني، والذي لبى النداء وأعلن الوقوف ضد الجرائم التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات الدعم السريع، وبتاريخ 16/5/2024م تمسك وفد الحكومة السودانية بإعلان جدة وطلب وزير الخارجية المكلف من القادة العرب في القمة العربية بالمنامة رقم (33) أنفاذ إعلان جدة ووافق رؤساء الدول على طلبه، ودعوا في بيانهم الختامي إلى الإلتزام بتنفيذ إعلان جدة، وبتاريخ 27/5/2024م صدرت لائحة الإستنفار والمقاومة الشعبية لسنة 2024م، والتحشيد وفقاً لهذا المبدأ سيضع مطالبة الحكومة بانفاذ إعلان جدة في موقف حرج، ويبدو أن مسارات التحشيد الشعبي قد إنحرفت عن مسار أزمة الإرهاب واتجهت نحو التحشيدات الجهادية، وأصبحت تسمي نفسها بمسميات إسلامية، وهذا من شأنه أن يعرضها للتصنيف الإرهابي، ويبدو أن الجهات الراعية لها لم تتعظ من التجربة السورية والعراقية، ولم تستفيد من التجربة اليمنية.

د. **محور تسييس أزمة الإرهاب:** إنحراف أزمة الإرهاب عن مسارها الهدف منه إقحام المحور السياسي وتنفيذ الأجندة السياسية، فالجهات الداعمة للإرهابيين هم نفس الجهات المدنية التي كانت ومازالت تسعى لإنتزاع السلطة من المكون العسكري، وقد بدأت في السعي لتحقيق أجندتها عبر الدعوات المتكررة للتفاوض وبدعم ومساندة من عدة دول تقف خلفها الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والايقاد.

2- على الصعيد الدولي:

أ. **إرهاب دول الجوار السوداني:** دول الجوار السوداني إنقسمت إلى قسمان تجاه أزمة الإرهاب السودانية، فالقسم الأول هي الدول الداعمة للميشيا الإرهابية والقسم الثاني هي الدول الواقفة على الحياد وجميع هذه الدول مهددة بانتقال الإرهاب إلى أراضيها في حال لم تتمكن السودان من القضاء على الجماعات الإرهابية ففي الغرب والوسط الافريقي نجد مليشيات بوكو حرام وهي احد ابرز المهددات الامنية لدول غرب ووسط افريقيا وبالمقابل نجد أن الجماعات العربية من مليشيات الطوارق وعرب الشتات والتي تنتمي لها مليشيات الدعم السريع تمثل احد ابرز المهددات الامنية لدول شمال وشرق افريقيا.

يمكن القول بأن السياسة الاسرائيلية التي ذكرناها سابقاً قد نجحت تماماً، ففي حال انتصر الإرهابيين على الحكومة السودانية فإن هذا يعني تحول السودان إلى دولة حاضنة للجماعات الإرهابية، وبالتالي امكانية توسعها ومهاجمة لدول الجوار السوداني، وفي حال أنتصار الحكومة السودانية على الجماعات الإرهابية فلن ينسى السودان المواقف السلبية لدول الجوار والدول العربية والافريقية تجاه أزمة الإرهاب السودانية، وهنا ستكون السياسة الاسرائيلية قد نجحت في خلق فجوة بين السودان ومحيطه الافريقي والعربي من دول الجوار وغيرها وهذا سيؤدي إلى إحجام السودان عن الوقوف والتحالف مع أي من هذه الدول في المستقبل.

ب. **إرهاب الدول العربية:** الدول العربية مهددة في المستقبل بتعرضها لهجمات إرهابية ولاسيما أنها محاطة بالجماعات الإرهابية من جميع الجهات ويتوقع أن يتم الهجوم عليها في اي وقت ومن عدة محاور ففي الجنوب نجد أن تنظيم الحوثي وتنظيم القاعدة الإرهابي يشكلان تهديدا لاغلب دول الجنوب والوسط العربي وفي الشمال نجد أن تنظيم داعش وحزب الله الإرهابي يمثلان تهديدا اخر لدول الشمال العربي وفي الشرق نجد أن المليشيات الشيعية تشكل تهديد لاغلب الدول السنية كدول الخليج ودول الشام والعراق، واذا نظرنا إلى مواقف الدول العربية تجاه أزمة الإرهاب السودانية سنجد أنها غير فاعلة في دعم واسناد المحور العسكري السوداني لمكافحة الإرهاب، وهذا من شأنه أن يقود إلى إحجام السودان عن المشاركة في التحالفات العربية لمكافحة الإرهاب في المستقبل، ما يعني أن السياسة الاسرائيلية قد نجحت في شق الصف السوداني العربي وتمكنت من خلق فجوة لمستقبل تحالف السودان مع الدول العربية في المحور العسكري.

الملاحظ أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم، من ضمن القوات المشاركة في تحالف عاصفة الحزم لمواجهة جماعة الحوثي الإرهابية، التي مازالت تشكل تهديد أمني لدول الخليج، وفي ظل هذه المواقف

العربية السلبية تجاه أزمة السودان فمن المتوقع أن تنسحب السودان من هذا التحالف.

سيناريو أزمة الإرهاب السودانية في ظل التفكير الاستراتيجي

1- على الصعيد السوداني:

أ. **محور التفاوض:** تفعيل المحور القانوني وتطبيق قانون الإرهاب سيصحح المسارات المنحرفة والخاطئة، وسيوقف جميع المساعي التي تدعو للجلوس والتفاوض مع الجماعات الإرهابية، وستؤدي إلى إعاقة اتفاقيات السلام مع الجماعات الإرهابية، وستضمن عدم إفلاتهم من العقاب، وستنهي بقائهم في الأراضي السودانية، وهذا سينهي الأزمة ويقتلعها من جذورها ويقصر من عمرها.

ب. **محور الحسم العسكري:** في حال تصحيح مسار أزمة الإرهاب وتسمية ما يحدث بالإرهاب وتسمية المجرمين بالإرهابيين، وإعلان أن الجيش يكافح الارهاب، فسيتم إلغاء حظر التسليح المفروض على السودان، ولن تعتبر الدول أن هذا شأن داخلي، وستساعد القوات المسلحة السودانية، وبالمقابل فإن الإرهابيين لن يجدوا الدعم والمساندة، ولن يتمكنوا من التوسع والانتشار، ولن يطول عمر الأزمة وستتم السيطرة على الأزمات الأخرى.

ج. **محور الحشد الشعبي:** يجب الاستفادة من التجربة اليمنية وتصحيح مسار التحشيد الشعبي والاتجاه نحو التحشيد وفق مبدأ مكافحة الارهاب، كما يجب تحسين سمعة التحشيد من خلال إعلان التحشيد الصحي تحت لواء الهلال الاحمر.

د. **محور تسييس أزمة الإرهاب:** تصحيح مسار أزمة الإرهاب سيمنع إقحام المحور السياسي، وسيعيق تنفيذ الأجندة السياسية، حيث سيتم تجريم الجهات المدنية والسياسية الداعمة للإرهابيين، وسيتم إعاقة مساعيهم الرامية لإنتزاع السلطة من المكون العسكري، وسيتم منع الدول التي تقف خلفها والأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والايقاد من التدخل في الشأن السوداني.

2 - على الصعيد الدولي :

في حال تم تصحيح المسار وتفعيل قانون الإرهاب، فستتمكن السودان جلب المساندة والدعم، وستتمكن من قيادة تحالف لمكافحة الارهاب (عربي/غربي)، وستتمكن من القضاء على الجماعات الإرهابية وإعاقة تمددها وتوسعها وانتشارها، وسيتم إفشال السياسة الإسرائيلية التي ذكرناها سابقا، ولن تتحول السودان إلى دولة حاضنة للجماعات الإرهابية، وبالتالي سيتم تأمين دول الجوار السوداني وحمايتها، وسيتم سد الفجوة بين السودان ومحيطه الافريقي والعربي والاقليمي والدولي.

تحليل أزمة الإرهاب السودانية:

- **عوامل جذب الإرهابيين للسودان:** هشاشة الأوضاع الأمنية على حدود السودان، فرصة مناسبة لتسلل العناصر الإرهابية، وصنع نقاط تجمع وتشكيل خلايا على الحدود أو اطراف الخرطوم، اقليم دارفور غربي البلاد هو منطقة نزاع داخلي وغير مستقر ومكان عبور للإرهابيين من وإلى السودان، خاصة وأنه يشترك في الحدود مع ليبيا وجنوب السودان وافريقيا الوسطى، مخطط تنظيم داعش الإرهابي تأسيس ولاية في السودان عبر خلايا نائمة وتمرير عناصر من دول الساحل

الافريقي إلى دارفور، وجود من يمكن أن يوفر ملاذا لجماعات إرهابية داخل السودان، ونتذكر في ذلك تجربة ايواء الرئيس السابق عمر البشير لاسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة وقيادات إرهابية اخرى، جماعة الاخوان في السودان يمكن تجنيد عناصرها في جماعات إرهابية أخرى مع رغبتهم في العودة إلى السلطة، الوضع الإنساني والاقتصادي حاليا في السودان يغري جماعات إرهابية لمحاولة اغراء أشخاص بالمال للانضمام اليها، ويمكن أن يضاف اليها العامل الاقتصادي والمتمثل في توفر معدن الذهب في شتى مناطق السودان، وهذا المعدن يشكل أهم عوامل جذب الإرهابيين[901]

- **نقاط ضعف أزمة الإرهاب السودانية:** عدم وجود شرعية أو قانونية لمرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع، وعدم وجود شرعية للكيانات السياسية الداعمة لها، ومحدودية مصادر تمويلها، وضعف مصادر الإمداد الفني والدعم اللوجستي.
- **مهددات أزمة الإرهاب السودانية:** غياب الفكر الاستراتيجي وعدم تفعيل قانون الإرهاب وعدم فتح نيابات ومحاكم الإرهاب، وغياب الخطة الاستراتيجية المتكاملة لحل الأزمة، والتخبط الدولي في التعاطي مع الأزمة، وجود الخونة والعملاء الذين يسعون الى تحقيق مصالهم واجندتهم الخاصة.
- **محددات أزمة الإرهاب السودانية:** إنحصار حلول الأزمة السودانية فى عدة محاور تفاوضية؛ الأول محور مفاوضات اللجنة الثنائية السعودية وأمريكا، والمحور الثاني؛ يتمثل في الآلية الثلاثية الاتحاد الافريقي والايقاد والأمم المتحدة، والمحور الثالث؛ يتمثل في اللجنة الرباعية (مصر والامارات والسعودية وأمريكا) بالإضافة للمبادرات الأفريقية كمبادرة الاتحاد الأفريقي والايقاد والمبادرات الأممية كمبادرة الأمم المتحدة.
- **نقاط قوة ازمة الارهاب السودانية:** تكمن نقاط قوة الأزمة في وجود الشرعية لدى الحكومة السودانية والشعب، وتماسك الشعب ووحدته ضد مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع والكيانات والقوى السياسية الدعمة لها، وتوفر الدعم والسند الشعبي للحكومة والجيش.
- **فرص حل أزمة الإرهاب السودانية:** التركيز على الحلول السودانية السودانية ومنع التدخل الأجنبي، وتفعيل المحور القانوني وتحديداً قانون الإرهاب وتجريم الجهات التي افتعلت الأزمة واتهامها بالإرهاب، وتدويل قضية جرائم إرهاب الشعب السوداني، والعمل على التحشيد الشعبي لمكافحة الإرهاب وإحتوائه وإحتضانه وتدريب وتأهيل أفراده، والحد من أزمة الإرهاب ومنع إنتشارها وتوسعها، وطلب الدعم والمساندة الدولية وإعلان تحالف عربي وإقليمي ودولي لمكافحة الإرهاب للعمل تحت قيادة القوات المسلحة السودانية.

مرتكزات الفكر الاستراتيجي لإدارة أزمة الإرهاب السودانية:

تسعى الورقة إلى مواجهة الأزمة السودانية، وحلها من خلال خطط استراتيجية ترتكز على أُسس علمية، لتشكل مسار وخارطة طريق تقود إلى أنهاء الأزمة وإقتلاعها من جذورها، من خلال الآتي:

أولاً: الرؤية نحو سودان آمن ومستقر وموحد وخالي من الجماعات الإرهابية.

ثانياً: الرسالة بناء خطة استراتيجية سودانية متكاملة وشاملة لإنهاء الأزمة ومحو آثارها وإستكمال ما تبقى من الفترة الانتقالية للوصول بالبلاد إلى بر الأمان وقيام انتخابات حرة ونزيهة وتحقق العدالة والديمقراطية.

ثالثاً: الغاية رسم خارطة طريق علمية تستند على أُسس وثوابت قومية، لتتحد وتتوافق مع الإستراتيجية القومية التي تنتهجها الحكومة السودانية وتعمل بالتوازي معها لتفتيت الأزمة من خلال الفصل ما بين الجرائم المرتكبة ضد الشعب والجرائم المرتكبة ضد الدولة، وتغلق الباب أمام كل المساعي والمبادرات والأُطروحات التي تهدف لإقامة حوار أو هدنة أو إتفاق يحقق للإرهابيين وحلفائهم وأعوانهم فرصة تحقيق الأهداف التي إفتعلوا من أجلها الأزمة وتؤمن لهم فرصة الإفلاتهم من العقاب.

رابعاً: المبادئ وحدة وإستقرار البلاد، وأمن وسلامة المواطن، وحقوق وكرامة الإنسان، والعدالة والمساواة للجميع، ونبذ العنصرية والقبلية والطائفية، واعلان دولة الديمقراطية والقانون والنهضة والتنمية.

خامساً: الأهداف المحافظة على وحدة البلاد وأمنها وإستقرارها، وضمان تماسك الشعب والتفافه حول قواته المسلحة، وإحتواء وإحتضان الحشود الشعبية المستنفرة لحماية الأرض والعرض، وحفظ حقوق الإنسان السوداني وصيانة كرامته، وتحقيق الأمن والسلام والتنمية الشاملة والمستدامة، وإنفاذ سيادة حكم القانون وتحقيق العدالة والمساواة، وفرض هيبة الدولة وبسط سلطتها وهيمنتها على السودان، وتجديد الثقة في حكومة الفترة الانتقالية والجهاز التنفيذي المكلفة بإدارة شؤون البلاد بقيادة رئيس مجلس السيادة ونائب رئيس مجلس السيادة وباقي الاعضاء، ومكافحة الإرهاب بشتى أشكاله وأنواعه وبشتى الطرق، ووضع حد للجرائم والإنتهاكات التي إرتكبتها مليشيا الدعم السريع الإرهابيين وأيدتها ودعمتها وساندتها القوى شبه السياسية وبعض الحركات المسلحة، وتكامل جهود السلطات السيادية والقضائية والتنفيذية والشعبية، وإنهاء تواجد المرتزقة الإرهابيين في السودان، والسيطرة على مصادر تمويل الجهات التي إفتعلت الأزمة، وإزالة كل المهددات الأمنية والمظاهر السالبة، وتجريم قادة العمل الإرهابي وأتباعهم من الجنود والكيانات والمؤسسات التي أنضمت إليهم وناصرتهم وتجريم كل من ساعد وساند ودعم ودافع عن المرتزقة الإرهابيين (الجنجويد) ولم يدين أعمالهم الإرهابية، وتأميم ومصادرة أموال وأُصول المرتزقة الإرهابين (الجنجويد) وأعوانهم وداعميهم، وتجفيف مصادر دعم وتمويل العمليات الإرهابية، وحصر الخسائر تمهيداً للتعويض وجبر الضرر، واتخاذ موقف رسمي وشعبي يدفع دول العالم لاتخاذ موقف دولى تجاه الجرائم الإرهابية المرتكبة ضد الشعب السوداني والحكومة السودانية، والتمهيد والتحضير والإعداد الجيد لمرحلة ما بعد انهاء الأزمة.

محاور الرؤية الاستراتيجية:

محاور الرؤية الاستراتيجية تعتمد على تقسيم الأزمة وفقا للجرائم لتسهيل تفتيتها، بالتركيز على تكامل الجهود الرسمية والشعبية، والإعتماد على محاور العدالة والإنصاف للوطن والمواطن السوداني.

أولا: المحور القانوني:

1 -الجرائم المرتكبة ضد الشعب:

الثابت في الأزمة السودانية أن حجم الضرر الواقع على المواطن السوداني أكبر من حجم الضرر الواقع على الدولة، وعليه فإن خطوات حل الأزمة تتطلب من الحكومة الفصل بذكاء بين الجرائم الإرهابية التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد الشعب السوداني، من القتل والاغتصاب والإرهاب والنهب والتهجير والاعتقال والتعذيب، التي نتج عنها أزمة إنسانية وأزمة صحية ونفسية، وأزمة أمنية، وهدفت إلى تهجير الشعب وتشريده، وتندرج تحت قانون الإرهاب، وبين الجرائم الإرهابية التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد الدولة، التي نتج عنها أزمة سياسية واقتصادية ومالية، ويتمثل هذا الذكاء في حصر التفاوض في المحور القانوني وتحقيق العدالة والانصاف للشعب السوداني واشتراط الافراج عن الأسرى والمعتقلين، وإخلاء المناطق السكنية من المظاهر العسكرية، كشرط ،ساسي للبدء في تحقيق العدالة والإنصاف.

2 -الجرائم المرتكبة ضد الدولة:

الواضح أن الجرائم الإرهابية التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد مؤسسات الدولة، وبدعم ومساندة وتأييد من القوى شبه السياسية، هدفت إلى الضغط على الحكومة لإعاقة وشل دولاب العمل، ولكن سرعة بديهة الأمين العامة لمجلس السيادة وقيامه بنقل العاصمة إلى مدينة بورتسودان تسبب في إفشال هذا المخطط، مما دفع الجماعات الإرهابية التي كانت تستولى على مباني مؤسسات الدولة في الخرطوم إلى إخلائها وتدمير بعضها، وتغيير الخطة وإرتكاب جرائم ضد الشعب السوداني لإستخدامها كورقة ضغط أخرى ضد الحكومة.

دعائم المحور القانوني:

أ. **العدالة:** هي الأساس لنجاح أي عملية تفاوضية، فغياب العدالة أضر بإعلان جدة، ولم يثبت أن إعتمدت الدول مبدأ التفاوض مع الجماعات الإرهابية، أو قبلت أي وساطات تقود للجلوس مع الجماعات الإرهابية، لأن مثل هذه الدعوات تعد تعاون مع الإرهابيين، وتصنف من ضمن الجرائم الإرهابية التي يعاقب عليها القانون.

ب. **الحقيقة:** يجب أن يتم الإعلان عن حقيقة الجرائم الإرهابية التي ارتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين التابعين لقوات لدعم السريع ضد الشعب السوداني.

ج. **الإنصاف:** إنصاف الشعب وإنصاف الحكومة السودانية بالطرق القانونية، التي تجلب الحقوق وتضمن عدم افلات المجرمين من العقاب.

د. **التعويض وجبر الضرر:** إنصاف الشعب والحكومة السودانية وتعويضهم بواسطة الدول التي أججت الأزمة، وعملت على دعم وإمداد المرتزقة الإرهابيين بالسلاح والآليات.

آليات حل أزمة الجرائم الإرهابية المرتكبة ضد الدولة:

أ. **قانونية:** الإستناد على قانون الإرهاب الذي يدعم الموقف القانوني والمكانة الدولية ويصحح مسار التفاوض.

ب. **سياسية:** حشد الصف السياسي والإعلان عن مؤتمر للعدالة والإنصاف، والعمل على تبني منهج الإصلاح السياسي، وتكوين مجلس السيادة المدني وصولاً إلى تحقيق الديمقراطية عبر الانتخابات.

ج. **أمنية:** إعادة قادة وضباط الأمن الذين تم إنهاء خدماتهم والإستغناء عنهم وفصلهم تعسفياً.

د. **عسكرية:** توحيد القوات العسكرية ودمج القوى والحركات المسلحة وفقاً لقانون القوات المسلحة.

هـ. **اقتصادية:** ضبط إيرادات الدولة ومنصرفاتها وتجميد الاتفاقيات التي تستنزف ميزانية الدولة، ولا تخدم مسار حل الأزمة، والسيطرة على مصادر تمويل الجماعات الإرهابية.

و. **اجتماعية:** دعم الحشود الشعبية وتوظيفها لخدمة الوطن والمواطن.

ز. **إعلامية:** توظيف الإعلام وتسخيره لتوعية المواطنين وتبصير العالم بحقيقة وخطورة الجرائم الإرهابية التي يرتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد الشعب السوداني.

أدوات المحور القانوني:

1. **أدوات السلطة السيادية** توجيه السلطة النيابية والقضائية لتفعيل قانون الإرهاب، والعمل به وفتح نيابات ومحاكم الإرهاب، إعلان تجديد الثقة في أعضاء مجلس السيادة، والوزراء والمسؤولين المكلفين بإدارة الدولة، وضباط وجنود القوات المسلحة، والوعد بتكريمهم على ما بذلوه من جهد وصبر لاستمرار بقاء الدولة وعدم أنهيارها، وسد الفجوة السيادية وتكوين مجلس السيادة المدني، واتخاذ التدابير العاجلة التي تضمن التخفيف من حدة الأزمة، والالتزام ببدء المفاوضات في المحور القانوني المتعلق بالجرائم الإرهابية التي ترتكبها مرتزقة الجنجويد الإرهابيين الأجانب التابعين لقوات لدعم السريع ضد الدولة وضد الشعب السوداني، لتحقيق العدالة والسلام للإنسان السوداني، والإلتزام بضبط الخطاب الرسمي، وإستخدام كلمة (إرهاب ــإرهابيين)، وعدم إستخدام كلمة (حرب ــ تمرد ــ متمردين وغيرها)، وتوجية الجهاز القضائي والعدلي لتفعيل قانون الإرهاب وفتح محاكم ونيابات الإرهاب، واصدار قرار يقضي بسحب الجنسية الخاصة بالمرتزقة الإرهابيين وأعوانهم، وتوجيه النيابة لإصدار أوامر بالقبض عليهم، وتوجيه وزارة الداخلية لمطالبة (الإنتربول) بإصدار نشرات حمراء في مواجهتهم، وعزل وإقالة قائد قوات الدعم السريع ونائبه وتعين قادة جدد، وتوصية قائد قوات الدعم السريع الجديد بإصدار كشف يقضي بحصر المرتزقة الإرهابيين تمهيداً لاعلانهم مجرمي إرهاب، وتوصية قائد قوات الدعم السريع الجديد بتشكيل لجنة للدمج، ومن ثم المصادقة على توصيات لجنة الدمج، وإصدار قرار يقضي بحل قوات الدعم السريع، والتوجيه بمصادرة أموال وأُصول المرتزقة الإرهابيين، والتوجيه بإعادة من تم فصلهم وإحالتهم للصالح ألعام (مدنيين وعسكريين) ليساهموا في إعادة الأمن وتأهيل وإعادة إعمار ما دمره الإرهابيين.
2. **أدوات السلطة القضائية والنيابية** تفعيل قانون الإرهاب وفتح نيابات الإرهاب لتمكين الشعب من فتح بلاغات إرهاب، وتحويل البلاغات إلى السلطة القضائية لحصر الدعاوى ورفع تقرير لمجلس السيادة يوضح حجم الجرائم ويوصي بتصنيف (الدعم السريع / اعوانهم / داعميهم / مؤيديهم) مجموعات إرهابية، وإصدار أحكام غيابية ورادعة ضد الإرهابيين وأعوانهم وإصدار أوامر قبض في مواجهتهم.

3. **أدوات السلطة التنفيذية** على وزارة الداخلية إلزام الوزراء وجميع الممثلين والناطقين بإسم الدولة بضرورة توحيد الكلمة وتسمية مليشيات الدعم السريع بالإرهابيين وتسمية الجرائم التي يرتكبونها ضد الشعب والدولة بإسم الجرائم الإرهابية، وإلزام الوزراء كلٌ فيما يليه بإصدار بيان يتضمن حصر الخسائر والتلفيات والأضرار التي تعرضت لها مؤسسات الدولة نتيجة الأعمال الإرهابية التي قامت بها مليشيا الدعم السريع الإرهابية، وإلزام وزير الداخلية بفحص الهوية ومراجعة الجنسية وحصر الأجانب تفعيل أوامر القبض وإصدار نشرات حمراء في مواجهة الجماعات الإرهابية، وملاحقة الجناة بواسطة الإنتربول والقبض عليهم لتقديمهم للعدالة.
4. **الشعب** توحيد الصف الوطني لدعم ومساندة الحكومة السودانية، وحشد الموقف الشعبي لمساندة الجيش والوقوف معه ومناصرته، والعمل على فتح بلاغات ضد جرائم الدعم السريع، ورفض أي مبادرة تدعوا للجلوس مع الإرهابيين والإتفاق معهم، وتجديد الثقة في حكومة الفترة الإنتقالية بقيادة رئيس مجلس السيادة.

أدوات المحور العسكري:

1. **الأدوات الفنية:** تعتمد على الصفات والمميزات التي يجب أن يتصف بها الفريق الفني المعني بالتعامل مع الأزمة مثل المؤهلات العلمية والمهارات في التعامل مع الأزمات، والسمات الشخصية كأن يكون لبق ولماح وسريع البديهة، وأن يكون مدرك لأبعاد الأزمة، وقادر على إستخدام الوسائل العملية لمحاكاة الأزمة، وأن يتمتع بميزة التنبؤ الوقائي لوضع طرق الإنذار المبكر، وأن يرعي مقدرات وإمكانيات الدولة المادية والمالية.
2. **الأدوات العملية:** تعيين ناطق رسمي (لمجلس السيادة) لبق وسريع البديهة، والتحدث الآني وإيصال المعلومة بشكل سريع، والإلتزام بالمصداقية والشفافية لإيقاف أنتشار الشائعات، وإظهار مستجدات الأحداث بشكل مستمر ودوري، والتواصل الدائم مع الشعب وإعطاء المعلومات عند حدوثها، وإعداد التقارير بشكل صحيح ودقيق ومختصر بعيداً عن الإشاعات، ورفع المعنويات من خلال إبراز الإنجازات المرحلية، وتنويع وسائل الإعلام وتسخيرها لمواجهة الأزمة.
3. **الأدوات التكتيكية:** العمل على رفع الحظر عن تسليح القوات المسلحة وجلب الدعم والأسناد العسكري، وتفعيل دور التحالف العربي والغربي لمكافحة الإرهاب كالتحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب والتحالف الدولي والتعاون مع المراكز الدولية المتخصصة في مكافحة الإرهاب كمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والعمل على إقامة شراكات استراتيجية في مجال العمل العسكري لمكافحة الإرهاب، ومن ثم العمل على تقسيم قوات الدعم السريع واحتواء العناصر الجيدة والمسالمة، التي تم تشارك في العمليات الإرهابية ولم تحمل السلاح ضد الدولة، وتعينهم كقيادات جديدة لقوات الدعم السريع للعمل سوياً على مواجهة المرتزقة الإرهابيين الأجانب الذين يرتكبون جرائم إرهاب ضد الشعب السوداني، وتوظيفهم في العمل العسكري والقانوني والتفاوضي وتسخيرهم للسيطرة على نقاط القوة العسكرية والاقتصادية للدعم السريع.

الخاتمة:

تناولت الورقة التفكير الاستراتيجي في إدارة أزمة الارهاب فتطرقت للتفكير الاستراتيجي من حيث المفهوم والخصائص والمبادئ والفوائد والمداخل والأضرار والمعقوات، ثم تناولت إدارة الأزمات من حيث المفهوم والأنواع والعناصر والطرق والمراحل والمقومات والمعوقات والأدوات والركائز، وتناولت علاقة التفكير الاستراتيجي بإدارة أزمة الإرهاب ولتوضيح العلاقة تطرقت لمفهوم وتعريف الإرهاب في القانون السوداني ولدى حلف الناتو والأُمم المتحدة والجريمة الإرهابية في النظام السعودي، وأشكال الجرائم الإرهابية وسمات ودوافع الإرهابيين وأسباب الإرهاب وخصائص التفكير الاستراتيجي لإدار أزمة الإرهاب وأهميته وأهدافه.

وضحت الورقة علاقة السودان بالإرهاب وبالتنظيمات الإرهابية والإرهابيين وبجرائم الإرهاب الدولي والمحلي وشرحت أزمة الإرهاب السودانية 2003م، وتطرقت لغياب التفكير الاستراتيجي ودورة في الإنحراف بمسار أزمة إرهاب دارفور، وتناولت مبادرات حل الأزمة كاتفاق ابوجا والدوحة وجوبا، والأدوار الدولية والأممية في تعقيد الأزمة، ثم تناولت أزمة الإرهاب السودانية 2023 وغياب التفكير الاستراتيجي ودوره في الإنحراف بمسار الأزمة ومبادرات حل الأزمة، بدءً من إعلان جدة الأول والثاني، ومروراً بالقمة العربية رقم 32 قمة جدة والقمة رقم 33 قمة المنامة وتناولت تكرار التدخل الدولى والأممي في الأزمة.

خلصت الورقة إلى صياغة رؤية لمستقبل إدارة أزمة الإرهاب السودانية، في ظل التفكير الاستراتيجي، وتم الوقوف على واقع أزمة الإرهاب السودانية 2024م، وخروج السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإمكانية عودة السودان لهذه القائمة، ومستقبل أزمة الإرهاب السودانية في الأخطاء الاستراتيجية التي انحرفت بمسار أزمة الارهاب، وأسباب تعقيد الأزمة، وتم وضع سيناريوهات لأزمة الإرهاب السودانية في ظل غياب التفكير الاستراتيجي، وسيناريوهات الحل في ظل التفكير الاستراتيجي، ثم تم تحليل أزمة الإرهاب وتحديد عوامل جذب الإرهابيين للسودان، ونقاط القوة والضعف والفرص، وإختتمت بوضع مرتكزات تضمنت الرؤية، والرسالة، والغاية، والمبادئ والأهداف، والمحاور والآليات والأدوات.

النتائج:

1. غياب التفكير الاستراتيجي وإدارة أزمة الإرهاب بفكر تقليدي وأُحادي وبعيداً عن قانون الارهاب إنعكس سلباً على أزمة الارهاب وتسبب في إنحرفها عن مسارها وزاد من تعقيدها وأطال من عمرها.
2. عدم تفعيل قانون الإرهاب وإغلاق نيابات ومحاكم الإرهاب أعاق الشعب من فتح بلاغات إرهاب وامن الحماية للإرهابيين ووفر لهم فرص الإفلات من العقاب، واعاق مساعي تصنيفهم بالجماعات الارهابية.
3. إنحصار مبادارت حل أزمة إرهاب الشعب السوداني في المحاور العسكرية والسياسية أطال عمر الازمة مما أدي إلى خلق أزمات جديدة كالازمة الإنسانية والاقتصادية والمالية والصحية والبيئية وغيرها.
4. الأخطاء الاستراتيجية والمبادرات السلبية مكنت صناع الأزمة من دعم الإرهابيين ومساندتهم واستغلال الأزمات المتولدة عن أزمة الإرهاب كالأزمة الإنسانية وتوظيفها لتحقيق أجندتهم السياسية.

5. اعتبار دول العالم ان قضية إرهاب الشعب السوداني شأن داخلي وإحجامهم عن التدخل وإمتناعهم دعم القوات المسلحة في مكافحة الإرهاب سينعكس بالسلب على امن واستقرار المنطقة والمحيط الاقليمي والدولي.

التوصيات:

1. إدارة أزمة الإرهاب بفكر استراتيجي يستند على قانون الارهاب ليضبط الخطاب الرسمي والشعبي بما ينعكس إيجاباً على أزمة الإرهاب ويصحح مسارها ويمكن من إنهائها في أسرع وقت وبأقل الخسائر والتكاليف.
2. تفعيل قانون الإرهاب وفتح نيابات ومحاكم الإرهاب وتمكين الشعب من فتح بلاغات إرهاب بما يضمن تجريم الإرهابيين عدم افلاتهم من المحاسبة والعقاب، ويعزز من فرص تصنيفهم بالجماعات الإرهابية.
3. التركيز على مبادارت حل أزمة إرهاب الشعب السوداني التي ترتكز على المحاور القانونية والعسكرية والسياسية بما يضمن السيطرة على الأزمات الإنسانية والاقتصادية والمالية والصحية والبيئية واخمادها.
4. تصحيح الأخطاء الاستراتيجية لمنع صناع الأزمة من استغلال أزمة الإرهاب ودعم الإرهابيين ومساندتهم وإعاقة تحقيقهم لأجندتهم السياسية التي صنعوا من أجلها أزمة الإرهاب السودانية.
5. الإرهاب قضية دولية لأنه يهدد الأمن والسلم الدوليين وينبغي على دول العالم ادراك المخاطر والتدخل لدعم القوات المسلحة السودانية لمكافحة الارهاب بما يحقق الامن والاستقرار للسودان ومحيطها الاقليمي والدولي.

الهوامش:

(1) زكريا واحمد، الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الاعمال، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص30

(2) عبدالرسول عبدالرزاق الموسوي، التخطيط الاستراتيجي التفكير والمنهجية، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2018م، ص39

(3) عبدالرحمن توفيق، القائد والمدير في عصر العولمة والتغيير، مركز الخبرات المهنية للادارة، الجيزة 2005م، ص73

(4) مدحت محمد ابو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، السعودية، 2017م، ص 9.

(5) نوال مرشد العبسي، خصائص التفكير الاستراتيجي لقيادة المؤسسات التربوية في اليمن، ورقة غير منشورة،كلية التربية،جامعة اب،2018م، ص8

(6) كفاح عباس محيميد، مدخل دراسة التفكير الاستراتيجي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2020م، ص20

(7) نوال العبسي، المصدر السابق، ص 11

(8) اسامه ابوشعبان، اثر التفكير الاستراتيجي في صنع القرار الامني بوزارة الداخلية والامن الوطني الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الادارة والسياسة، جامعة الاقصى، غزة، 2017م، ص 20

(9) نعيم ابراهيم الظاهر، الادارة الاستراتيجية المفهوم الاهمية التحديات، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص32

(10) فيروز وربوش، مهارات التفكير الاستراتيجي وتطوير المنظمة، رسالة ماجستير في العلوم الانسانية غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020، ص32

(11) لينا خليف، نموذج اداري مقترح لتطوير مفهوم التفكير الاستراتيجي لمديري المدارس الثانوية الحكومية في الاردن، رسالة دكتوراة، الجامعة الاردنية، عمان، 2008م، ص34

(12) عامر خضر الكبيسي، التفكير الاستراتيجي في منظمات الاعمال العامة (الخصائص والمبررات والمعوقات)، ورقة مقدمة للملتقى الاداري الرابع، الجمعية السعودية للادارة، 2006م، ص3 as.vog.tsaeude.www

(13) منى صلاح الدين شريف، ادارة الازمات الوسيلة للبقاء، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص44

(14) Jeffrey caponigro, the crisis counselor: A step by step guide to managing a business crisis, contemporary books, new York, 2000, p16

(15) عادل صادق محمد، الصحافة وإدارة الأزمات، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007م، ص94

(16) السيد عليوه، ادارة الازمات والكوارث ومخاطر العولمة والارهاب الدولي، ط2، دار الامين للنشر والتوزيعن القاهرة، 2004، ص11
(17) السيد عليوه، نفس المصدر، ص22
(18) دور التخطيط الإذاعي في ادارة الأزمات الأمنية، رسالة ماجستير في الإعلام الأمني، غير منشورة، جامعة الرباط، الخرطوم، 2015م، ص27
(19) محمد عبدالغني هلال، مهارات ادارة الازمات، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة، 1996م، ص120
(20) فهد علي الناجي، أثر إستراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012م، ص24
(21) بلال خلف السكارنه، إدارة الأزمات، دار الميسرة للطباعة والنشر، عمان، 2015م، ص107
(22) فهد علي الناجي، أثر إستراتيجيات إدارة الأزمات الحديثة على الأداء التسويقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012م، ص28
(23) عمري علي سيد احمد، مصدر سابق، ص22
(24) بلال خلف السكارنه، إدارة الأزمات، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2015م، ص117
(25) عليوة السيد، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، 2003م، ص121
(26) عبدالله محمد الفقية، ادارة الازمات، مصدر سابق، ص84
(27) احمد محمد الزهراني، الاسس النظرية والعلمية لادارة الكوارث ومدى تطبيقها في ادارة الازمة، رسالة ماجستير، جامعة نايف، الرياض، 1997م، ص128
(28) محسن احمد الخضيري، ادارة الازمات منهج اقتصادي اداري لحل الازمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990م، ص203
(29) عبدالرزاق الدليمي، العلاقات العامة وإدارة الأزمات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010م، ص167
(30) مصطفى يوسف، العلاقات العامة وإدارة الأزمات والمراسيم، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2016م، ص143
(31) صلاح عبدالقادر، الادارة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008م، ص21
(32) اية رياض، ادارة الازمات، الجامعة الافتراضية، سوريا، 2021م، ص25
(33) القران الكريم، سورة الانفال، الاية رقم 60
(34) طاهر محمود، الارهاب اسبابه وعلاجه، جامعة اوردو الفيدرالية للفنون والعلوم والتكنولوجيا، اسلام اباد، ص432 kp.ude.lmun.www
(35) المادة 2، قانون مكافحة الارهاب السوداني، 2001م
(36) المنهج المرجعي لمكافحة الارهاب، حلف الناتو، مايو 2020م، ص11

(37) دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربية واليمن، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – فرع منع الارهاب، الامم المتحدة، نيويورك، 2009م، ص9

(38) نظام مكافحة جرائم الارهاب وتمويلة، المملكة العربية السعودية، 1439هـ

(39) عبدالقادر المسعودي، مخاطر العنف على الانسان، دار الفكر، دمشق، 2005م، ص 113

(40) ايهاب احمد عطية، دوافع الارهاب، اصدارات التحالف الاسلامي العسكري لمحاربة الارهاب، سبتمبر 2023م، ص4 gro.ctcmi.www

(41) طاهر محمود، الارهاب اسبابه وعلاجه kp.ude.lmun.www

(42) خالد ابو احمد، مابين فِلته في السودان ومخبئه في ايامه الاخيرة كان بن لادن ينتظر سائقة امام الفيلا، 16/9/2013 ten.rabsemla.www

(43) زهير حمداني، تقاطع على الطريق ايام كارلوس واسامة بن لادن الاخيرة بالسودان، 17/4/2023م ten.areezajla.www

(44) مرت 29 سنة هكذا سلم اسلاميو السودان ضيفهم كارلوس الى فرنسا moc.42irathca.www

(45) محمد امين يس، سنوات بن لادن في السودان، ٢٠٢٠/٥/١م moc.taswaa.www

(46) تفجير سفارتي الولايات المتحدة (كينيا وتنزانيا) ١٩٩٨/٨/٧م ، موقع الكتروني رسمي يتبع للولايات المتحدة rewardsforjustice.net.www

(47) الهجوم على المدمرة الامريكية يو اس اس كول 12/10/2000، موقع الكتروني رسمي يتبع للولايات المتحدة ten.ecitsujrofsdrawer.www

(48) الهجوم على مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون ٢٠٠١/٩/١١ موقع الكتروني رسمي يتبع للولايات المتحدة rewardsforjustice.net.www

(49) السودان – دارفور، الاغتصاب سلاحا في الحرب، منظمة العفو الدولية، 19/6/2004م الوثيقة رقم ARF 54/076/2004، ص 5

(50) كمال الدين عوض الجزولي، الحقيقة في دارفور، ، ص40

(51) اتفاقية سلام دارفور gro.aidepikiw.m.ra.www

(52) اتفاقية السلام بين حكومة جمهورية السودان وحركة جيش تحرير السودان، 5 مايو2006م، ص 7

(53) وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ص14

(54) وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ص7

(55) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة 2020 العدد (1908)، جوبا، 2/11/2020م، ص3

(56) (56) اتفاق السلام الهش في دارفور، ٢٠٠٦/٦/٢٠م gro.puorgsisirc.www

(57) مناوي يؤكد وفاة ابوجا ويعلن رسميا تخليه عن الاتفاقية، ٢٠١١/٢/٤م gro.nadusagnabad.www

(58) مفاوضات ابوجا تبدا في اطفاء حريق متاجج في بلد افريقي، ٢٠٠٤/٨/٢٤م moc.sabaqla.www

(59) وثيقة سلام دارفور الموقعة بالدوحة بين رؤيتين 1 اغسطس 2011م ten.areezajla.seiduts.www

(60) قانون تنظيم الحكم اللامركزي لسنة 2020، الادارة العامة للتشريع شعبة الجريدة الرسمية، وزارة العدل، العدد١٩٠٩، ٢٠٢٠/١١/٢٤، ص3

(61) اماني الطويل، قراءة في اتفاقية السلام السودانية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر ٢٠٢٢/١١/٢٢م

(62) اتفاقية السلام بين حكومة جمهورية السودان وجيش تحرير السودان، ابوجا، 5 مايو 2006م، ص9

(63) وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، الدوحة، 2011م، ص16

(64) اتفاقية جوبا لسلام السودان بين حكومة السودان الانتقالية واطراف العملية السلمية، جوبا، 2020م، ص 29

(65) الحماية القانونية الدولية لحقوق الانسان في النزاع المسلح، مكتب المفوض السامي، حقوق الانسان، الامم المتحدة، جنيف، 2012م، ص16

(66) الأُمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، الدورة الرابعة، تنفيذ قرار الجمعية العامة 60/251 المعنون مجلس حقوق الانسان «تقرير البعثة الرفيعة المستوى عن حالة حقوق الانسان في دارفور عملا بمقرر مجلس حقوق الانسان، دإ-4/101، ص2

(67) احمد الغريب، القدس العربية، ابعاد وملامح الدور الاسرائيلي في السودان، 13/3/2009م ku.oc.sduqla.www

(68) زكي البحيري، مشكلة دارفور اصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010م، ص275

(69) منار ومحمد، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2016، ص85

(70) منى عبيد، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الجديدة، محاولة لتطويع الانظمة السياسية الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية،العدد15، بغداد، 2005م، ص38

(71) خلود محمد، ازمة دارفور والمتغير الامريكي، مجلة الدراسات الدولية العدد 39، بغداد، ص 165

(72) مجلس الامن، القرار رقم 1574 (2004)، الامم المتحدة، الجلسة 4988 المعقودة بتاريخ 19/ يونيو/2004م، ص 2

(73) مجلس الامن، القرار رقم 1556 (2004)، الامم المتحدة، الجلسة 5015 المعقودة بتاريخ 30/ يوليو/2004م، ص 2

(74) مجلس الامن، القرار رقم 1585 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5137 المعقودة بتاريخ 10/ مارس/2005م، ص 1

(75) مجلس الامن، القرار رقم 1588 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5143 المعقودة بتاريخ 17/مارس/2005م، ص 1

(76) مجلس الامن، القرار رقم 1590 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5151 المعقودة بتاريخ 24/ مارس/2005م، ص 1

(77) مجلس الامن، القرار رقم 1591 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5153 المعقودة بتاريخ 29/ مارس/2005م، ص 2

(78) مجلس الامن، القرار رقم 1593 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5158 المعقودة بتاريخ 31/ مارس/2005م، ص 1

(79) مجلس الامن، القرار رقم 1627 (2005)، الامم المتحدة، الجلسة 5269 المعقودة بتاريخ 23/ سبتمبر/2005م، ص 2

(80) مجلس الامن، القرار رقم 1706 (2006)، الامم المتحدة، الجلسة 5519 المعقودة بتاريخ 31/ اغسطس/2006م، ص 1

(81) مجلس الامن، القرار رقم 1769 (2007)، الامم المتحدة، الجلسة 5727 المعقودة بتاريخ 31/ يوليو/2007م، ص 4

(82) الاحاطة الاعلامية الاسبوعية الصادرة عن مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية، العدد 48، ٢٠١٠/٨/٣م، ص42

(83) منظمة العفو الدولية، المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني البشير، ٢٠٠٩/٣/٤م WWW.AMNESTY.ORG

(84) الفت محمد عباس برسي، دور المحكمة الجنائية الدولية في التصدي لازمة دارفور، مجلة البحوث والدراسات الافريقية دول حوض النيل، جامعة اسوان، المجلد 1، العدد 1، يونيو 2023م، ص9

(85) السودان 2023 ماسي 9 اشهر من الحرب وانفراجات وشيكة، ٢٠٢٣/١٢/٢٩م moc.7muoy.www

(86) بينهم قادة بالدعم السريع .. هؤلاء المتهمون الستة في جرائم دارفور، 29/12/2023م www. ten.areezajla

(87) السودان: تطهير عرقي في غرب دارفور، 9/5/2024م gro.wrh.www

(88) محمد امين يس، القتال حول الفاشر يشتد واتهامات للدعم السريع بالتخطيط لابادة جماعية، 24/5/2024م moc.taswaa.www

(89) مرصد حقوقي ارتفاع اعداد المفقودين في سنجة الى حوالي 1300 شخص٢٠٢٤/٧/٨م www. ten.enubirtnadus

(90) مزدلفة عثمان، اعتداءات جنسية وانتهاكات مروعة شهادات ضحايا الدعم السريع في السودان، ٢٠٢٤/٢/١٤م www.aljazeera.net

(91) نزاع السودان2023 gro.aidepikiw.ra.www

(92) بيان مشترك بشان التزامات مباحثات جدة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وزارة الخارجية الامريكية، ٢٠٢٣/١١/٧م vog.etats.www

(93) اعلان جدة الثاني، وثيقة غير منشورة، جدة - المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٣/٥/٢٠م، ص 3

(94) وزارة الخزانة تفرض عقوبات على شركات مرتبطة بالعسكر تغذي طرفي النزاع في السودان، 1/6/2023م vog.etsts.www

(95) ادانة تفشي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان، وزارة الخارجية الامريكية، 25/8/2023م vog.etsts.www

(96) اتخاذ اجراءات ضد قادة قوات الدعم السريع في السودان، وزارة الخارجية الامريكية، ٢٠٢٣/٩/٦م vog.etsts.www

(97) المملكة المتحدة تفرض عقوبات على مؤسسات تجارية تمول آلة الحرب في السودان، ٢٠٢٤/٤/١٥م ku.vog.www

(98) عقوبات اوروبية على 6 عسكريين من الجيش السوداني والدعم السريع، 24/6/2024م www. ten.ayibarala

(99) مجلس الامن، القرار رقم 2685 (2023)، الامم المتحدة، الجلسة 9337 المعقودة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢م، ص 1

(100) مجلس الامن، القرار رقم 2715 (2023)، الامم المتحدة، الجلسة 9492 المعقودة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١م، ص 2

(101) تقرير عن الوضع في السودان، 25/6/2024م، منظمة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة gro.ahconu.stroper.www

(102) (تسجيل 53557 بلاغ عبر منصة البلاغ الالكتروني، 14:04م، 10/6/2024م، الحدث السوداني

(103) القضاء الامريكي يبرئ السودان من التورط في تفجير المدمرة كول، 27/3/2019م vt.dahgla.www

(104) واشنطن تشطب السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب، 14/12/2020م moc.sbb.www

(105) بومبيو رفع السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب جاء بعد تغيير مساره، ٢٠٢٠/١٢/١٤م ten.ayibarala.www

(106) محمد محمد عثمان، نساء يروين لبي بي سي كيف تلجا قوات الدعم السريع للاغتصاب كسلاح للترهيب، 26/6/2023م moc.cbb.www

(107) احمد يونس، صحيفة الشرق الاوسط، 15 مارس 2024م moc.taswaa.www

(108) مخاوف من تدفق الارهابيين الى السودان، ٢٠٢٣/٨/٢١م، 14:28 as.moc.zako.www

(109) فيصل يس، في 4 مناطق استراتيجية الجماعات الارهابية تترصد للسودان، 3/5/2023م www. moc.aibaraswenyks

الانقلابات العسكرية والمسار الديمقراطي في السودان
(دراسة تاريخية تحليلية)

د. محمد أحمد محمد طه
أستاذ مساعد - كلية التربية مروي - جامعة دنقلا

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الانقلابات العسكرية والمسار الديمقراطي في السودان دراسة تاريخية تحليلية ، تنبع أهمية دراسة في محاولة تتبع ورصد وتحليل تاريخ الصراع العسكري في السودان وتأثيرها على المسار الديمقراطي في البلاد. اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي معتمداً على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية .خُلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها: يتسم تاريخ السودان الحديث والمعاصر بكثرة الانقلابات العسكرية إلى حد لافت يكاد يصنف السودان على قمة الدول العربية المنتجة لها، كما سجل مكانة متقدمة أيضاً بأفريقيا في هذا المضمار، شهد السودان على مر العقود العديد من الانقلابات العسكرية التي نجح بعضها وفشل البعض الآخر أخرهم كان في 25 أكتوبر2021 وهو انقلاب على المسار الديمقراطي وليس السلطة الحاكمة. إن استمرار المواجهات العسكرية بين كل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لن يحقق مصلحة أي طرف منهما في مقابل الآخر، بل على العكس فمن المنتظر أن يضيف إلى رصيد الخسائر البشرية والمادية في الأرواح والممتلكات والمنشآت، كما سيزيد من تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يشهدها السودان في الوقت الراهن،يظل الحوار هو الخيار الأفضل، وذلك بغية التوصل إلى تسوية سياسية تقرب بين كافة القوى المدنية والعسكرية النشطة على الساحة السياسية السودانية في الوقت الراهن،بحث ودراسة سبل التوصل إلى صيغة أو مبادرة سياسية لتسوية هذا الصراع الدامي، وتحت مظلة دولية تضمن عدم اختراق والتزام كافة الأطراف ، بما يحقق مصلحة الشعب السوداني في المقام الأول ويضع حداً للمواجهات الدامية التي خلفت آثاراً كارثية تهدد استقرار المنطقة بالكامل.

الكلمات المفتاحية:الانقلابات العسكرية في السودان – المسار الديمقراطي في السودان - الصراع على السلطة- القوات المسلحة السودانية- قوات الدعم السريع.

Military coups and the democratic path in Sudan
(Analytical historical study)

Dr. Mohamed Ahmed Mohamed Taha

Abstract:

The study aimed to identify military coups and the democratic path in Sudan, a historical and analytical study. The importance of the study stems from the attempt to trace, monitor and analyze the history of the military conflict in Sudan and its impact on the democratic path

in the country. This study followed the historical and descriptive analytical approach, relying on collecting information and facts from their original sources. The study concluded with results, the most important of which are: The modern and contemporary history of Sudan is characterized by the abundance of military coups to a remarkable extent that almost ranks Sudan at the top of the Arab countries that produce them. It also has an advanced position in Africa in this regard. Over the decades, Sudan has witnessed many military coups, some of which succeeded. Others failed, the last of which was on October 25, 2021, which was a coup against the democratic path and not the ruling authority. The continuation of military confrontations between the Sudanese army forces and the Rapid Support Forces will not serve the interests of either party versus the other. On the contrary, it is expected to add to the balance of human and material losses in lives, property, and facilities. It will also worsen the political and economic conditions that Sudan is witnessing. At the present time, dialogue remains the best option, with the aim of reaching a political settlement that brings together all the civil and military forces active on the Sudanese political scene at the present time, researching and studying ways to reach a formula or political initiative to settle this bloody conflict, and under an international umbrella that guarantees that no... Penetration and commitment of all parties, in the interest of the Sudanese people in the first place and putting an end to the bloody confrontations that have left disastrous effects that threaten the stability of the entire region.

key words: Military coups in Sudan - the democratic path in Sudan - the struggle for power - the Sudanese Armed Forces - the Rapid Support

مقدمة:

شهد السودان على مر العقود العديد من الانقلابات العسكرية التي أثرت بدورها على المسار الديمقراطي بها، فمنذ حصول السودان علي الاستقلال عام 1956م قاد رجال الجيش الكثير من الانقلابات العسكرية على الحكومات العسكرية والمدنية والتي نجح بعضها بينما فشل البعض الآخر، وفي عام 1989م وصل نظام الإنقاذ بقيادة عمر حسن أحمد البشير للسلطة بموجب انقلاب عسكري، وتمكن من إحكام قبضته على مفاصل الدولة واستمر في السلطة لمدة ثلاثة عقود شهد السودان خلالها فترات من عدم الاستقرار نتيجة الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل عام 2005م، ومنح الجنوب حق تقرير المصير، وفي عام 2003م شهد إقليم دارفور الواقع غرب السودان صراعاً دموياً راح ضحيته

الكثير من المدنيين،ولم تتمكن الحكومة من استعادة الاستقرار فيه بشكل كامل، بالإضافة إلى ذلك شهد شرق السودان اضطرابات بين الحين والآخر بفعل مطالبة جبهة الشرق وشعورهم بعدم عدالة النظام في توزيع السلطة والثورة في البلاد. وفي عام 2019م، تمت الإطاحة بنظام البشير بموجب انقلاب عسكري بقيادة الجيش، ومنذ ذلك الحين شهد مسرح الأحداث في السودان تطورات متلاحقة منذ منتصف شهر أبريل من العام 2023م، قامت خلالها كل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بتصعيد الهجمات تجاه بعضهم البعض في العاصمة السودانية الخرطوم، الأمر الذي أسفر عن وقوع الكثير من الضحايا من المدنيين،كما أسفر عن الكثير من الخسائر في البنية التحتية السودانية، فضلاً عن إثارة حالة من الرعب والفوضى امتدت آثارها إلى مختلف أقاليم السودان وسط مخاوف حقيقية لدى دول الجوار السوداني من إمكانية انتقال الصراع وآثاره الكارثية إلى أقاليمها،وبعد مرور أكثر من عام على تفجر الصراع في السودان، لم تفلح محاولات الوساطة في تهدئة الصراع أو حتى فرض الهدنة بين الأطراف المتصارعة.

1.أسباب اختيار الموضوع:

نجد أن تاريخ السودان الحديث لازال حافلاً بكثير من الزوايا المعتمة، والمناطق الغامضة التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة حتى تكتمل ملامح هذا التاريخ وأبعاده وتتصل حلقاته، ومحاولة من الباحث للإسهام في هذا الجانب بما يستطاع من جهد يأتي اختياري لموضوع هذه البحث.

2. أهمية البحث:

تنبع الأهمية في محاولة تتبع ورصد وتحليل تاريخ الصراع العسكري في السودان وتأثيرها على المسار الديمقراطي في البلاد.

3.أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1. معرفة تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان.
2. معرفة أطراف الصراع في السودان
3. معرفة تطور الصراع في السودان
4. معرفة العوامل المسببه للصراع
5. معرفة أهم التداعيات التي أسفر عنها الصراع.

4.مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في هذه الورقة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. كيف أثرت الانقلابات العسكرية على المسار الديمقراطي في السودان؟
2. كيف تطور الصراع في السودان حتى وصل إلى مواجهات عسكرية عنيفة انتشرت في مدن العاصمة الخرطوم؟
3. ما ابرز الأطراف والقوى الفاعلة في الصراع السوداني؟
4. ما أهم العوامل المسببة في الصراع في السودان ؟
5. إلى أي مدى أثر الصراع على الأوضاع الاقتصادية والأمنية في السودان؟
6. هل يتجه الصراع في السودان إلى تسوية سياسية للصراع في وقت قريب أم إلى المزيد من التصعيد؟

6.منهج البحث:

اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي معتمداً على جمع المعلومات والحقائق من مصادرها الأصلية .

7.حدود البحث:

تحدد هذه الدراسة بالحدود الآتية:

1.الحد المكاني: تغطي هذه الدراسة في حدودها المكانية السودان.

2.الحد الزماني: من 1957-2024م.

8.هيكل البحث:

تألف البحث من خمسة مباحث وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث, تناول المبحث الأول :تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان،تناول المبحث الثاني:مقدمات الصراع وأطراف الصراع في السودان،وجاء المبحث الثالث بعنوان تطور الصراع في السودان، وتناول المبحث الرابع العوامل المسببة للصراع في السودان، وجاء المبحث الخامس بعنوان تداعيات الصراع في السودان.

تاريخ الانقلابات العسكرية في السودان:

منذ استقلال السودان عن الاحتلال البريطاني عام 1956م، شهد السودان العديد من الانقلابات العسكرية لعل أبرزها التي قام بها عمر حسن أحمد البشير عام 1989م على حكومة الأحزاب الديمقراطية والتي مهدت له حكم البلاد لمدة 30 عاماً وحتى تم عزله من قبل الثورة السودانية 2018م.

1.انقلاب السودان 1957م:

أول انقلاب عسكري يحدث في تاريخ السودان منذ استقلاله من الاحتلال وقد كان مصيره الفشل، وحدث هذا بعد عام واحد من استقلال السودان، حيث قام بهذا الانقلاب مجموعة من ضباط الجيش وطلاب الكلية الحربية بقيادة (إسماعيل كبيد) ضد أول حكومة وطنية ديمقراطية برئاسة (إسماعيل الأزهري) وكان أسباب التحرك أسباب سياسية بحته،وقد تم إحباط هذه المحاولة في مرحلتها الأخيرة وحكم على منفريها بالسجن بأحكام متفاوته[1]

2. انقلاب السودان 17 نوفمبر 1958م:

لعل أول انقلاب قد فشل،ولكن الانقلاب الثاني كان مصيره النجاح ولم يكن بينهم سوا عام فقط وكان الانقلاب في 17نوفمبر1958م، انقلب اللواء(إبراهيم عبود) على حكومة الائتلاف الديمقراطية بين حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي والتي كان يرأسها مجلس سيادة مكون من الزعيم» إسماعيل الأزهري» الذي يرأس المجلس ذاته وعبد الله خليل الذي يرأس رئاسة الوزراء[2] وجاء الانقلاب غير الدموي بعد خلافات كبيرة حصلت بين الأحزاب السودانية داخل نفسها وفيما بينها فانتشرت شائعات تقول إن رئيس الوزراء عبد الله خليل قد سلم السلطة للجيش نكاية بغريمة الأزهري[3].

3.انقلاب اللواء عبد الوهاب1960م

خلال فترة حكم الفريق عبود وقعت عدة انقلابات كان أشهرها انقلاب اللواء أحمد عبد الله وعبد الرحيم شنان وكان في عام 1960م بعد عامين من انقلاب عبود، وبدلاً من سجنهم أو إعدامهم كما هي العادة في الحكومات العسكرية تم استيعاب الانقلابيين في الحكومة[3].

4. انقلاب مجموعة الرشيد الطاهر1963م:

في عام 1963م كان انقلاب مجموعة الرشيد الطاهر بكر وهو أول أمين عام لجماعة الإخوان المسلمين وعلى حامد وكبيده وقد تم إعدام 5 من الضباط وسجن آخرين بمن فيهم مدبر الانقلاب الرشيد الطاهر وزير العدل السابق[4].

5.انقلاب السودان 1964م:

بعد انقلاب 1958م تولى»إبراهيم عبود» حكم السودان لمدة 7سنوات، قام خلالها بحل جميع الأحزاب السياسية، ومنع التجمعات وأوقف صدور الصحف، حتى قامت ضده ثورة شعبية عام 1964م سميت بثورة أكتوبر واعتبرت أول ثورة شعبية تصيح بالحكم العسكري في العالم العربي والأفريقي.بدأت الثورة في 21 أكتوبر 1964م من خلال مؤتمر عقد طلاب جامعة الخرطوم، في تحدً للحظر الذي تفرضه الحكومة والتنديد بالنظام فوقعت اشتباكات بين الطلاب وبين قوات الأمن أدت لمقتل الطلاب أحمد القرشي وخلال تشيع جثمانه خرجت مظاهرات حاشد تقدر بنحو 30 ألف شخص بقيادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة،وفي 15 نوفمبر 1964م أجبرت أعمال الشغب والإضراب العام للواء عبود على نقل السلطة التنفيذية لحكومة مدنية انتقالية، والاستقالة في نهاية المطاف وتسليم السلطة للمدنيين[5].

تسجل وثائق التاريخ والتحليل السياسي أن الانقلاب وجد بيئة والتحليل السياسي أن الانقلاب وجد بيئة ملائمة تمثلت في الصعوبات الاقتصادية وانخفاض احتياطي العملة الصعبة واشتداد الصراعات السياسية بين الأحزاب.

6.انقلاب السودان1969م:

بعد نجاح ثورة أكتوبر1964م، تولى الحكم سر الخاتم خليفة منصب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات في مايو 1965م، لتشكيل حكومة نيابية[6]. ولكن الحكومة الجديد لم تكن مستقرة ولم تكن قادرة على تلبية مطالب السودانيين بسبب الصراعات السياسية بين الأحزاب وبعد4 سنوات من تولى الحكم قام العميد جعفر نميري ومعه مجموعة من الضباط المحسوبين على الحزب الشيوعي والأحزاب القومية العربية، انقلاباً أطلقوا عليه انقلاب 25 مايو الذي أدى لوصل نميرى حكم البلاد، مدة 16 عاماً وتخللت حكمه عدة انقلابات[7].

7.انقلاب السودان 1971م :

قاده الرائد هاشم العطا في 19يوليو 1971م مع مجموعة من ضباط ينتمون للحزب الشيوعي السوداني وقد استولى على السلطة لثلاثة أيام غير أن النميري استعاد السلطة بمساندة ليبية من معمر القذافي والحركة الشعبية في الداخل، وقام بإعدام الضباط الذين شاركوا في الانقلاب منهم هاشم العطا وبابكر النور سوار الدهب وفاروق عثمان حمد الله وآخرون وعدد من قيادة الحزب الشيوعى السوداني أبرزهم سكرتيره العام عبد الخالق محجوب والقائد النقابي الشفيع أحمد الشيخ والزعيم الجنوبي جوزيف قرنق وزج بالمئات من كوادر الشيوعيين في السجون[8].

8.انقلاب السودان1973م:

وقع خلاف داخل المؤسسة العسكرية تحول إلى تمرد عسكري جدد، قام به مجموعة من الضباط معلنين عزمهم محاربة الاستعمار الجديد وإنهاء التبعية للغرب التي اتهموا بهاء نظام النميري، ولكن التمرد

لم يستمر سوى ثلاث أيام، تدخلت بعدها قوي دولية وإقليمية تتقدمها مصر وليبيا بشركة بريطانية إلى جانب دعم داخلي لهذا التدخل قادة رجال الأعمال السوداني خليل عثمان الأمر الذي ساعده في القضاء على التمرد في وقت قياسي، وأعيده السلطة لنميري[9].

9.انقلاب السودان1975م:

وقع في 5 أغسطس 1975م وقاده المقدم حسن حسين ومجموعة وهو ينتمي إلى التيار الإسلامي وقد حكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص بعد اعتقاله خلال عملية إطلاق نار وكان متأثراً بجراحه حين أعتقل[10].

10.انقلاب السودان 1976م:

وقع في الثاني من يوليو 1977م بقيادة العميد محمد نور سعد وعرف في السودان بـ(غزو المرتزقة) حيث حاولت الجبهة الوطنية المعارضة في الخارج وهي تحالف ضم حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي،ولاتحاد الديمقراطي بزعامة الراحل الشريف حسين الهندي وجبهة الميثاق الإسلامي بقيادة حسن الترابي، وبمساعدة الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، وتم تنفيذ الانقلاب بالتحرك من الحدود الليبية إلى جانب مجموعاتهم الداخلية من طلبه وجنود في الجيش،وفشل الانقلاب وتم إعدام قادة الانقلاب رمياً بالرصاص وشهدت شوارع الخرطوم معارك قتل فيها المئات أغلبهم من أبناء دارفور[11].

11.انقلاب السودان 1985م:

الجيش السودان يعلن انتهاء حكم نميري بعد عصيان مدني شامل واحتجاجات على الإلغاء، غير أن الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب تصدى لعملية عزل النميري معلناً تشكيل مجلس عسكري أعلى الإدارة المرحلة الانتقالية تحت رئاسته، وحدد مدة هذه الفترة في سنه واحد تجرى الانتخابات في نهايتها، وبعد عام ظهرت نتائج الانتخابات صعود غير مسبوق الإسلاميين، حيث نالوا 51 مقعداً، واحتلوا المرتبة الثالث بعد كل من الحزب الاتحادي 63 مقعداً، وحزب الأمة 100 مقعداً الذي كان الصادق المهدي يرأسه حينها[12].

12.انقلاب السودان عام 1989م:

قاد العميد عمر حسن أحمد البشير انقلاباً ضد الحكومة المدنية المنتخبة برئاسة رئيس الوزراء الراحل الصادق المهدي،شن الانقلابيون حملة اعتقالات طالت قادة جميع الأحزاب السياسية بما فيهم حسن الترابي، زعيم الجبهة الإسلامية القومية[13].

13.انقلاب السودان1990م:

جرى في أبريل 1990م بعد عام من انقلاب البشير وجماعته الإسلامية وعرفت تلك المحاولة « بانقلاب 28 رمضان» حيث جرت المحاولة في الشهر الكريم وقاد الانقلاب عبد القادر الكدرو وخالد الذين وآخرون، وقد تم إعدامهم جميعهم وعددهم 28 ضابطاً بمن فيهم قادة الانقلاب وسجن أخرون[14].

14.انقلاب السودان1992م:

قاد العقيد أحمد خالد انقلاباً نسب إلى حزب البعث لكن المحاولة أجهضت وسجن قادتها[15].

15.انقلاب السودان 2004م:

وقعت في مارس 2004م اتهم بها حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي، وتم القبض على عدد من قيادات الحزب وبعض الضباط واتهم الدكتور الحاج آدم يوسف، نائب الرئيس السوداني الحالي، بأنه أحد

قادة الانقلاب، وقد هرب إلى العاصمة الإريترية أسمرة ثم عاد بعد عامين متصالحاً مع النظام وعين نائباً للبشير[16].

16.انقلاب السودان2008م:

هي محاولة للاستيلاء على السلطة قامت به حركة العدل والمساواة في مايو2008م بقيادة الراحل دكتور خليل إبراهيم، وقد كانت محاولة حيث دخلت هذه القوات من تخوم دارفور إلى العاصمة السودانية لقلب نظام الحكم ولكن المحاولة فشلت واتهمت دولتي تشاد وليبيا بأنهما وراء المحاولة، وتم القبض على عدد من المشاركين وصدر ضدهم حكم بالإعدام ولكنه لم ينفذ حتي الآن وهم موجودون في سجن كوبر الشهير بينهم عبد العزيز نور عشر الأخ غير الشقيق للدكتور خليل إبراهيم[17].

17.انقلاب السودان 2019م:

أطاح مجلس عسكري بنظام الفريق عمر البشير الذي حكم البلاد ثلاثون عاماً بعد أشهر من انتفاضة شعبية تزعمتها نقابة المهنيين السودانيين وطلاب الجامعات بمساندة كل من قوى إعلان الحرية والتغيير[18].

مقدمات الصراع وأطراف الصراع في السودان:

أولاً: مقدمات الصراع:

لقد شهد مطلع شهر أبريل من عام 2023م الكثير من الأحداث التي بدت بمثابة مقدمات للصراع الذي تصاعدت وتيرته وتزايدت حدته، الأمر الذي أدي إلى دخول أطراف أخرى في هذه المعادلة الصراعية في ظل تعقد وتشابك المشهد السياسي السوداني[19].

إن المتأمل لتحركات مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة السودانية خلال الفترة السابقة لتفجر الصراع يدرك أن ثمة تصعيد لوتيرة الأحداث دخل بموجبه كل من عبد الفتاح البرهان قائد القوات المسلحة السودانية، ومحمد حمدان دقلو(حميدتي)قائد قوات الدعم السريع، فيما يشبة» المباراة الصفرية» التي ينبغي من وراءها كل طرف الحصول على كافة المكاسب السياسية والاقتصادية على حساب الطرف الآخر[20].

ابرز المقدمات التي تم رصدها قبل تفجر الصراع فعلياً على أرض الواقع انطلاقاً من العاصمة السودانية الخرطوم:

أ.تحركات عسكرية لقوات الدعم السريع في الخرطوم:

تداولت وسائل الإعلام السودانية أخباراً بشأن قيام قوات الدعم السريع بنقل بعض المركبات من مناطق حدودية إلى العاصمة الخرطوم،حيث تم نقل بعض المركبات التابعة لقوات الدعم السريع من محلية الزرق على الحدود الليبية وكانت في طريقها إلى الخرطوم في 11/أبريل 2023م، وذلك في محاولة من قوات الدعم السريع لنشر قواتها بالقرب من المدينة. ولعل هذا ما بررته قوات الدعم السريع على لسان أحد المسئولين في الحركة أن حميدتي قرر نقل معدات حربية من شمال دارفور إلى الخرطوم تحسباً لأيه ظروف طارئة، وحشد الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في الأسابيع الأخيرة قواتهما في العاصمة الخرطوم[21].

ب. ردود فعل القوات المسلحة السودانية إزاء تحركات الدعم السريع في العاصمة الخرطوم:

قبل تفجر الصراع بأيام قليلة، بدت هناك تحركات غير معتادة من كلا الطرفين استعداداً للحرب، ففي 13/ أبريل 2023م، لاحظت القوات المسلحة السودانية عمليات إعادة انتشار غير منسقة لوحدات الدعم السريع تجاه بعض المباني الحيوية في الخرطوم وأجزاء أخرى من البلاد، وانتشرت قوات الدعم السريع

بالقرب من العاصمة وقاعدة مروي الجوية بالولاية الشمالية، ولعل هذا ما اعتبره الجيش السوداني بمثابة خطوة غير قانونية محفوفة بالمخاطر[22] ، ولما قد تؤدى إليه من مواجهات بين الجيش وقوات الدعم السريع، وعلى الجانب الآخر، تمركزت دبابات تابعة للجيش السوداني في الخرطوم وشيدت سوراً خرسانياً في المنطقة المحيطة بمقر وزارة الدفاع.

ج. تدهور أمني مريع في دارفور وإعلان حالة الطوارئ:

اتسعت رقعة العنف في دارفور بغرب السودان[23] خلال الأيام الثلاثة السابقة لتفجر الصراع في السودان، حيث هاجم مليشيات مسلحة عدداً من المناطق، الأمر الذي أسفر عن مقتل عدد من السكان وتشريد آخرين[24] ، ولعل هذا ما دفع ولاية غرب دارفور إلى إعلان حالة الطوارئ لمدة شهر، كما أعلن خميس عبد الله أبكر[25] حاكم الولاية فرض حظر التجوال المسائي لمدة أسبوعين، ليس هذا فحسب،بل إن حالة التدهور والانفلات الأمني امتدت لتطال عناصر من الجيش السوداني وكذا من قوات الدعم السريع[26]، وتعليقاً على هذا الأمر، قال حميدتي إن حوادث مقتل عدد من العسكريين مؤخراً بإقليم دارفور دليلاً على الفوضى التي تستوجب الحسم من الأجهزة المختصة التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها[27].

ثانياً: أطراف الصراع في السودان:

بدأ الصراع في السودان كمواجهة عسكرية بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في العاصمة السودانية الخرطوم، وبمرور الوقت، توسع القتال إلى ما هو أبعد من الخرطوم واجتذب جهات فاعلة إضافية، بما في ذلك الجماعات المتمردة والمليشيات القبلية سواء المدعومة من أي من الطرفين أو التي تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة ولديها أجندات مستقلة تعمل لصالحها،وفيما يلى عرض لأبرز الأطراف التي يمكن رصدها والتي ظهرت بوضوح على مسرح الأحداث في المشهد السوداني منذ تفجر الصراع في السودان.

1.القوات المسلحة السودانية:

يمثل الطرف الرئيسي في الصراع الدائر في السودان منذ منتصف ابريل عام 2023م في القوات المسلحة السودانية[28] ، والتي تشمل القوات الجوية والبرية والبحرية، ويتولى الفريق أول عبد الفتاح البرهان[29] قيادتها بوصفة القائد العام للقوات المسلحة السودانية، ويأتي الجيش السوداني في المرتبة الـ 47 عالمياً وفقاً لإحصاءات عام 2021م، والجدير بالذكر أن القوات المسلحة السودانية تضم أكثر من 200 ألف شخص، وتتمتع بميزة نسبية على قوات الدعم السريع وذلك نظرا لامتلاكها قوة جوية وأسلحة ثقيلة ودبابات وناقلات جنود مدرعة، من جهة أخرى تنخرط القوات المسلحة السودانية في العديد من المصالح التجارية بما في ذلك إنتاج المنتجات الزراعية والأسلحة والذخيرة على نطاق واسع، فضلاً عن الأعمال المصرفية.

2. قوات الدعم السريع:

قوات الدعم السريع[30] هي قوة شبه عسكرية يقودها الفريق أول محمد حمدان دقلو(حميدتي[31]، ولقد تطورت هذه القوات من ميليشيا إثنية ذات أغلبية عربية بارزة في مناطق دارفور وكردفان.كانت قوات الدعم السريع هي المجموعة العسكرية المخصصة تحت رعاية حكومة السودان والتي تخوض الحروب في دارفور تحت مسمى ميليشيا» الجنجويد» وجدير بالذكر أن قوات الدعم السريع قد نشأت بدعم مباشر من النظام السوداني السابق برئاسة البشير[32] ، ففي أعقاب التمرد الذي اندلع في دارفور عام 2003م رأي البشير أن ينأى بنفسه وبالجيش عن الدخول في الصراع ضد المتمردين، واعتمد على قوات الجنجويد المتمركزة في

دارفور، والتي نجحت إلى حد بعيد في مواجهة المتمردين في دارفور، صار أسم تلك المليشيات منذ أغسطس 2013م قوات الدعم السريع بدلاً عن الجنجويد أو حرس الحدود[33] ، والتي تم الاعتراف بها رسمياً من جانب البشير، وأصبحت لها مواردها المالية المستقلة، إلى أن تضخمت وأصبحت بمثابة دولة داخل الدولة في السودان.وحتى عام 2023م قدر عدد أفراد قوات الدعم السريع بحوالي 100 ألف عضو.

مهما يكن من أمر فقد ساهم الاعتراف الرسمي عام 2013م بقوات الدعم السريع، والعون الغير محدود الذي قدمته الحكومة لها، في بسط تلك القوات نفوذها العسكري والاقتصادي في إقليم دارفور وتوسعت في أعمالها التجارية بما في ذلك التنقيب عن المعادن خاصة الذهب واليورانيوم.

لقد تمكنت قوات الدعم السريع من السيطرة على عدد من المعسكرات الهامة يقدر عددها بحوالي 11 معسكر رئيسي داخل العاصمة السودانية الخرطوم،إلى جانب سبعة معسكرات تنتشر في دارفور وبعض الولايات الأخرى[34] ،لقد ساهمت ظروف نشأة قوات الدعم السريع وطبيعة المهام التى أوكلت لها من قبل في تزويد أفراد قواتها بخبرات قتالية لاسيما في حرب المدن(أو حروب العصابات كما يطلق عليها أحياناً)[35].

بالنسبة لتمويل قوات الدعم السريع،فإنه يعتمد اعتماداً كبيراً على الذهب، حيث يسيطر حميدتي على عدد من مناجم الذهب، كما تعتبر شركة الجنيد بمثابة الذراع الاستثمارية لقوات الدعم السريع، وكلما طال أمد الحرب زادت أهمية الذهب وربما تحول من عامل غير مباشر إلى عامل مباشر وسيعول عليه في حسم الصراع لصالح طرف دون غيره[36] والجدير بالذكر أن السودان يحتل المركز الثالث عشر عالمياً في إنتاج الذهب، كما تحتل المركز الثالث في القارة الأفريقية بعد غانا وجنوب أفريقيا، وخلال عام 2022م بلغت صادراتها من الذهب نحو2.5 مليار دولار، أي ما يعادل 45 % من الصادرات الوطنية للسودان في ذات العام، وتتركز مناجم الذهب في مناطق الشمال الشرقي ووسط السودان وكذلك في دارفور.

3. الأطراف الأخرى:

أ. الحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال/ فصيل الحلو:

مع تطور الصراع وتمدده في السودان، بدأت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حملة تعبئة وطنية لتجنيد قوات جديدة، وسط تقارير عن انشقاق بعض الجنود من الجيش النظامي وانضمامهم إلى قوات الدعم السريع في إقليم دارفور والعكس، ولقد بدأ بوضوح وجود طرف داعم ومساند لقوات الدعم السريع وهو فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال[37] والذي أعلن أنه انخرط في الصراع بسبب الانفلات الأمني الذي سببه الصراع، وكذا لحماية المدنيين، وبالفعل فقد تمكن فصيل الحلو من السيطرة على مناطق كبيرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

ب. مليشيات الكبابيش:

تعتبر مليشيات الكبابيش ضمن الأطراف الفاعلة في الصراع وهي مجموعة من البدو الرحل من رعاة الإبل العرب الذين يسكنون شمال كردفان، والذين حملوا السلاح لحماية المدنيين ضد هجمات قوات الدعم السريع، خاصة بالقرب من المناطق الواقعة على طول الطريق بين أم درمان وبارا، وفي 22 يوليو 2023م اشتبك أفراد مليشيا الكبابيش مع قوات الدعم السريع بالقرب من رهيد النوبة في شمال كردفان، كما انضمت ميليشيات قبيلة عربية أخرى من مجتمعات دار حامد وجومة إلى الصراع ضد قوات الدعم السريع في سعيها لدرء نفوذ وامتداد هذه القوات في ولاية شمال كردفان. وبعد الاشتباكات.

قامت مليشيات الكبابيش مع مليشيات دار حامد وجومة، بإغلاق طريق بارا- أم درمان في منطقة رهيد النوبة، وهو طريق تهريب البضائع المنهوبة من الخرطوم وكذلك طريق نقل التعزيزات من دارفور وكردفان إلى العاصمة. ولقد أثارت هذه الخطوة قتالاً جديداً مع قوات الدعم السريع. وفي هذا الاطار كثف فصيل الحلو التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال هجماته ضد القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان، بينما كثفت ميليشيات الكبابيش القتال ضد قوات الدعم السريع في شمال كردفان[38].

ج.بعض الحركات المسلحة في دارفور(حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان):

في تطور لافت للأحداث في السودان، أعلنت بعض الحركات المسلحة في دارفور خروجها عن الحياد وانحيازها الواضح لقوات الجيش السوداني، ولعل من أبرز تلك الحركات حركة العدل والمساواة[39] بزعامة وزير المالية جبريل إبراهيم وحركة تحرير السودان[40] بزعامة مني أركو مناوي[41] حاكم إقليم دارفور الذين أعلنوا المشاركة إلى جانب الجيش السوداني في العمليات العسكرية وذلك في بيان مشترك صدر يوم الخميس الموافق 16 نوفمبر2023م، أعقبه مؤتمر صحفي مشترك بين جبريل إبراهيم ومناوي في مدينة بوتسودان الواقعة في شرق السودان، اعلنوا خلاله مساندتهم للقوات المسلحة السودانية مبررين ذلك بحجة عدم السماح بأن تكون دارفور بوابة لتفكيك السودان. جاء ذلك على خلفية تمكن قوات الدعم السريع من السيطرة على عدد من المواقع الهامة في الولايات الخمس لإقليم دارفور، الأمر الذي دفع زعماء الحركات سالفة الذكر إلى إعلان انحيازهما للجيش السوداني، وذلك خوفاً على نفوذهما في إقليم دارفور، بعد أن سيطرت قوات الدعم السريع على 80 % منه، وحاصرت مدينة الفاشر عاصمة شمال دارفور[42].

الجدير بالذكر أن فصائل من الحركتين في دارفور قد أعلنت انضمامها للقتال إلى جانب قوات الدعم السريع، وذلك بحجة العمل على تحقيق الأمن واستعادة الاستقرار في إقليم دارفور وحماية المواطنين في المنطقة ولعل هذا ما يعد مؤشراً لوجود بوادر انقسام داخل صفوف الحركتين[43].

تطور الصراع في السودان:

شهد مسرح الأحداث في السودان تطورات متلاحقة منذ منتصف شهر أبريل عام 2023م، قامت خلالها كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بتصعيد الهجمات تجاه بعضهم البعض، الأمر الذي أسفر عن وقوع الكثير من الضحايا من المدنيين، فضلاً عن الكثير من الخسائر في البنية التحتية السودانية وفيما يلي عرض لأبرز تطورات الصراع خلال الأيام الأولى من بدء المواجهة العسكرية بين الجانبين.

أولاً: تطورات الصراع قبل إقالة حميدتي من مجلس السيادة:

1.إعلان قوات الدعم السريع السيطرة على القصر الرئاسي وتصعيد المواجهات في الخرطوم.

لم تتمكن التقارير الدولية من تحديد أي من الجانبين الذي بدأ بإطلاق النار على الطرف الآخر، ولكن في صباح يوم 15 أبريل عام 2023م، اشتد القتال بين الجانبين، حيث توجهت قوات الدعم السريع مستهدفة سلاح الطيران بوصفة أحد عناصر التفوق النسبي للجيش السوداني، وهاجمت كل من مطار الخرطوم، وقاعدة الأبيض الجوية في شمال كردفان، وقاعدة مروي الجوية في شمال السودان، وفي ذات اليوم، أصدرت قوات الدعم السريع بياناً يدعي السيطرة على القصر الرئاسي ومطار الخرطوم الدولي، من بين مواقع رئيسية أخري، كما أعلن السيطرة على التلفزيون السوداني[44]. ومن جهتها هاجمت القوات التابعة للجيش السوداني مواقع سكنية أكدت تقارير مخابراتية تمركز بعض قوات الدعم السريع فيها، ولعل هذا ما أسفر عن حالة

من الفوضى راح ضحيتها المئات من المدنيين الأبرياء نتيجة تبادل إطلاق النار بين الجانبين. وفي السياق ذاته، اتهم الفريق أول عبد الفتاح البرهان، القائد الفعلي للسودان وقائد القوات المسلحة السودانية، قوات الدعم السريع بتنفيذ انقلاب عسكري ضده، غير أنه أعرب عن استعداده للتفاوض مع قوات الدعم السريع، ومن جانبه دعا محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، المجتمع الدولي إلى التدخل، متهماً القوات المسلحة السودانية بقصف المدنيين[45].

2.انتقال الصراع من الخرطوم إلى مختلف ولايات السودان:

بالرغم من أن الصراع انطلق من الخرطوم لأول مرة في تاريخ السودان- إلا أنه سرعان ما انتشر في مختلف الولايات شرقاً وغرباً ليشمل القضارف ودارفور وأم درمان وغيرها،وخلال يومين فقط من بداية الصراع، اندلعت اشتباكات بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية في ولايات كسلا والخرطوم وشمال كردفان وجنوب دارفور، وامتدت الأعمال العدائية لتطال ما يقارب من نصف عدد ولايات السودان الذي يقدر بـ16 ولاية، وفي 17 ابريل واصلت قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية القتال للسيطرة على مطار الخرطوم الدولي، وفي ذات اليوم، أفاد الجيش السوداني باستعادة السيطر على القصر الجمهوري[46].

أما بخصوص الإعلام السوداني، فحتى يوم 18 أبريل كانت المحطة الإذاعية المملوكة للدولة لا تزال خارج البث، بينما كانت المحطة التلفزيونية المملوكة للدولة تبث بعض الأغاني الوطنية ولقطات انتصارات الجيش، كما بثت بيان الانشقاق عن الجيش الذي ألقاه المتحدث باسم قوات الدعم السريع[47].

3. محاولات التهدئة ووقف إطلاق النار:

أدي تصعيد القتال بين الجانبين إلى اغلق المستشفيات وغلق الطرق الأمر الذي أسفر عن حالة من الشلل التام في تحركات المواطنين لاسيما في العاصمة الخرطوم ليس هذا فحسب، بل تعرضت الكثير من المستشفيات لهجمات صاروخية مباشرة من كلا الجانبين، كما تم الهجوم على الطائرة التابعة للأمم المتحدة، وفي ظل غلق المطارات أصبحت الوساطة من جانب دول الجوار أمراً من الصعوبة بمكان. وبعد تدخل أمريكي، تم الإعلان عن الالتزام بوقف اطلاق النار لمدة 24 ساعة اعتباراً من 18 أبريل وذلك للسماح بمرور آمن للمدنيين والمساعدات الإنسانية، وبعد ساعات نفى على تويتر الالتزام بوقف إطلاق النار، وبالمثل فقد رفضت قوات الدعم السريع وقف إطلاق النار، وأكدت بعض التقارير الدولية أن حصيلة الخسائر يوم 17 أبريل قدرت بنحو 180 قتيل وما يزيد عن 1800 جريح، وفي منتصف الأسبوع الثاني من القتال، أعلنت وزارة الصحة أن حجم الخسائر البشرية تقدر بما لايقل عن 528 قتيلاً و4599 جريحاً، ولكن هذه الإحصاءات ليست دقيقة بالقدر الكافي، حيث يرجح أن تكون الأعداد الفعلية أكثر من ذلك[48].

لقد تدخلت العديد من الأطراف والقوى الدولية والأقليمية من أجل تهدئة الأوضاع في السودان ووقف إطلاق النار، وبالفعل أسفرت جهود الوساطة التي تمت برعاية كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والإيقاد، وكذلك جهود المجموعة الرباعية الدولية ممثلة في (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عن الوصول إلى قرار بوقف إطلاق النار لمدة 72

في أواخر شهر أبريل، وحتى نهاية شهر أبريل الذي تفجر فيه الصراع فشلت أربع محاولات لوقف إطلاق النار نتيجة اختراق الهدنة من جانب الطرفين المتحاربين[49]. وفي 20 مايو 2023م أعلنت الولايات

المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية توصل طرفي الصراع إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار لمدة سبع أيام وذلك بداية من يوم 22 من ذات الشهر. ورغم ذلك، استمرت الاشتباكات بين الجانبين طوال يوم 23 مايو، واستمرت الغارات الجوية والاشتباكات في الخرطوم حتى بعد دخول الاتفاق الفعلي إلى حيز التنفيذ الفعلي، بالرغم من قيام كلا الطرفين بالتوقيع على الهدنة[50].

ثانياً: تطورات الصراع بعد إقالة حميدتي من مجلس السيادة:

1.إقالة حميدتي واستمرار التصعيد:

في خطوة اعتبرها المحللون تصعيدية، أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان في 22 مايو 2023م إقالة الفريق محمد حمدان دقلو قائد قوات الدعم السريع من منصبه كنائب لرئيس مجلس السيادة الانتقالي، وكلف مالك عقار عضو مجلس السيادة وقائد» الحركة الشعبية لتحرير السودان- قطاع الشمال» بالقيام بمهام نائب رئيس المجلس خلفاً لحميدتي. ولعل لاختيار مالك عقار خلفاً لحميدتي ما يبرره، فمن جهة أراد البرهان تجنب انحياز الحركات المسلحة إلى جانب قوات الدعم السريع، وذلك من خلال اختيار عقار بوصفة قائداً لواحدة من هذه الحركات، ومن جهة ثانية،أراد البرهان استثمار علاقات عقار الداخلية والإقليمية من أجل حشد موقف دبلوماسي وإقليمي داعم للجيش السوداني، ومن جهة ثالثة، فإن تعيين مالك عقار يعد بمثابة خطوة من جانب البرهان من أجل إعادة هيكلة المؤسسات السياسية من خلال إحاطة نفسه بعدد من الموالين له وتصعيدهم على قمة المؤسسات السياسية في الدولة، والدال على ذلك سلسلة التعيينات التي أقرها البرهان خلال ذات الفترة[51]. وبتأمل إلى انعكاسات قرار إقالة حميدتي، يمكن القول إن هذا القرار يزيد من صعوبة الوصول إلى تسوية سياسية للصراع، بل على العكس فقد زاد من تمسك كل طرف بفكرة الحسم العسكري ولعل هذه ما يضيف المزيد من التعقيد على الصراع الدائر في السودان ويجعل من إمكانية عودة المشهد السياسي في السودان لما كان عليه قبل تفجر الصـراع في 15 أبريل 2023م مسألة شبه مستحيلة.

2. إطلاق حملات لتجنيد الشباب واحتدام القتال على جبهات متعددة:

كانت العاصمة الخرطوم مسرحاً لقتال عنيف منذ بداية الصراع الذي تصاعد وامتدت آثاره إلى مختلف الولايات السودانية، وبعد فترة طويلة من القتال وخسائر كبيرة في صفوف الجانبين، شرعت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في حملات تجنيد تستهدف المدنيين، وقامت قوات الدعم السريع بمبادرة لتجنيد الشباب من أحياء مايو وسوبا والخرطوم، ومنح مكافآت مالية للمجندين المحتملين، علاوة على ذلك، أعلنت العديد من الادارات الأهلية والمؤسسات التقليدية التي تنظم الحكم بين المجتمعات- بما في ذلك الرزيقات والسلامات والفلاتة عن دعمها لقوات الدعم السريع في وسط دارفور، وبالمثل فقد تعهد زعماء محليون آخرون من جنوب دارفور بالولاء لقوات الدعم السريع، وطلبوا من أعضائهم الانضمام إلى القتال ضد القوات المسلحة السودانية، ومن جانبها حشدت القوات المسلحة السودانية الدعم من جماعة أنصار السنة المحمدية الاسلامية وكل من جماعة الرشايدة وقبائل الهدندوا الذين أعلنوا دعمهم للقوات المسلحة السودانية، وكذلك فقد أفادت التقارير أن دعوة الفريق البرهان للمواطنين اللانضمام إلى صفوف الجيش في 27 يونيو 2023م قد أثارت استجابة كبيرة من الآف المتطوعين في ولايات مختلفة،بما في ذلك ولاية الجزيرة والقضارف ونهر النيل والشمالية[52].

لقد كان لهذا الحشد الجماهيري السالف ابلغ الأثر في تصعيد الصراع من الجانبين، ففي يوليو 2023م وبعد عدة مواجهة عدة انتكاسات في يونيو، تمكنت القوات المسلحة السودانية من استعادة السيطرة على جبل أولياء والمنطقة المحيطة بمقر القيادة العامة في الخرطوم، بما في ذلك جسر النيل الأزرق وشارع النيل، كما سيطرت على قاعدة الشهيد حمودة لقوات الدعم السريع قرب وادي سيدنا، واستولت على عشرات الدبابات والمدرعات بالإضافة إلى أسلحة وأجهزة اتصالات، وفي تطور مقلق للأحداث، أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع أجبرت مئات المدنيين على إخلاء منازلهم في جنوب الخرطوم، كما قامت بنقل السكان من المنطقة لتحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في تحويل المنطقة إلى منطقة عمليات عسكرية بالكامل، وتم إنشاؤها كنقطة انطلاق لهجمات مستهدفة على قاعدة القوات المدرعة التابعة للقوات المسلحة السودانية في جنوب الخرطوم، وفي دارفور سيطرت قوات الدعم السريع على مناطق إضافية خلال النصف الأول من شهر يوليو2023م، الأمر الذي عزز سيطرتها في المنطقة، وفي 16 يوليو سيطرت قوات الدعم السريع على مدينة كاس الواقعة في جنوب دارفور وذلك بعد يومين متتاليين من الاشتباكات العنيفة مع القوات المسلحة السودانية، كما سيطرت قوات الدعم السريع على قاعدة اللواء61 للقوات المسلحة السودانية، وأسرت العشرات من جنود القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك القائد بالإضافة إلى المركبات العسكرية والمدافع ومستودعات الذخيرة[53].

3.فشل جهود تهدئة الأوضاع وتعثر إمكانية استعادة الاستقرار في السودان:

منذ تفجر الصراع في السودان، حاولت العديد من الأطراف الدولية والعربية والغربية التدخل من أجل التوصل إلى اتفاق بوقف إطلاق النار، ولقد كانت السمة السائدة في هذا الصراع السوداني قيام أطراف الصراع بخرق الهدن التي تم الاتفاق عليها، وسط اتهامات متبادلة من كل طرف للطرف الآخر بخرق هذه الهدن، حيث بلغت الهدن التي تم اختراقها خلال الشهر الأول من تفجر الصراع(من 16 أبريل حتى10 مايو) نحو 7 هدن الأمر الذي يعد مؤشر لعدم رغبة الطرفين في الدخول في مفاوضات جادة تضع نهاية للحرب[54]. وفي إطار وساطة أمريكية- سعودية، وتحت ضغوط أمريكية بفرض عقوبات على الأفراد المسئولين عن تهديد الاستقرار في السودان من الجانبين انطلقت المفاوضات في مدينة جدة في 6 مايو2023م، وتم التوقيع على «إعلان جدة» في 11 مايو من ذات العام وهو إعلان مبادئ تعهد خلاله الطرفان بالالتزام بضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات وحماية المرافق العامة والخاصة، والسماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية، وبعد جولة ثانية من المفاوضات بين الجيش وقوات الدعم السريع في 20 مايو 2023م، أعلنت الدولتان الراعيتان للمفاوضات التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار قصير لمدة سبعة أيام، ورغم ذلك لم يتم تنفيذ هذا الاتفاق واستمر الطرفان في خرقه، وفي يوم 31 مايو 2023م، أعلن الجيش السوداني تعليق مشاركته في محادثات جدة بحجة عدم التزام قوات الدعم السريع بما جاء في إعلان جدة. وفي الأول من يونيو 2023م، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات اقتصادية على أفراد الجيش وقوات الدعم السريع وبعض الشركات التابعة للجانبين[55]. ولا تزال جهود إحلال السلم في السودان متوقعة بعد أن فشلت المحاولات العديدة لوقف إطلاق النار في الأشهر الستة الماضية في حلحلة الصراع ووضع أطرافه على طريق التسوية وخلال الفترة منذ أغسطس حتى أكتوبر 2023م، تمكنت قوات الدعم السريع من إحكام قبضتها وفرض

سيطرتها على أجزاء كبيرة من غرب السودان، وكذلك على مساحات واسعة من ولاية الخرطوم،فضلاً على الاستيلاء على المزيد من الأراضي في شمال كردفان، بما في ذلك أم روابة، بالأضافة إلى حاميات عسكرية في زالنجي ونيالا، كما تمكنت القوات المسلحة السودانية من السيطرة على عدد من المدن.

يتضح مما سبق أن حجم المخاطر الجسيم التى تفرضها استمرار الصراع وخاصة على السكان المدنيين ومع اشتداد الأعمال العدائية وتورط المزيد من الجماعات المسلحة فانها تؤدي إلى تزايد حدة التفكك السياسي في الدولة من جهة وتفاقم الانقسامات العميقة داخل المجتمع السوداني من جهة أخري

العوامل المسببة للصراع في السودان:

إن المتأمل لطبيعة وتطورات الصراع في السودان يدرك أن ثمة عوامل قد ساهمت في تصعيد الأوضاع حتى وصلت إلى مستوي المواجهات العسكرية المباشرة مخلفة خسائر كبيرة في الأرواح والمنشات الحيوية والبنية التحتية في الدولة ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية على النحو التالي:

أولاً: العوامل الداخلية المسببة للصراع في السودان:

ساهمت جملة من العوامل الداخلية في تصعيد الأوضاع في السودان حتى وصلت إلى الصراع الذي سرعان ما انتشر عبر مختلف الأقاليم السودانية وتعقدت أطرافه ولعل من أبرز الأسباب الداخلية المسببة للصراع في السودان ما يلي:

1. الميراث التاريخي والسياسات الأمنية لنظام البشير:

يرجع البعض جذور الصراع الحالي في السودان إلى السياسات الأمنية لنظام البشير، والذي عمل على بث الفرقة داخل صفوف المؤسسة العسكرية وتقسيمها إلى مراكز قوى متنافسة مع بعضها البعض، حيث وظف قوات الدعم السريع(ميليشيا الجنجويد سابقاً) أثناء الصراع في دارفور لموازنة نفوذ الجيش، بحيث يضمن عدم تمكن أي من الفصائل العسكرية من الإطاحة به.ولعل مراد ذلك عدم ثقة البشير في الجيش الذي يعتبر أقوى مؤسسة عسكرية في السودان، والذي قاد الكثير من الانقلابات العسكرية في الماضي، وبالرغم من استعانة البشير بقوات الدعم السريع عام 2019م لمحاولة السيطرة على الانتفاضة التي أطاحت به، إلا أن هذه القوات لم تستمر في الدفاع عن حكمه وتحالفت مع الجيش للإطاحة به[56]. ومن ناحية أخري،فقد تسببت سياسات البشير في تعظيم نفوذ المؤسسة العسكرية ومع انفصال جنوب السودان عام 2011م، خسر السودان نحو ثلاثة أرباع ثروتها النفطية، والتي أصبحت في حوزة الدولة الوليدة في الجنوب، ومنذ ذلك الحين، انشغل رجال المؤسسة العسكرية سواء قوات الجيش أو قوات الدعم السريع بتراكم الثروة من خلال جني أرباح النفط، فضلاً عن السيطرة على بعض الأنشطة التجارية الرئيسية ذات الصلة بإنتاج وتصدير اللحوم وتهريب الذهب، وغير ذلك من ممارسات زادت من حرص المؤسسة العسكرية والمنتمين لها على الحفاظ على سلطاتهم حتى يتسنى لهم الحفاظ على ثرواتهم ومكتسباتهم الاقتصادية والمادية[57].

يمكن القول إن نظام البشير قد أنشأ أجهزة دولة موازية تتمتع بنفوذ وقوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، الأمر الذي عزز من فكرة إنشاء ميليشيا يمكنها استغلال التناقضات بين الأجهزة المتنافسة. وبعد سقوط نظام البشير حرصت الميليشيات المسلحة الموجودة في السودان، وعلى رأسها قوات الدعم السريع، على الاستفادة من حالة الفوضي التي مرت بها السودان في تعزيز مكاسبها، وحرصت على إبقاء ميليشياتها تحت إمرتها، مع اكتسابها شرعية قانونية لاسيما في المناطق التي تسيطر عليها، واستغلت

سيطرتها على بعض الأقاليم في التربح من خلال أعمال السلب والنهب للمخازن والمؤن الغذائية التابعة للأمم المتحدة والوكالات الدولية، وفي هذا الإطار تعززت الشبكات الأمنية للميليشيات المسلحة وتحولوا من برنامج لإعادة الدمج والتسريح- وكان يفترض بموجبه نقل عناصر من هذه الميليشيات في الجيش والشرطة وأجهزة الأمن حسب قدراتهم وتسريح الباقي وتأهيلهم للانخراط في الحياة المدنية إلى ما سمي القوات المشتركة لحماية المدنيين، ونتيجة كل ذلك أنه تم الاعتراف بالميليشيات كقوات حكومية تقوم بتنفيذ مهام الجيش والشرطة والأمن في مناطق مختلفة، بالاشتراك مع عدد محدود من وحدات القوات الحكومية الرسمية الأمر الذي ساهم في تعزيز سيطرتهم الأمنية على العديد من المدن التي لم يكن بإمكانهم دخولها من قبل[58].

2. التنافس على السلطة بين أفراد المكون العسكري:

يري الكثير من المحللين أن الخلاف الذي دب بين البرهان وحميدتي إنما يرجع بالأساس إلى التنافس بينهما على السلطة والنفوذ، الأمر الذي دفع كل طرف منهما إلى حشد رجاله من أجل الإطاحة بالطرف الآخر، وذلك بغية الاستئثار بالسلطة والاستحواذ على الثروة. ولعل هذا ما بدأ جلياً من خلال بعض القرارات والمواقف التي اتخذها كلا الطرفين خلال الفترة السابقة على الصراع، حيث قام البرهان بالإفراج عن موسى هلال وهو ابن عم حميدتي الذي ينافسة في القيادة على القبائل العربية في دارفور والذي كان في السجن بتعليمات من الرئيس السوداني السابق عمر البشير.ليس هذا فحسب بل أن البرهان أصدر أمراً بعدم السماح بسفر أي من أعضاء مجلس السيادة بدون إذن منه، الأمر الذي اعتبره حميدتي بمثابة محاولة لتحجيمه وتقليص نفوذه ومنعه من ممارسة أدوار سياسية في ملفات هامة. ورداً على هذه القرارات، قام حميدتي بالسفر إلى تركيا من دون موافقة البرهان، كما قام بتوقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي مع الجانب التركي، ولعل هذا ما أثار حفيظة البرهان كما أثار مخاوفه من تحركات حميدتي ومساعي لتعزيز سلطاته في الدولة[59].

3. الخلاف حول بعض بنود الاتفاق الإطاري:

يرجع جانب كبير من الخلاف بين البرهان وحميدتي إلى اختلاف الرؤى والتصورات بينهما فيما يتعلق بتطبيق بعض بنود الاتفاق الإطاري والجدير بالذكر أن هذا الاتفاق الإطاري قد تم توقيعه في الخامس من ديسمبر عام 2022م بين أفراد المكون العسكري في السودان وعلى رأسهم البرهان وحميدتي وعدد من القوى المدنية وفي مقدمتها قوي الحرية والتغيير، ولقد تم توقيع هذا الاتفاق بعد ضغوط إقليمية ودولية من كل من الآلية الثلاثية في السودان(الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيقاد) إلى جانب المجموعة الرباعية المكونة من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والإمارات.وتضمن الاتفاق أربعة أجزاء رئيسية ضمت المبادئ العامة وقضايا ومهام الانتقال وهياكل السلطة الانتقالية والأجهزة النظامية[60]. ولعل من أهم ما نص عليه الاتفاق الإطاري مايتعلق بـ»إصلاح القطاع الأمني» وذلك من خلال دمج قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، وكذلك دمج الفصائل المسلحة الأخرى في إطار الجيش بقيادة البرهان، وهنا اختلف الجنرالان بشأن الجدول الزمني للدمج، ففي حين أراد البرهان دمج قوات الدعم السريع في فترة قصيرة لا تتجاوز عامين على أقصى تقدير، رأي حميدتي أن الدمج يمكن أن يحدث بعد10 سنوات بحيث يكون قوته تابعة للقيادة المدنية التي يفترض أن تتولى السلطة وليس الجيش.

هنا تجدر الإشارة إلى أن كلا الطرفان يواجهان ضغوطاً ذات صلة بالاتفاق الإطاري ذلك أن البرهان يواجه مقاومة شديدة للاتفاق من قبل كل من الجيش والإسلاميين وذلك نظراً لما ينص عليه الاتفاق من

تسليم السلطة للمدنيين، وفي المقابل حاول حميدتي إطالة أمد دمج قواته داخل صفوف الجيش، مستغلاً في ذلك عدم وجود بند في الاتفاق يلزم بفترة معينة أو جدول زمني للدمج، وفي هذا الإطار، سعى حميدتي إلى كسب تأييد القوي المدنية من خلال المطالبة بأن تكون قواته تحت سيطرة مدنية وليس تحت سيطرة الجيش، مستغلاً في ذلك مخاوف القوى المدنية من عودة الإسلاميين وأنصار نظام البشير في الحكم[61].

ثانياً: العوامل الخارجية المسببة للصراع في السودان:

منذ انتهاء حكم نظام البشير عام 2019م، ازداد الوضع السياسي في السودان تعقيداً حيث تولت المؤسسة العسكرية النصيب الأكبر من إدارة المرحلة الانتقالية، واستمر هذا الوضع حتى عام 2021م، عندما أطاح عبد الفتاح البرهان بالحكومة المدنية برئاسة عبد الله حمدوك، الأمر الذي ساهم في انفراد المكون العسكري بالسلطة وتعظيم سيطرته على مفاصل الدولة، وفي هذا الإطار، استغلت بعض الدول العربية والغربية تطلعات كل من البرهان وحميدتي من أجل تحقيق مصالحها لاسيما فيما يتصل بالوصول إلى ثروات السودان، ولعل هذا ما يستوجب عرض أبرز المؤثرات الخارجية التي أثرت على أطرف الصراع وأدت إلى تأزم الوضع بينهما حتى وصل إلى المواجهة العسكرية

1.السياسات الأمريكية تجاه السودان وتعقيد الوضع الداخلي السوداني:

يرى العديد من الباحثين أن العامل الخارجي كان من بين مسببات الصراع الدائر في السودان حالياً، وذلك أن السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى صنع السلام ووضع حد للصراعات التي شهدتها السودان أدخلت السودان في دوامة من الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية ولم تحقق أهدافها المرجوة بحال، وبالنظر إلى الموقف الأمريكي من الصراع الدائر في السودان حالياً يمكن القول أن الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية على القوى المدنية من أجل التوقيع على اتفاق تقاسم السلطة عام 2019م والذي نص على تولي العسكريين الحكم 12 شهراً يتولى بعدها المدنيون السلطة 18 شهر كان لها أبلغ الأثر في إضافة المزيد من التعقيد على الأوضاع الداخلية في السودان، الأمر الذي زاد من صعوبة تسليم السلطة للمدنيين،بل على العكس فقد منح رجال المؤسسة العسكرية المزيد من الوقت من أجل حشد صفوفهم للقتال، وهو ما أدخل السودان في حلقة مفرغة من الصراعات مبعثها حرص المكون العسكري على الاستمرار في الاستئثار بالسلطة والحيلولة دون تسليمها للمدنيين، ولعل هذا ما دفع البعض إلى القول بأن التعامل الأمريكي مع الأزمة السودانية لم يسفر عن أية نتائج إيجابية تذكر، بل على العكس فقد زاد المشهد السياسي تعقيداً وساعد على تهيئة الفرصة المناسبة لتمكين المؤسسة العسكرية بفصائلها المختلفة،الأمر الذي تطور لاحقاً حتى وصل إلى الصراع المتصاعد والمنتشر في مختلف الأقاليم والولايات السودانية[62].

2. الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع:

لقد ساهمت بعض السياسات التي انتهجتها كل من روسيا والأمارات في توفير الدعم المستمر لقائد قوات الدعم السريع، الأمر الذي زاد من حرصه على توسيع نفوذه المالي والإثراء الذاتي، من خلال السيطرة على مورد الذهب الذي لعب دوراً محورياً في تعميق العلاقات بين قائد قوات الدعم السريع ودولة الإمارات التي قامت بشراء إنتاج السودان من الذهب بالكامل خلال النصف الأول من عام 2022م، ولقد تمكن حميدتي من استغلال عوائد الذهب الكبيرة والاستفادة منها في إعادة بناء مليشياته وإضفاء الطابع السياسي عليها، ليس هذا فحسب، بل أن صلات قائد قوات الدعم السريع مع قائد شركة فاقنر الروسية للخدمات

الأمنية ساعدت في تسهيل عمليات تهريب الذهب مقابل تقديم خدمات تدريبية وتسليح لقوات الدعم السريع من جانب قوات فاقنر الروسية، كما ساهمت في بناء شبكة علاقات دولية تمكن حميدتي من خلالها من زيارة روسيا في فبراير 2022م وإجراء مباحثات مع وزير خارجية روسيا وإعلان تأييده لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، كل هذا وغيره ساهم في وجود أطراف خارجية تربطها مصالح قوية بقوات الدعم السريع، الأمر الذي دفعها إلى تقديم الدعم لهذه القوات في مواجهة القوات المسلحة السودانية وزاد من تعزيز موقفها في الصراع الدائر في السودان منذ أبريل 2023م[63].

تداعيات الصراع في السودان:

لقد أسفر الصراع في السودان عن جملة من التداعيات التي أمتدت آثارها السلبية إلى خارج حدود الإقليم السوداني ويمكن تقسيمها إلى قسمين تداعيات ذات طابع سياسي وتداعيات ذات طابع اقتصادي.

أولاً: التداعيات السياسية للصراع في السودان:

تأثرت الأوضاع السياسية والأمنية داخل السودان بالصراع بشكل يستدعى الانتباه خاصة مع تصعيد المواجهات العسكرية التي انتقل أثرها الصراع من الخرطوم إلى غيرها من الولايات السودانية، الأمر الذي أسفر عن خسائر كبيرة امتدت آثارها إلى دول الجوار السوداني.

1.تزايد أعداد القتلي من المدنيين:

أشارت بعض التقارير إلى تزايد أعداد القتلى وبخاصة من المدنيين خلال الثلاثة أشهر الأولى من الصراع، حيث قدرت أعداد القتلي بنحو5000 قتيل، ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير، حيث تشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى أن العدد الفعلي للضحايا خلال الستة أشهر الأولى للصراع، أي منذ 15 أبريل حتى 15 أكتوبر من العام 2023م يصل نحو7 الف قتيل وبالاضافة إلى حوالي 12 ألف مصاب ولكن يصعب الوصول إلى إحصاء دقيق بأعداد القتلي وذلك بسبب الصعوبات البالغة في التعرف على الجثث والوصول إليها وانتشالها وسط القتل الدائر في السودان، وبخاصة في الخرطوم ودارفور[64].

2. كثرة انتهاكات حقوق الإنسان:

أكدت الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة على رصد الكثير من الأنتهاكات لحقوق الإنسان منذ تفجر الصراع في السودان في منتصف أبريل الماضي،حيث يواجه طرفا الصراع سواء القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع- اتهامات بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ضد المدنيين خلال الصراع المحتدم بينهما.وفي هذا الإطار، فقد تم اعتقال عدد غير مسبوق من المدنيين بشكل تعسفي سواء من قبل قوات الدعم السريع أو المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية.وبحسب ما وردفي التقارير، فقد احتجزت قوات الدعم السريع أكثر من 5,000 شخص في الخرطوم، بما في ذلك حوالي 3,500 مدني. تم احتجازهم في "ظروف مهينة وغير إنسانية خالية من الكرامة الإنسانية وأبسط ضروريات الحياة". وبالمثل فهناك اتهامات للمخابرات العسكرية السودانية باعتقال حوالي 1500 شخص. وجدير بالذكر أن الضمانات الإجرائية والرقابية التي كانت تمنح المحتجزين في السابق بعض الحماية لم تعد قابلة للتطبيق في ظل ظروف الصراع. ولعل ما ا زد الأمور صعوبة استخدام كلا الطرفين لمراكز احتجاز سرية غير معترف بها. وفي هذا السياق، هناك أدلة على استخدام التعذيب على نطاق واسع من قبل كلا القوتين ضد المحتجزين لديهما، وذلك إما لتخويفهم وانتزاع المعلومات، أو لمعاقبتهم على افتراض كونهم يدعمون الجانب الآخر[65].

لقد كان العنف الجنسي سمة ثابتة منذ بداية الصراع،فخلال الأسبوعين الأولين من تفجر الصراع، أبلغت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة [66] في السودان عن وجود ما لا يقل عن 24 حالة عنف جنسي في الخرطوم و 25 حالة في نيالا بدارفور، ويبدو أن معظمها ارتكبها ضباط يرتدون زي قوات الدعم السريع.وفي يونيو 2023 ، تلق المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير موثوقة عن وقوع 18 حادثة عنف جنسي ضد، ما لا يقل عن 53 امرأة وفتاة خلال الصراع في السودان. وحتى أواخر يوليو 2023 م وثقت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة 108 حالة اغتصاب وعنف جنسي. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للحالات أعلى بكثير، حيث أكدت سليمة إسحاق رئيسة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أن عدد الحالات التي سجلتها تمثل نسبة لا تتعدى 2 % من إجمالي الحالات الفعلية. ولعل ذلك مرده إلى جملة من العوامل من بينها الضغوط المجتمعية مثل الخوف من الوصم الاجتماعي، أو الخوف من تداعيات الإبلاغ، أو تعرض الناجيات للحصار في مناطق لا توجد بها خدمات طبية فاعلة، أو انقطاع الاتصالات، أو عدم قدرة الناجيات على الوصول إلى أدوات الاستجابة الأولى للعنف الجنسي[67]

في 5 أكتوبر عام 2023 ، تقدمت بريطانيا نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنرويج بطلب لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وذلك لإرسال بعثة خبراء تابعة للأمم المتحدة إلى السودان لمراقبة خروقات حقوق الإنسان، والبحث عن جرائم محتملة ارتكبت ضد النساء واللاجئين والأطفال.وصوتت 19 دولة بالموافقة على القرار، بينما رفضته 16 دولة، وامتنعت 12 دولة عن التصويت[68].

كانت وزارة الخارجية السودانية قد أعربت عن رفضها القاطع لمشروع القرار قبل صدوره، لكونه جانب الصواب في توصيفه لما يجري في السودان، ووصفته في التحامل على القوات المسلحة السودانية، كما انتقدت مشروع القرار بـ (المتطرف) لكونه"يفتقد إلى الموضوعية" لمساواته بين القوات المسلحة والدعم السريع، متهمة الأخيرة بارتكاب فظائع ضد المدنيين، من تطهير عرقي ومجازر جماعية في دارفور، وغير ذلك من جرائم القتل والاغتصاب والتعذيب والتشريد لآلاف المدنيين[69]. وبالرغم من رفض الخرطوم لمشروع القرار، إلا أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اعتمد قراراً يوم 11 أكتوبر 2023 بإنشاء بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن الوضع في السودان، مشدداً على الحاجة الملحة للتحقيق فيما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان ومكان وقوعها. ولقد دعا القرار أطراف الصراع إلى التعاون الكامل مع بعثة تقصي الحقائق في أداء المهام المكلفة بها، كما حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للبعثة في سبيل تنفيذ ولايتها. وجدير بالذكر أن البعثة تتكون من ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،على أن يتم تعيينهم من قبل رئيس مجلس حقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن، وذلك لفترة أولية مدتها عام. وبموجب القرار ذاته، فقد تم تكليف البعثة الدولية بالتحقيق، وإثبات الحقائق والظروف والأسباب الجذرية لجميع المزاعم والاتهامات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك المرتكبة ضد اللاجئين.ووفقاً للقرار،على أن تقوم البعثة بتحديد الأفراد والكيانات المسئولة عن الانتهاكات أو غيرها من الجرائم ذات الصلة، وذلك لضمان مساءلة ومحاسبة المسئولين عنها. وبالمثل فقد نص القرار على أن تقدم بعثة التقصي توصيات بشأن تدابير المساءلة بما في ذلك حسب الاقتضاء- المسئولية الجنائية الفردية، ووصول الضحايا إلى العدالة[70].

سارعت أحزاب سياسية وهيئات قانونية للترحيب بالقرار، معتبرة إياه بمثابة خطوة جادة لتحقيق العدالة وضمان عدم الإفلات من المحاسبة، حيث وصف (التجمع الاتحادي) أحد فصائل تحالف قوى الحرية والتغيير،القرار بأنه خطوة جادة لكشف ،الحقائق بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تم ارتكابها خلال الصراع،مشدداً على ضرورة تقديم كل من يثبت تورطه في مثل هذه الانتهاكات للعدالة[71].

3.تزايد أعداد اللاجئين والنازحين:

تشير الإحصاءات الخاصة بأعداد اللاجئين والنازحين في السودان إلى أن ثمة تزايد مضطرد لأعداد الذين اضطروا إلى ترك منازلهم والفرار سواء داخليا أو خارجيا من جراء الصراع، وحتى يوم 9 أغسطس 2023، نزح 3 مليون شخص داخليًا (منهم 2.2مليون نازح من ولاية الخرطوم)، بينما عبر ما لا يقل عن 880,000 شخص إلى دول الجوار السوداني، وذلك بسبب القتال المستمر بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. وجدير بالذكر أن معظم الأشخاص الذين عبروا الحدود السودانية توجهوا إلى تشاد (348,000)، تليها مصر (279,000)، وجنوب السودان (201,000)،وأثيوبيا ووفقاً لإحصاءات مكتب الأمم .(31,000)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (17,000)المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، تتزايد أعداد المهاجرين الداخليين وعبر الحدود يوماً بعد يوم، ففي مطلع شهر سبتمبر 2023 ، أصدرت المنظمة الدولية للهجرة تقريراً أكدت فيه أن هناك نحو 4.8 مليون مواطن سوداني أجبروا على ترك منازلهم على خلفية الصراع المحتدم في السودان، منهم حوالي 3.8 مليون نازح ونحو مليون لاجئ غالبيتهم من تشاد (41 %) ومصر (26 %)، وجنوب السودان (22وفي 24 أكتوبر من ذات العام، أكدت الإحصاءات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة تزايد أعداد النازحين داخليا الذين تم تسجيل تحركاتهم بحيث وصل عددهم إلى 4.63 مليون نازح غالبيتهم من النساء والأطفال، بينما وصل عدد اللاجئين السودانيين في دول الجوار إلى نحو 1.23 مليون لاجئ[72].

4. إضعاف السلطة المركزية وتهديد كيان الدولة:

يشكل الصراع الدائر في السودان تهديداً واضحاً لـ "احتكار الدولة للعنف"، الأمر الذي أسفر عن حالة من الفوضى يمكن أن تؤدي لنتائج بالغة الخطورة تهدد كيان الدولة حال استمرار الصراع،يمكن القول أن هناك لامركزية في السيطرة على وسائل العنف في الدولة، حيث باتت الميليشيات تضطلع بدور بارز في إطار الصراع الدائر في السودان في الوقت الراهن، كما باتت تحكم قبضتها على مساحات شاسعة من الأرض، بل وتسيطر على مناطق بعيدة عن قبضة القوات المسلحة السودانية، الأمر الذي أضعف من السلطات المركزية للدولة في ظل عدم احتكار السلطات الرسمية للنظام لوسائل العنف، وفي ظل المنافسة بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع من أجل السيطرة على الأجهزة والمنشآت الحيوية داخل الدولة، فإن سلطات الدولة في السودان تبدو مرشحة للمزيد من التآكل والتقلص، الأمر الذي يشكل تهديداً لكيان الدولة ذاتها إذا ما استمر الصراع في السودان[73].

5.تهديد الاستقرار الإقليمي:

يهدد الصراع الدائر في السودان بزعزعة الاستقرار في المنطقة ككل، حيث كررت الأمم المتحدة التحذيرات من أن السودان على وشك الانزلاق إلى (حرب أهلية شاملة) تزعزع الاستقرار في المنطقة، وذلك نظراً لحالة الانفلات الأمني التي تشهدها المدن السودانية وضعف الرقابة على الحدود من جهة، وكذا نظراً للتداخل الإثني بين السودان ودول جواره من جهة أخرى. وتعتبر تشاد من أبرز الخاسرين من استمرار

الصراع في السودان، حيث تعاني الأولى من عدم استقرار سياسي نتيجة انتشار الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام ومسلحي داعش في بحيرة تشاد، فضلاً عن حركات التمرد مثل جبهة التغيير والوفاق التي تجيد الاستفادة من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وربما تلجأ إلى نقل قاعدتها من ليبيا إلى دارفور، الأمر الذي يمكن أن يعطل جهود إحلال السلام الهش بين السودان وتشاد، كما يمكن أن يزيد من حدة الصراع في دارفور في ظل وجود انقسامات إثنية بين الجماعات المسلحة وبعضها البعض في دارفور. وبالمثل فإن جنوب السودان من أكثر دول الجوار تضرراً من استمرار الصراع في السودان، ذلك أن 90% من اقتصادها يعتمد على النفط الذي يتم تصديره عبر ميناء بورتسودان شمالاً، ولذا فإن الصراع الدائر في الخرطوم قد يعطل شحنات النفط، الأمر الذي سوف يسفر عن انهيار اقتصادي في جنوب السودان[74]. ومن ناحية أخرى، وكما سبقت الإشارة، تستضيف دول الجوار السوداني -خاصة مصر وتشاد وجنوب السودان- عددا كبيراً من اللاجئين السودانيين، ومع تطور الصراع وتعثر مبادرات الوساطة تزداد تدفقات اللاجئين، الأمر الذي يعقد عملية التعايش السلمي لهؤلاء اللاجئين في دول الجوار، كما يهدد الاستقرار في الإقليم، لاسيما في ظل شح الموارد وضعف الخدمات الطبية وانتشار موجات حادة من الجفاف والفيضانات التي تعرقل وصول المساعدات إلى معسكرات اللاجئين، فضلاً عن اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية في الكثير من دول الجوار مثل إثيوبيا وتشاد وجنوب السودان وأفريقيا الوسطى[75].

ثانيا: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان:

يواجه الاقتصاد السوداني الكثير من الأزمات منذ عام 2019م، ولقد ساعد الصراع الدائر في السودان منذ أبريل 2023 في تفاقم حدة الأزمات سالفة الذكر، فضلاً عما لحق بالبنية التحتية من خسائر نتيجة المواجهات العسكرية التي انطلقت من العاصمة السودانية وانتشرت فيما بعد إلى خارج العاصمة. ولعل من أبرز التداعيات الاقتصادية الصراع ما يلي:

1. ارتفاع أسعار الغذاء وتراجع قيمة العملة الوطنية:

لقد شهدت الأسابيع الأولى من الصراع ارتفاعاً ملحوظ اً في أسعار الغذاء والسلع الأساسية، فضلاً عن نقص المعروض منها نتيجة إغلاق العديد من المحال التجارية ومنافذ بيع السلع الأساسية مع احتدام القتال. ولقد سجلت أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً قدر بنسب تتراوح بين 300 % و 400 %، فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار اللحوم إلى أكثر من 8 آلاف جنيه سوداني[76]. ومن ناحية أخرى فقد أفاد برنامج الغذاء العالمي في أحدث تقرير لمرصد الأسواق في السودان أن أسعار القمح والذرة الرفيعة ارتفعت خلال سبتمبر 2023 . وبالرغم من أنه لم تُصدر أية تحديثات لمعدلات التضخم منذ فبراير، 2023 ، إلا أن التوقعات تشير إلى أنها ستتجاوز 300 % بحلول نهاية عام 2023م، وستواصل ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2024 ، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات، وذلك وفقًا لبرنامج الغذاء العالمي. وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء الخارجي، فقد سجلت قيمة الجنيه السوداني ت ا رجعاً كبيراً مقابل الدولار الأمريكي، حيث انخفضت قيمته من 7.01 جنيه سوداني مقابل الدولار في يناير 2018 إلى حوالي 600 جنيه سوداني مقابل دولار واحد في مايو 2023م[77].

2. تدمير البنية التحتية:

أدى الاستخدام المكثف للأسلحة الثقيلة من قبل كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في شمال كردفان إلى إلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية المدنية الحيوية، كما أدت الاشتباكات إلى

إغلاق طرق حيوية مثل طريق أم درمان وبارا والأبيض وكوستي، فضلاً عن تدمير عدد من المرافق والمنشآت الصحية، حيث أصاب القصف الجوي مستشفى في شمال كردفان، مما أدى إلى تقييد تقديم الخدمات من قبل المنشأة الصحية بشدة. ومن ناحية أخرى، أدى القتال المتبادل إلى حدوث انقطاع متكرر للتيار الكهربائي وكذا انقطاع لتوصيلات المياه الحكومية. وبالمثل فقد تم الإبلاغ عن هجمات على منشأة مصفاة الأبيض لتكرير النفط، والتي تعرضت للتخريب والنهب، مما أدى إلى تقييد إمدادات النفط في المنطقة. وكذلك فقد أثر الصراع على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث قامت قوات الدعم السريع والجماعات المسلحة التابعة لها بنهب المؤسسات المالية في المنطقة، مما أدى إلى إغلاق البنية التحتية المصرفية[78].

3. تعليق المساعدات الدولية وانعدام الأمن الغذائي:

لقد أسفر الصراع السوداني عن توقف برنامج الغذاء العالمي، وذلك على خلفية الاضطرابات وسوء الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة. وجدير بالذكر أن هذا البرنامج كان يستهدف توفير الغذاء لما يقرب من 2 مليون مواطن يواجهون أزمة حقيقية في توفير الأمن الغذائي في 11 ولاية سودانية.[79] وفي شهر نوفمبر 2023 ، أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية أن هناك حوالي 24.7 مليون سوداني،أي قرابة نصف عدد السكان بالسودان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية، من بينهم 14مليون طفل. وبالإضافة إلى ذلك، يفتقر ملايين الأشخاص – وخاصة في الخرطوم ودارفور و كردفان- إلى الغذاء والماء والمأوى والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية والتغذية. ومع تدهور الوضع الإنساني، ضعفت قدرة المجتمعات المحلية على التكيف.وفي الوقت نفسه، يواجه ما يقدر بنحو 20.3 مليون شخص أي 42% من السكان في السودان - انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن بين هؤلاء، هناك 6.3 مليون شخص في مستويات الجوع الطارئة، على بعد خطوة واحدة من المجاعة، ويعاني حوالي 3.5مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، منهم 700 ألف يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة للوفاة بمقدار 11 مرة مقارنة بأقرانهم الأصحاء[80].

4. انتشار عمليات نهب وتدمير الممتلكات والمنشآت الاقتصادية:

منذ بداية الصراع، انتشرت عمليات النهب على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق، خاصة في الخرطوم، حيث نهب المقاتلون الأشياء الثمينة بما في ذلك النقود والذهب والسيارات، بالإضافة إلى محتويات المنازل والمكاتب والمتاحف والجامعات والمكتبات والمخازن والمباني الحكومية. على سبيل المثال، ورد أن رجال مسلحين يشتبه في انتمائهم لقوات الدعم السريع حاولوا نهب فرع بنك السودان المركزي في الخرطوم. وبعد أن تم إلقاء القبض عليهم من قبل مسئولي القوات المسلحة السودانية، أشعل الرجال النار في المبنى ولاذوا بالفرار، كما ورد أن رجال مسلحين نهبوا ما لا يقل عن ثلاثة بنوك أخرى خلال هذه الفترة. وبالمثل فقد أفادت منظمات الإغاثة الإنسانية باستمرار نهب المرافق الطبية وإمدادات الإغاثة بصورة تبدو ممنهجة. وجدير بالذكر أن بعض السلع التي نهبت من قبل قوات الدعم السريع تم طرحها للبيع في وقت لاحق، وذلك في الأسواق المحلية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، والتي يطلق عليها أحيانًا بالعامية "أسواق دقلو". وقد قدّر تقرير صدر مؤخراً قيمة الممتلكات والسل المنهوبة خلال الصراع بمبلغ 40 مليار دولار[81].

خاتمة:

وبعد دراسة وتحليل الصراع العسكري في السودان ، يمكن بلورة أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1. يتسم تاريخ السودان الحديث والمعاصر بكثرة الانقلابات العسكرية إلى حد لافت يكاد يصنف السودان على قمة الدول العربية المنتجة لها، كما سجل مكانة متقدمة أيضاً بأفريقيا في هذا المضمار.
2. شهد السودان على مر العقود العديد من الانقلابات العسكرية التي نجح بعضها وفشل البعض الآخر أخرهم كان في 25 أكتوبر2021 وهو انقلاب على المسار الديمقراطي وليس السلطة الحاكمة.
3. إن الصراع الدائر في السودان في الوقت الراهن لا يمكن فهم ديناميكاته بمعزل عن السياق التاريخي للتفاعلات على مسرح الحياة السياسية السودانية، وكذا السياق التاريخي للدور السياسي للمؤسسة العسكرية في السودان، فمنذ استقلال السودان، تعاظم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، حيث حكم العسكريون البلاد لفترة تربو على النصف قرن، الأمر الذي كرس ظاهرة تسييس المؤسسة العسكرية، بحيث أصبحت النخبة العسكرية تحتكر السلطة والثروة في السودان. ولقد جاء تكوين قوات الدعم السريع من جانب الرئيس السابق عمر البشير خوفاً من انقلاب المؤسسة العسكرية عليه وحرصاً على وجود قوات تحدث نوعاً من التوازن مع قوات الجيش. وعليه فقد تفجر الصراع بين أفراد المكون العسكري حرصاً من كل طرف منهما على الحفاظ على مكتسباته السياسية والاقتصادية، دون الاضطرار للخضوع للطرف الآخر الذي يتوازن معه نسبياً إلى حد بعيد.
4. بالرغم من تركز أعمال العنف حول الخرطوم ودارفور إلى حد كبير، إلا أن هناك أجزاء أخرى من السودان تأثرت بشدة بالقتال الدائر بين الجانبين.، بما في ذلك ولايات كردفان الثلاث. ومع التقارب النسبي في الإمكانات والقدرات العسكرية لكل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، بوصفهما أكبر قوتين عسكريتين في السودان، يصبح الحديث عن انتصار حاسم وسريع لأحد الطرفين على الآخر أمراً في غاية الصعوبة ، ولعل هذا ما يعزز من احتمالات استمرار الصراع لفترة زمنية طويلة بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر سواء على الدولة بمؤسساتها أو على المجتمع.
5. لقد تم استهداف المدنيين بشكل مكثف سواء من قبل قوات الدعم السريع أو حتى القوات المسلحة السودانية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التصعيد لأعمال العنف، كما ا زد من حجم الخسائر المادية والبشرية التي منيت بها السودان.
6. أسفر الصراع عن تهجير ملايين المواطنين قسراً إلى دول جوار السودان بينما فر العديد من الأفراد لتجنب التعرض للأذى في تبادل إطلاق النار من الهجمات بين الفريقين المتصارعين. وفي ظل تعقد وتشابك التركيبة الإثنية بين السودان ودول جواره، فإن حالة عدم الاستقرار في السودان وما تبعها من أزمة إنسانية يمكن أن تمتد لدول الجوار، إنما يزيد من التوترات الإقليمية وينذر بصراعات محتملة في دول الجوار السوداني على المدى المتوسط أو الطويل.

7. إن قيام كلا الطرفين المتصارعين بإطلاق عمليات التعبئة وتجنيد الشباب من مختلف الجماعات في الصراع يهدد بنتائج كارثية، لا سيما بالنظر إلى تاريخ السودان الطويل في الصراعات والحروب الأهلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تصعيد التوترات بين مختلف الجماعات الإثنية المشكلة لشعب الدولة، مما يؤدي إلى زيادة أعمال العنف وامتدادها إلى جل أقاليم السودان، ومن ثم يؤدي إلى دخول السودان في حلقة مفرغة من العنف في ظل تصعيد الإجراءات والأعمال الانتقامية، الأمر الذي يزيد من اضطراب الوضع الأمني ويهدد بإطالة أمد الصراع.
8. تعرضت البنية التحتية الحيوية في السودان الأضرار بالغة، بما في ذلك المستشفيات والمنازل والبنية التحتية لتوليد الطاقة وتوزيعها وأنظمة معالجة المياه وإمداداتها و مرافق تصنيع الأغذية وشبكات الاتصالات. ولعل ذلك مرده إلى تركز المواجهات العسكرية في العاصمة الخرطوم، والتي تعد مقراً للأجهزة والسلطات الرسمية والمقر الرئيسي للبنوك والشركات الكبرى والبعثات الدبلوماسية، الأمر الذي أصاب أجهزة الدولة بحالة من الشلل والعزلة عن العالم الخارجي.
9. تفاقمت الأزمة الإنسانية القائمة في السودان، خاصة في ظل نقص الغذاء والمياه والإمدادات الطبية على نطاق واسع، فضلاً عن إصابة الكثير من المدنيين بجروح خطيرة أثناء الهجمات. ولقد ساهمت الاضطرابات الشديدة التي شهدتها السودان في ظل الاقتتال المتبادل بين الطرفين في تعثر خطة الاستجابة الإنسانية للسودان، ولا تزال هناك عقبات كبيرة أمام ضمان توصيل المساعدات إلى مستحقيها، الأمر الذي يعرض ملايين المواطنين وخاصة من النساء والأطفال لمخاطر انعدام الأمن الغذائي أو حتى للمجاعة.
10. بالرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض بعض العقوبات الاقتصادية على بعض الأفراد المنتمين لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع،وكذلك على بعض الشركات التابعة للجانبين، وذلك بهدف الضغط على طرفي الصراع لإجبارهم على الدخول في مفاوضات، إلا أن المتأمل لتصاعد الأحداث واستمرار أعمال العنف المتبادل بين الجانبين حتى بعد فرض العقوبات يدرك أن هذه العقوبات لم تحقق أهدافها المرجوة، ذلك أن هذه العقوبات قد تضعف من قدرات الأطراف المتصارعة بدرجات متفاوتة، ولكنها لا تعالج جذور الصراع، الأمر الذي قد يدفع أطراف الصراع إلى الالتفاف على تلك العقوبات بصور مختلفة والاستمرار في التصعيد.
11. يشكل الصراع السوداني بمساراته الحالية وحتى المستقبلية تجسيداً عملياً لمقولات نظرية الحروب الجديدة، ولعل من أبرزها إضعاف هياكل السلطة المركزية للدولة لاسيما بعد الانقلاب العسكري ضد المكون المدني للسلطة الانتقالية ممثلاً في حكومة عبد الله حمدوك في 25 أكتوبر عام 2021 ، فضلاً عن وجود أنشطة اقتصادية تدعم طرفي الصراع، إلى جانب صعوبة إخضاع الأطراف المتحاربة لقواعد القانون الدولي، لاسيما في ظل تمدد الصراع ودخول العديد من حركات التمرد والميليشيات المسلحة على خريطة التفاعل مع هذا الطرف أو ذاك من أطراف

الصراع وعليه فقد بات كل طرف ينظر إلى الصراع بوصفه صراعاً مصيرياً على الوجود والبقاء في لعبة السلطة السياسية، وبالتالي فإن هزيمة قوات الدعم السريع تعني نهايتها، كما أن هزيمة الجيش السوداني من شأنها وضع مكانته ودوره في الحياة السياسية على المحك.

12. يمكن القول أن الخطوة الأولى في وضع نهاية لهذه الحرب تتمثل في تعطيل -أو تجفيف- المنابع -الداخلية والخارجية- لتمويل هذه الحرب، واستخدام النفوذ الدولي من أجل قطع إمدادات الأسلحة والوقود عن الفصائل المتحاربة، مع تبني مبادرات سواء إقليمية أو دولية جادة تستهدف الوصول إلى تسوية شاملة للصراع ليس فقط وقف إطلاق النار- وتساهم في فتح آفاق جديدة يمكن أن تكون جاذبة للطرفين لإقناعهم بمكاسب التسوية السياسية للصراع، وبمشاركة كل الفاعلين السياسيين المدنيين والعسكريين في الحياة السياسية السودانية.

وعليه فإن المتأمل لمجريات الأمور في السودان في الوقت الراهن يدرك أن مستقبل الأوضاع في هذه الدولة يدور في فلك أربعة سيناريوهات يمكن عرضها على النحوالتالي:

السيناريو الأول: استمرار حالة الصراع وتعطيل مسيرة الانتقال إلى حكم مدني:

يعتبر الوضع الحالي في السودان بالغ التعقيد، حيث عادة ما تعجز الاستراتيجيات العسكرية التقليدية عن تمكين أحد الأطراف من هزيمة الطرف الآخر في ظل هذا النوع من الصراع، ولذا فحتى إذا عاد بعض رجال قوات الدعم السريع من المنتمين للمؤسسة العسكرية إلى مواقعهم التقليدية فإن ذلك سيعني تطور الصراع ودخوله في جولة جديدة يتعذر معها انتصار طرف على الآخر، الأمر الذي يجعل من الانتقال إلى حكم مدني أمراً في غاية الصعوبة، وينذر بالعديد من التداعيات الكارثية على أمن واستقرار المنطقة وعلى مستقبل الدولة والمجتمع في السودان. ولعل في تاريخ الصراعات والحروب الأهلية في السودان ما يرجح هذا السيناريو، كونها صراعات طويلة الأمد وبعضها استمرت لعدة عقود.

السيناريو الثاني: تمكن أحد الطرفين من هزيمة الطرف الآخر وحسم الصراع لصالحه:

بالنظر إلى التوازن النسبي في ميزان القوة بين الطرفين المتصارعين، فإن تحقيق هذا السيناريو يعد أمراً بعيد المنال، لا سيما في ظل نظرة كل طرف من الأطراف للصراع باعتباره صراعاً مصيرياً، وإذا كان الجيش يمتلك من الأسلحة الثقيلة ما يكسبه ميزة على قوات الدعم السريع، فإن الأخيرة لديها خبرات ذات بال في حروب المدن، وتمتلك من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ما يكسبها قدرات خاصة على المناورة وسرعة الحركة، الأمر الذي يجعل من حسم الصراع لصالح أحد الطرفين مسألة يصعب تحققها عملياً على أرض الواقع، خاصة وأنه بعد مرور أكثر من سبعة أشهر منذ تفجر الصراع وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة، لم يتمكن أي من الطرفين من إلحاق هزيمة تذكر بالطرف الآخر. وعليه، يصعب تصور هذا السيناريو في المستقبل المنظور، إلا حال حدوث انشقاقات في صفوف أحد الطرفين، الأمر الذي يهدد قدرته على الاستمرار ويحسم الصراع لصالح الطرف الآخر.

السيناريو الثالث: التوصل إلى تسوية سياسية تراعي مصالح الأطراف المختلفة:

إن المتابع لتطورات الصراع في السودان، وكذلك لمواقف أطراف الصراع أثناء المحادثات يدرك أن التوصل إلى تسوية سياسية في ظل هذه الظروف يبدو أمراً في غاية الصعوبة، لا سيما في ظل تعثر الوصول إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار بين الجانبين على النحو السالف بيانه. وهنا يمكن القول إن تحقق هذا

السيناريو يبدو مرهوناً ببعض الظروف والتطورات التي يمكن أن تدفع الطرفان للدخول في مفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، لعل من أبرزها إنهاك قوى الطرفين نتيجة المواجهات العسكرية المتبادلة والخسائر المادية والبشرية الناجمة عنها، واقتناع كل منهما بصعوبة إلحاق هزيمة بالطرف الآخر ومن ثم صعوبة الانتصار أو حتى تحقيق إنجاز عسكري في هذه المواجهة، ولذا يصبح لا بديل أمامهما سوى التفاوض، الأمر الذي يسمح بإجراء مفاوضات جادة بين الطرفين، شريطة وجود ضغوط دولية حقيقية تضمن التزام الطرفين بوقف إطلاق النار كما تضمن الالتزامات بالاستمرار في

المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تضع نهاية لهذه الحرب.

السيناريو الرابع: سيناريو تفكك وتقسيم السودان:

يمثل هذا السيناريو الوجه المتشائم لما قد يسفر عنه الصراع الدائر في السودان وما يشهده من تطورات متلاحقة وتصعيد للأحداث على أرض الواقع. وفي ظل المشهد المضطرب والصراع المحتدم في السودان حالياً، يمكن القول إن هذا السيناريو ليس مستبعداً لا سيما في ظل الانقسامات التي تشهدها السودان بالفعل في مختلف الولايات وبخاصة في دارفور والخرطوم، وذلك على غرار الأوضاع في ليبيا. ويعتبر هذا السيناريو هو الأسوأ بالنظر إلى ما سيترتب عليه من خلق حالة من عدم الاستقرار تمتد لتصل آثارها السلبية إلى دول الجوار السوداني في منطقة القرن الأفريقي وبخاصة الدول التي تواجه أزمات داخلية وهشاشة أمنية بالفعل مثل جنوب السودان وتشاد.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1. إن استمرار المواجهات العسكرية بين كل من قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع لن يحقق مصلحة أي طرف منهما في مقابل الآخر، بل على العكس فمن المنتظر أن يضيف إلى رصيد الخسائر البشرية والمادية في الأرواح والممتلكات والمنشآت، كما سيزيد من تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يشهدها السودان في الوقت الراهن.
2. يظل الحوار هو الخيار الأفضل، وذلك بغية التوصل إلى تسوية سياسية تقرب بين كافة القوى المدنية والعسكرية النشطة على الساحة السياسية السودانية في الوقت الراهن.
3. بحث ودراسة سبل التوصل إلى صيغة أو مبادرة سياسية لتسوية هذا الصراع الدامي، وتحت مظلة دولية تضمن عدم اختراق التزامات كافة الأطراف ، بما يحقق مصلحة الشعب السوداني في المقام الأول ويضع حداً للمواجهات الدامية التي خلفت آثاراً كارثية تهدد استقرار المنطقة بالكامل.

الهوامش:

(1) محمود قلندر، السودان ونظام الفريق عبود17نوفمبر 1958م-21 أكتوبر1964م،ط1،دار عزه للنشر والتوزيع،2012م،ص32-29.

(2) جمال الشريف، الصراع السياسي على السودان،2008-1840م،ط1، دار المصورات، الخرطوم،2009م،ص829

(3) محمد قلندر، مرجع سابق،ص103-87.

(4) مصطفي سري، تاريخ الانقلابات في السودان من عبود1958 إلى نميري فالبشير،جريدة الشرق الأوسط،2012م العدد 12414.

(5) المرجع نفسه

(6) أمين التوم، مواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية 1914ــ 1969م، ط1، الدار السودانية للنشر، الخرطوم، 2004م، ص218-214

(7) أمين التوم، مصدر سابق،ص219؛ بشير محمد سعيد، الزعيم الأزهري وعصره،ط1، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة،1990م،ص473.

(8) خضر حمد ، مذكرات خضر حمد، الحركة الوطنية السودانية الاستقلال وما بعده،ط2،مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان،2014م، ص372

(9) مصطفي سري، مرجع سابق.

(10) أماني طويل، المكونات العسكرية السودانية، الإشكاليات والمسارات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2021م.

(11) المرجع نفسه.

(12) مصطفي سري، مرجع سابق.

(13) ندي محمد إبراهيم الموافي،الإنقلابات العسكرية في السودان وآثرها على المسار الديمقراطي،المركز الديمقراطي ،متاح على الرابط التالي https"democrticac.de

(14) مصطفي سري، مرجع سابق.

(15) ندى محمد إبراهيم الموافي، مرجع سابق.

(16) أماني طويل، مرجع سابق.

(17) مصطفي،مرجع سابق.

(18) مصطفي سري، مرجع سابق.

(19) المرجع نفسه.

(20) شيماء محي الدين،الصراع في السودان الأسباب التداعيات المالآت المستقبلية،مجلة الدراسات الأفريقية،مجلد46،عدد1،ج1،يناير 2024م،ص352.

(21) المرجع نفسه،ص352.

(22) الحارث الحباشنة بي بي سي نيوز عربي: **البرهان وحميدتي: هل يمكن للخلافات بين الجانبين في السودان أن تتطور إلى مواجهة مسلحة؟"**، 12 أبريل2023م.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65228465/ accessed 26/ 08/ 2023

(23) الجزيرة،الجيش السوداني يتهم(الدعم السريع) بتحرك قوات في العاصمة والولايات دون إخطار12/4/2023م متاح على الرابطaljazeera.net

(24) سكاي نيوز عربية تدهور أمني مريع في دارفور وإعلان حالة الطواري،11/أبريل 2023م ، متاح على الرابط التالي: Skynewsarabia.com

(25) شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص353-352.

(26) خميس عبد الله أبكر(1964-2023م): ولد في ولاية غرب دارفور في السودان،كان سياسياً سودانياً ناشطاً وقائداً سابقاً للجيش، ترأس أبكر فيصلاً كان جزءًا من حركة تحرير السودان والتي قاتلت الجيش والميليشيات العربية(ربما في ذلك الآن أجزاء من قوات الدعم السريع) خلال حربة في دارفور، وفي عام 2021م وقع اتفاق سلام مع الحكومة السودانية ليصبح حاكماً غرب دارفور 2021-2023م،توفي في يوم 14يونيو2023م، متاح على الرابط https://ar.wiki-pedia.org/wiki/ %D8 %AE %D9 %85 %D9 %8A %D8 %B3_ %D8 %A3 %D8 %A8 %D9 %83 %D8 %B1

(27) المكتب الصحفي لحكومة غرب دارفور،الاثنين 10/أبريل 2023م إعلان حالة الطواري في ولاية غرب دارفور؛ أخبار السودان،إعلان حالة الطواري وحظر التجوال بغرب دارفور 11/4/2024م.

(28) الحارث الحباشنة بي بي سي نيوز عربي: **البرهان وحميدتي: هل يمكن للخلافات بين الجانبين في السودان أن تتطور إلى مواجهة مسلحة؟"**، 12 أبريل2023م.

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65228465/ accessed 26/ 08/ 2023

(29) القوات المسلحة السودانية أنشئت في عام1925 م وشاركت وحدات منها في الحرب العالمية الثانية، ولها عقيدة قتالية تقوم على أساس الدفاع عن الوطن والحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية ونظام انضباط عسكري صارم وتقوم بمهام مدنية تتمثل في تقديم المساعدات أثناء الكوارث الطبيعية وحفظ الأمن في حالة الأوضاع الأمنية المضطربة. سن الخدمة العسكرية 18 عام. وقد خاض معارك لمده تزيد عن 50عاما في الحرب الأهلية في جنوب السودان من أغسطس / آب عام 1955 وحتى 2005 م والتي انتهت بتوقيع إتفاقية نيفاشا للسلام.ايضا ساهمت قوات دفاع السودان في الحرب العالمية الثانية .. وكذلك ساهمت القوات المسلحة السودانية في حرب أكتوبر العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣م، تتكون البنية التحتية للقوات المسلحة السودانية من قوة عسكرية كبيرة تتمثل في مصانع للمدرعات والآليات الثقيلة ومصانع للأسلحة والذخائر وموارد بشرية تشمل أفراد مدربون في عدة مجالات ذات صلة

بالنشاط العسكري والحربي؛ متاح على الرابط التالي
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %82 %D9 %88 %D8 %A7 %D8 %AA_ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %85 %D8 %B3 %D9 %84 %D8 %AD %D8 %A9_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B3 %D9 %88 %D8 %AF %D8 %A7 %D9 %86 %D9 %8A %D8 %A9

(30) **عبد الفتاح البرهان عبد الرحمن البرهان**)مواليد 11 يوليو 1960 في قرية قندتو بولاية نهر النيل؛ شمال السودان)؛ سياسي وعسكري سوداني، يرأس حاليًا المجلس السيادي السوداني، وهو أعلى منصب سياسي في السودان ما بعد نجاح الثورة السودانية، وهو المنصب الذي يقوم مقام رئاسة الدولة ضمن فترة انتقالية جرى الاتفاق عليها بين الأطراف السياسية السودانية. قبل تولي هذا المنصب في أغسطس2019 م، كان البرهان رئيسًا فعليًا لدولة السودان بصفته رئيسًا للمجلس العسكري الانتقالي، خلفًا لوزير الدفاع أحمد عوض بن عوف الرئيس السابق للمجلس الذي استقال من منصبه في 12 ابريل 2019، إلا إن ولاية البرهان على المجلس انتهت بحلّه عند تشكيل المجلس السيادي السوداني في 21 أغسطس 2019م على الصعيد العسكري، تقلّد البرهان مناصب عدّة، منها: المفتش العام للقوات المسلحة السودانية، وهوَ القائد السابق للقوات البرية للجيش السوداني.متاح على الرابط
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %B9 %D8 %A8 %D8 %AF_ %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %81 %D8 %AA %D8 %A7 %D8 %AD_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A8 %D8 %B1 %D9 %87 %D8 %A7 %D9 %86

(31) **قوات الدعم السريع** هي مليشيا شبه عسكرية مشكّلة ومكوّنة من مليشيات الجنجويد التي كانت تقاتل نيابة عن الحكومة السودانية خلال الحرب في دارفور، كانت تُدار قوات الدعم السريع من قِبل جهاز المخابرات والأمن الوطني وهذا الأخير يقبعُ تحت قيادة القوات المسلحة السودانية. تأتمر قوات الدعم السريع بأمرِ محمد حمدان دقلو المعروف أيضًا باسمِ حميدتي الذي برزَ بعدَ سقوط نظام البشير وصارَ في وقتٍ لاحق نائب رئيس المجلس العسكري الذي ينوي قيادة البلاد في الفترة الانتقاليّة. خلال الاحتجاجات السودانية في عام 2019؛ وبعدَ الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش والذي مكّنه من الوصول للسلطة؛ صارَ لقوات الدعم السريع صلاحيات أكبر ولعبت الدور الأبرز في القمع العنيف للمتظاهرين المؤيدين للديمقراطية. إلى جانب قوات الأمن الأخرى؛ نفذت قوات الدعم السريع مجزرة القيادة العامة في يونيو/ 2019 والتي راحَ ضحيّتها أكثر من 100 شخص من المُعتصمين العُزَّل في العاصِمة وفي 6 /سبتمبر 2023 بعد تمرد قوات الدعم السريع على القوات المسلحة السودانية والقتال ضدها، صدر مرسوم رسمي يحل قوات الدعم السريع، وينهي القانون الذي تشكلت بموجبه متاح على الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D9 %82 %D9 %88 %D8 %A7 %D8 %AA_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AF %D8 %B9 %D9 %85_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B3 %D8 %B1 %D9 %8A %D8 %B9

(32) **الفريق أول محمد حمدان دقلو**: ويُلقب بـ **حميدتي**)من مواليد 1975م وهو من قبيلة الرزيقات من رفاعة من جهينة) هوَ قائد قوات الدعم السريع في السودان منذ 2010م. برزَ اسمهُ في حرب دارفور عندما ساهمت حكومة البشير في تسليح قواته ولاحقا انشائها و وضع قانون لها عام 2013م على الرغم انها لا تمتلك تدريباً نظامياً بما فيهم قائدها محمد حمدان و ربطت اسم تلك القوات (الجنجويد) بجرائم الإبادة الجماعية و التهجير القسري للقبائل غير العربية غرب السودان. لاحقا ارتبطت قواته ايضاً بالحرب في اليمن و تلقت أموال طائلة نظير ذلك مما إدى إلى وصفها بالمرتزقة من غالبية السودانيين أنفسهم، خلال الثورة السودانية التي اندلعت في 19 ديسمبر/ من عام2018 م والتي أسقطت الرئيس عمر البشير الذي ظل يحكمُ البلاد لما يزيد عن ثلاثة عقود. شغل منصب نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبد الفتاح البرهان بعد الإطاحة بالمشير عمر البشير. كانت قوات الدعم السريع عائقا للانتقال السلمي للسلطة و مدنية الدولة و سيادة القانون وكانت من أشهر مطالبات ثورة ديسمبر السودانية إسقاط نظام البشير، وتشكيل حكومة مدنية، وعودة الجيش للثكنات و حل قوات الجنجويد. اختلف حميدتي لاحقًا مع عبد الفتاح البرهان بسبب خطة دمج الدعم السريع في جيش واحد، وأعلن التمرد على الجيش السوداني في 15 أبريل 2023 وقد وصف حربه بأنها ضد الإسلاميين المتطرفين ولتحقيق الديمقراطية والحكومة المدنية؛ لكسب ود الولايات المتحدة والغرب، على الرغم من نهج أفراد تلك القوات من القتل خارج نطاق القانون، لاغتصاب، سرقة المال العام متمثلا في مقدرات السودان من الذهب و احتلال بيوت وأموال المواطنين، تخريب المؤسسات الوطنية بما فيها متحف السودان القومي، تهريب المخدرات. بالإضافة إلى عدم مهنية تلك القوات فقد تمت إضافة عدد مقدر من المرتزقة الأجانب الى صفوفها من النيجر و مالي و تشاد. كان محمد حمدان حميدتي المسؤول عن اسوأ أزمة و حرب في تاريخ السودان الحديث، انظر سلمان محمد أحمد سلمان، قوات الدعم السريع النشأة والتمدد والطريق إلى حرب أبريل 2023م،ط1، مركز أبحاث السودان،2023م،ص61-1.

(33) **عمر حسن أحمد البشير**): من مواليد 1 يناير 1944م (، و رئيس جمهورية السودان السابق(1989 - 2019) والقائد الأعلى السابق للقوات المسلحة السودانية ، ورئيس حزب المؤتمر الوطني. تخرج من الكلية الحربية عام 1967م، وصل إلى السلطة بانقلاب عسكري خططت له الجبهة الإسلامية القومية المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين في السودان حيث تمكنت من الإطاحة بالحكومة المدنية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي، وتولى عمر البشير

منصب رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني في 30 يونيو 1989م، وجمع بين منصب رئيس الوزراء ومنصب رئيس الجمهورية حتى 2 مارس 2017م عندما فصل منصب رئيس الوزراء وفقًا لتوصيات الحوار الوطني السوداني وعُين بكري حسن صالح رئيسًا للوزراء. وفي 26 أبريل 2010م أعيد انتخابه رئيسًا في أول «انتخابات تعددية» منذ تسلمه السلطة. وتعد فترة حكمه الأطول في تاريخ السودان الحديث، بعد احتجاجات واسعة في الشارع السوداني أعلن الجيش السوداني تولي المجلس العسكري برئاسة وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف مقاليد السلطة في 11 أبريل 2019م، مزيحا البشير عن رأس السلطة،انظر إلى الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %B9 %D9 %85 %D8 %B1_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %A8 %D8 %B4 %D9 %8A %D8 %B1

(34) سلمان محمد احمد سلمان، مرجع سابق،ص14-13.

(35) محمد منصور، المعادلات الصفرية.. الأبعاد الميدانية والعسكرية في اشتباكات السودان، المرصد المصري ،/20/ أبريل 2023م انظر إلى الرابط https://2u.pw/b5g6hx.

(36) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص355.

(37) نورهان سعيد أحمد،الصراع المسلح السوداني العوامل والتداعيات،ط1، مركز العربي الديمقراطي،برلين،2023م، ص20.

(38) تكونت(الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال (بادئ الأمر من سودانيين اختارو الانحياز إلى جنوب السودان في الحرب الأهلية، والتي كان يقودها الدكتور جون جرنج وبعد انفصال جنوب السودان وتكوين دولته المستقلة عام 2011 ، احتفظت الحركة بالاسم ذاته وأضافت له صفة الشمال ثم خاضت حروباً ضد حكومة الرئيس السابق عمر البشير في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق، وكان يقودها عبد العزيز آدم الحلو، و ينوب عنه مالك عقار، وفي الأمانة العامة كان يجلس ياسر سعيد عرمان. وفي عام 2017 ، انقسمت الحركة الشعبية شمال رأسياً إلى جناحين، ترأس أحدهما عبد العزيز آدم الحلو، وتركز ثقله العسكري والسياسي في جبال النوبة بكردفان، فيما ترأس الجناح الثاني مالك عقار، وتركز ثقله في منطقة النيل الأزرق ولكن لاحقاً وقعت مجموعة مالك عقار(اتفاق سلام جوبا) مع الحكومة الانتقالية، والذي حصل عقار بموجبه على عضوية مجلس السيادة الانتقالي، فيما شغل نائبه عرمان منصب مستشار سياسي لرئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك.ونشبت الأزمة بين الجناحين على خلفية الإجراءات التي تم اتخاذها في 25 أكتوبر عام 2021 ، حيث تمحل حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وعزل أعضاء مجلس السيادة المدنيين، فيما تم الإبقاء على قادة الحركات المسلحة؛ ومن بينهم مالك عقار، إلى جانب العسكريين في مناصبهم بالمجلس. لمزيد حول الحركة ومواقف الفصائل المختلفة انظر:

أحمد يونس **الحركة الشعبية لتحرير السودان تنقسم إلى حركتين**،18/ أغسطس/2022م https://rb.gy/kwp8d5

(39) صوات الهامش، مواطنين يغلقون طريق بارا- الأبيض- أمدرمان أمام قوات الدعم السريع، الخرطوم،23/يوليو 2023م، انظر شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص357.

(40) حركة العدل المساواة:تأسست حركة العدل والمساواة في دارفور عام 2001م، من عدد من أبناء قبيلة الزغاوة، وبدأت نشاطها العسكري في فبراير 2002م إلى جانب حركة تحرير السودان. وبدءاً من مارس مارس 2004م ، شهدت الحركة العديد من الانشقاقات في صفوفها، من بينها الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بقيادة جبريل عبد الكريم باري وخليل عبد الله، وحركة العدل والمساواة – القيادة الميدانية، وحركة العدل والمساواة جناح السلام.

(41) تأسست الحركة في البداية تحت مسمى "جبهة تحرير دارفور"، وكانت عضويتها قاصرة على بعض أبناء قبيلة الفور. وفي مارس عام 2003م ، تم تغيير اسم الحركة لتأخذ اسمها الحالي "حركة تحرير السودان" برئاسة عبد الواحد نور، وأصبحت أكثر انفتاحاً على القبائل الأخرى، بحيث باتت تضم أبناء من الفور والزغاوة و المساليت. وفي 28 أكتوبر عام 2005 م انقلب الأمين العام للحركة مني أركو مناوي على الرئيس عبد الواحد نور وانقسمت الحركة إلى فصيلين، وتتالت الانشقاقات في صفوف الحركة وانقسمت إلى عدة فصائل من بينها حركة تحرير السودان مجموعة (ال(19 وحركة تحرير السودان الموحدة بزعامة القائد أحمد عبد الشافي، وحركة جيش تحرير السودان برئاسة خميس أبو بكر متاح على الرابط التالي.
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D8 %AD %D8 %B1 %D9 %83 %D8 %A9_ %D8 %AA %D8 %AD %D8 %B1 %D9 %8A %D8 %B1_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B3 %D9 %88 %D8 %AF %D8 %A7 %D9 %86

(42) مني أركو مناوي الشهير بـ(مني(:مواليد 1968 مدينة كتم شمال دارفور هو سياسي سوداني شغل منصب الأمين العام لحركة تحرير السودان بجانب عبد الواحد محمد نور والقائد الميداني السابق لحركة جيش تحرير السودان إقليم دارفوروجبل مرة حيث انشق عن الحركة وانضم إلى حكومة الخرطوم وشغل كبير مساعدي الرئيس السوداني عمر البشير رابع أكبر منصب في الرئاسة تقنيا بحسب الدستور ورئيس سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية. اشتهر كقائد ميداني وكانت له علاقات وثيقة بالنظام الإريتري وله مساعي في قضية دارفور، أعلن عن اختفائه لفترة في 24 يونيو 2008 في دارفور ثم عاد إلى الحكومة المركزية متاح على الرابط التالي
https://ar.wikipedia.org/wiki/ %D9 %85 %D9 %86 %D9 %8A_ %D9 %85 %D9 %86 %D8 %A7 %D9 %88 %D9 %8A

(43) **سكاي نيوز العربية**: دارفور حركات مسلحة تنضم للدعم السريع وقادتها يؤيدون الجيش16/ نوفمبر/2023م متاح على الرابط https://www.skynewsarabia.com

(44) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص359.

(45) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص360.

(46) المرجع نفسه،ص360.

(47) ACAPS: **Sudan conflict**: briefing note, 19 April 2023, available at : https://reliefweb.int/report/sudan/acaps-briefing-note-sudan-conflict-19-april-2023/ accessed 12/ 05/ 2023.

(48) شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص361.

(49) الجزيرة: **استمرار القتال في السودان مع إعلان تمديد الهدنة 3 أيام**، متاح على الرابط التالي: https://shorturl.at/hsJKY/ accessed 12/ 05/ 2023.

(50) المصدر السابق.

(51) سي ان ان العربية: **السعودية وأمريكا توضحان أهمية اتفاق وقف إطلاق النار**، متاح على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/05/24/saudi-arabia-andamerica- explain-the-importance-of-the-cease-fire-agreement-in-sudan/ accessed 25/ 06/ 2023

(52) تقديرات المستقبل: **"استمرار التصعيد: دلالات قرارات البرهان بإقالة حميدتي من مجلس السيادة السوداني** (أبو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد، 1819 ،22 مايو 2023م،ص1

(53) شيماء محي الدين،ص364.

(54) المرجع، السابق،ص365.

(55) رانيا حسين خفاجة: "تسوية الأزمة السودانية الفرص والتحديات"، في **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ملحق تحولات استراتيجية، العدد(233)، ص 27

(56) حسنين توفيق ابراهيم: **"الحرب في السودان: سيناريوهات قاتمة وتداعيات كارثية"**، (القاهرة:، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يونيو 2023)، ص ص6- 4 متاح على الرابط التالي:
https://acpss.ahram.org.eg/media/News/2023/6/13/2023-638222699517478662-747.pdf/ accessed 1/ 10/ 2023.

(57) International Crisis Group: **"Stopping Sudan's Descent into full- blown civil war"**, (Brussels: International Crisis Group, 20 April 2023).

(58) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص369.

(59) أسامة أبو بكر: الميليشيات المسلحة ومعضلة التحوّل المدني الديمقراطي في السودان، ص 5 متاح علي الرابط التالي:
.https://s3.eu-central-1.amazonaws.com/storage.arabreform

(60) الحرة: **جنرالا السودان يتصارعان.. كيف تفجر الخلاف بين البرهان وحميدتي؟**
.https://shorturl.at/pCDM3/ accessed 1/ 05/ 2023

(61) عمر عبد الظاهر: **تحديات معقدة: السيناريوهات الثلاثة أمام الاتفاق الإطاري في السودان**
https://shorturl.at/cdqyQ/ accessed 12/ 06/ 2023

Ahmed Soliman and Yusuf Hassan: **Resolving Sudan's crisis means Removing those fighting**

(62) https://www.chathamhouse.org/2023/04/resolving-sudans-crisis-meansremoving- those-fighting/ accessed 10/ 06/ 2023

(63) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص373.

(64) أسامة أبوبكر،مرجع سابق،ص7.

(65) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص376-375.

(66) المرجع نفسه،ص337.

(67) وحدة مكافحة العنف ضد المرأة في السودان) (cvam هي وحدة تأسست بقرار من مجلس الوزراءا لسوداني في عام 2005 وهي تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. وتتمثل ولايتها، من بين أمور أخرى، في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

(68) شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص 378

(69) المرجع نفسه،ص339.

(70) سودان تربيون: **الخرطوم ترفض مساعٍ "غربية" لإجراء تحقيق أممي في انتهاكات الحرب**: متاح على الرابط:
.https://sudantribune.net/article277980/accessed 20/ 10/ 2023

(71) أخبار الأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان يعتمد قراراً بإنشاء بعثة مستقلة لتقصي الحقائق في السودان متاح على الرابط التالي:
https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124687/accessed 11/ 10/ 2023

(72) محمد أمين ياسين: مجلس حقوق الإنسان يعتمد لجنة تقصي حقائق الحرب في السودان،12/ 10/ 2023م متاح على الرابط التالي:
https://rb.gy/7aw144/ accessed 14/ 10/ 2023

(73) شيماء محي الدين،مرجع سابق،ص381.

(74) أسامة أبوبكر، مرجع سابق،ص4

(75) حمدي عبد الرحمن حسن: **تأثير الفراشة: الصراع في السودان ومعضلة الاستقرار الإقليمي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو 2023)، متاح على الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/20897.aspx/ accessed 25/ 06/ 2023.

(76) المرجع نفسه.

(77) سمر الباجوري: **"تدهور مضاعف: كيف تعمق تكلفة الحرب أزمات الاقتصاد السوداني"**، (أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحليلات، التحولات الاقتصادية، مايو 2023م متاح على الرابط التالي:https://rb.gy/mycie/ accessed 30/ 09/ 2023.

(78) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص385-384.

(79) المرجع نفسه،ص385.

(80) نورهان سعد أحمد، مرجع سابق،ص23.

(81) شيماء محي الدين، مرجع سابق،ص386.

أثر ممارسات الإدارة الإستراتيجية على الأداء المؤسسي بالمنظمات الطوعية بجمهورية السودان (دراسة حالة منظمة مشكاة الخيرية في الفترة من 2017 – 2022م)

د. أماني سليمان أحمد

د. أحمد إدريس عبده

أستاذ مشارك- قسم إدارة الأعمال – كلية إدارة كلية الأعمال
جامعة نجران - المملكة العربية السعودية
أستاذ مساعد – قسم إدارة الأعمال
جامعة نجران المملكة العربية السعودية

المستخلص:

تناولت الدراسة أثر ممارسة الإدارة الإستراتيجية على الأداء المؤسسي بالمنظمات الطوعية بالتطبيق على منظمة مشكاة الخيرية بجمهورية السودان الديمقراطية. وهدفت للتعرف على مدى أثر إعداد وتنفيذ الإستراتيجية على الأداء بالمنظمات الطوعية. وللتحقق من صحة الفرضيات تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي ووصف الموضوع وتحليل نتائج الاستبيان للحالة موضوع الدراسة، والتي تم تطبيقها على عينة مكونة من ستة وسبعين (76) من العاملين في كل المستويات الإدارية بالمنظمة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها وجود قصور في ممارسة الإدارات لأدوارها الرقابية على تنفيذ الخطة الإستراتيجية، وافتقادها للنظم الرقابية التي ترتبط بتقييم واضح ومكتوب، وعدم استخدام العديد من الإدارات لمؤشرات واضحة لمراقبة تنفيذ وتقييم خطتها الإستراتيجية، كما لا تعتمد المنظمة على إجراء تقييم خارجي لتقييم أدائها في تنفيذ الخطة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تفادي وجود أي قصور في ممارسة الإدارات لأدوارها الرقابية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية، الاهتمام ببناء نظم رقابية ترتبط بتقييم واضح ومكتوب لجميع العاملين بضمان رفع كفاءة الأداء المؤسسي، ضرورة التركيز على إجراء تقييم خارجي من قبل المنظمة لتقييم أدائها في تنفيذ الخطة، والاستفادة من نتائج التقييم في تطوير عملها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإستراتيجية، الأداء المؤسسي، المنظمات غير الحكومية.

The impact of strategic management practices on the institutional performance of voluntary organizations in the Democratic Republic of the Sudan (A case study of Mishkat Charitable Organization in the period from 2017-2022AD)

Dr Amani Suliman Ahmed Suliman

Dr.Ahmed Edris Abdu Edris

Abstract

The study dealt with the impact of the practice of strategic management on the institutional performance of non-governmental organizations by applying to the Mishkat Charity Organization. The study aimed to identify the impact of the preparation and implementation of

the strategy on the performance of non-governmental organizations. The study followed the descriptive analytical method, and the statistical method. The researcher used the survey form as a tool for data collection, and it was applied to a sample of (76) employees at all administrative levels in the organization. Among the most important results are the shortcomings in the departments' exercise of their oversight roles over the implementation of the strategic plan, their lack of control systems that are linked to a clear and written evaluation, and the failure of many departments to use clear indicators to monitor the implementation and evaluation of their strategic plan, and the organization does not rely on an external evaluation to assess its performance in implementing the plan.The study recommended a number of recommendations, including the need to avoid any shortcomings in the departments' exercise of their oversight roles to implement the strategic plan, interest in building control systems linked to a clear and written evaluation of all employees to ensure raising the efficiency of institutional performance, the need to focus on conducting an external evaluation by the organization to evaluate its performance in implementing the plan , and benefit from the results of the evaluation in the development of its work.

Keywords: strategic management, institutional performance, non-governmental organizations.

مقدمة:

إن أكثر ما يميز العصر الحاضر الحالي هي السرعة الهائلة في التقدم العلمي والتكنولوجي، وهذا التقدم لم يكن ليصل إلى هذا الحد إلا من خلال الجهود الكبيرة التي تبذل في مجال التحسين والتطوير والتجويد، فالإدارة تعتبر أداة اساسية لهذا التقدم، بل هي التي تعمل على تطويره المؤدي الى الرفاهية، وذلك باستغلال الطاقات المتوفرة في الاتجاه المرغوب فيه إلى أقصى حد ممكن، فما التقدم الحضاري والعمراني والصناعي في الدول المتقدمة إلا بفضل الإدارة الناجحة وأساليبها الحديثة. فالإدارة الإستراتيجية بشكلها العام تمتاز بدورها في نجاح أي عمل، فهي عملية إنسانية تستهدف التعاون والتنسيق بين الجهود البشرية بالشكل الذي يمكّنها من استغلال ما لديها من إمكانيات وما يتوفر لديها من وسائل وتقنيات لتحقيق أهداف محدودة بأقل وقت وتكلفة، وينظر إلي الإدارة الناجحة والي جهود الإداريين وفعاليتهم على أنها من أهم العوامل التي يعزى اليها تقدم المجتمعات أو فشلها، فقد ثبت أن نجاح أي مشروع يتوقف بالدرجة الأولى على نوعية الإدارة التي تسوده، الأمر الذي أدى إلى اعتبار التقدم الإداري معيارا يعتد به على الحكم بتقدم الأمم ورقيها. فحتى تحقق المنظمات أهدافها فإنها تحتاج إلى إدارة فاعلة تنظم نشاطها وتنسق جهود أفرادها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. أن المنظمات الخيرية والإنسانية عموما وخاصة السودانية منها

تحتاج إلى إدارة استراتيجية ناجحة متميزة تشرف على كل نشاطاتها، بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة المنشودة بأعلى كفاية وأقل جهد وقت وتكلفة، لذلك فإدارة المنظمات المتطورة والعصرية والمواكبة للتطوير يجب ألا يبقي نظامها الإداري نظاماً روتينياً جامدا بل يجب عليها استعمال الأساليب الإدارية الحديثة والمتطورة والتي تساعدها على الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها وتنشدها.

فالإدارة الإستراتيجية من الأساليب الإدارية الحديثة التي تساعد الإدارة العامة على تحديد التوجهات طويلة الأجل للمؤسسة، وعلى التصميم المناسب والتنفيذ الدقيق والتقييم المستمر للاستراتيجية الموضوعة، وتتكون هذه العملية من عدة عناصر متكاملة وهي: تحديد الرسالة من الأهداف، ومجالات الأعمال، ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات وتقييمها. فعليه فهي مسئولة عن عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، لإنجاز الأهداف المحددة، بل هي" فن وعلم تكوين القرارات الوظيفية وتنفيذها وتقويمها بما يمكن المنظمة من بلوغ أهدافها بتطبيق هذا الأسلوب الإداري الحديث».

مشكلة البحث:

في ظل بيئة تتميز بعدم الاستقرار والثبات وتسارع وتيرة التغيرات على كافة الاصعدة تعاني العديد من المنظمات غير الحكومية من عدم القدرة على إدارة نفسها بأسلوب إداري هادف وواعى يمكنها من تجاوز واقعها المثقل بالكثير من المشاكل والتحديات وينقلها الي مرحلة متقدمة تمكنها من زيادة فرص بقائها ونجاحها في تحقيق أهدافها وضمان قيامها بالأدوار المناطة بها علي أكمل وجه، ولعل الأمر يعود إلى وجود قصور في عدم تطبيق الإدارة الاستراتيجية بصورة مثالية. وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر ممارسات الادارة الاستراتيجية على الأداء المؤسسي للمنظمات غير الحكومية؟

1. ما مستوى تأثير درجة وضوح المفهوم العلمي للإدارة الاستراتيجية على أداء المنظمات الطوعية؟
2. إلى أي مدى يؤثر إعداد الاستراتيجية على أداء المنظمات؟
3. ما أثر صياغة الاستراتيجية على الأداء المؤسسي للمنظمات الطوعية؟
4. ما أثر تنفيذ الاستراتيجية على الأداء المؤسسي للمنظمات الطوعية؟
5. ما مستوى العلاقة بين متابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية وأداء المنظمات الطوعية؟
6. الى أي مدى تؤثر الرقابة الاستراتيجية على الأداء المؤسسي للمنظمات الطوعية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في محاولة الكشف عن أثر ممارسات الإدارة الاستراتيجية على أداء المنظمات الطوعية. وتتفرع عنه الأهداف التالية:

- قياس أثر درجة وضوح المفهوم العلمي للإدارة الاستراتيجية في أداء المنظمات الطوعية
- بيان أثر صياغة الإستراتيجية على الأداء المؤسسي للمنظمات الطوعية.
- إظهار أثر تنفيذ الإستراتيجية على الأداء المؤسسي للمنظمات الطوعية.
- الكشف عن أثر الرقابة الإستراتيجية على الأداء المؤسسي للمنظمات الطوعية.
- دراسة تأثير متابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية على أداء المنظمات الطوعية
- تقديم مقترحات **قد** تساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات تجاه تحسين أداء المنظمات الطوعية.

فرضيات البحث:

تحاول هذه الدراسة قياس الفرضية الرئيسية والتي تنص:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات الإدارة الاستراتيجية وأداء المنظمات الطوعية.

كما تحاول دراسة الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة وضوح المفهوم العلمي للإدارة الاستراتيجية وأداء المنظمات الطوعية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صياغة الاستراتيجية وأداء المنظمات الطوعية.
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تنفيذ الإدارة الاستراتيجية واداء المنظمات الطوعية.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متابعة وتقييم الخطة الإستراتيجية وأداء المنظمات الطوعية.
5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الاستراتيجية واداء المنظمات الطوعية.

أهمية البحث:

تعود أهمية موضوع البحث الى مدى مفهوم الإدارة الاستراتيجية والتي تفرض ضرورة الاهتمام بها كسلوك إداري أساسي يتوجب على المديرين في الإدارة العليا ممارستها باعتبارها بعدا هاما من الأبعاد والمهارات الشخصية لهم، حيث ينبغي قياسها لديهم عند تقييمهم وعند تقييم نجاح أو فشل المنظمات التي يديرونها ذلك لأن هذا البعد يعكس مدى تمتعهم بخاصية التفكير الاستراتيجي. لاسيما وأن هناك من يعتقد بان الادارة الاستراتيجية هي نتاج التفكير الاستراتيجي. وبما إن قطاع المنظمات الطوعية أضحى قطاعا له وزنه ضمن المنظومة المؤسساتية في المجتمع كقطاع مهم وأساسي لهذا النوع من المنظمات. فالأهداف التي يسعى هذا القطاع لتحقيقها يوجب على الباحثين الانتباه إلى دراسة هذا القطاع من زوايا عديدة تساهم في إثراء المعرفة به سواء من داخله أو خارجه. الامر الذي ينتفع به العاملون بالقطاع الطوعي عامة والمستوى القيادي فيه خاصة من خلال إثراء معرفتهم بمفهوم الادارة الاستراتيجية وأبعادها، والذي قد يساهم في رفع مستوى أداءهم الإداري الاستراتيجي.

منهج البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي لتحليل بيانات الدراسة.

الإطار الزماني: في الفترة من 2017 – 2022م

الإطار المكاني للدراسة: يتم الدراسة على العاملين بمنظمة مشكاة الخيرية - السودان

الدراسات السابقة:

دراسة (أبو قناية، الطيب،2005) هدفت للتعرف على درجة الممارسة الفعلية والتطبيق لأساليب الإدارة الاستراتيجية بالمنشآت السودانية، وأثر ذلك على تطوير أداء وفعالية المنشآت من حيث العلاقة بين الممارسة وتحسين الأداء. وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر سلبا في تطبيق الإدارة الاستراتيجية. وتوصلت الى أن هناك اختلاف في مستوى التطبيق والممارسة لأساليب الاستراتيجية حسب الخصائص التنظيمية للمنشآت من حيث نوع الملكية (حكومية، خاصة، مشتركة)، كما أظهرت الدراسة مجموعة العوامل والعقبات التي تحد من ممارسة واستخدام أساليب الإدارة الاستراتيجية في كثير من منشآت الأعمال السودانية أهمها نقص

الوعي بأهمية ودور الإدارة الاستراتيجية، وعدم معرفة وإلمام القيادات الإدارية بأساليب ومفاهيم الاستراتيجية. وقدم الباحث في نهاية الدراسة عددا من التوصيات من أهمها التأكيد على أهمية التركيز لرفع مستوى الممارسة للإدارة الاستراتيجية وتعميق مفاهيمها لدى القيادات بكافة المستويات.

دراسة (سلطين، 2006):

هدفت للتعرف على الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الاعمال، وكانت أهم نتائجها: ان هناك عددا محدودا جدا من مدراء المنظمات لديهم معلومات عن مفهوم الإدارة الإستراتيجية ومكوناتها، ووجود قصور كبير في عملية تحليل البيئة الداخلية والخارجية في المنظمات قيد البحث، عدم وجود مديرين ذوى خبرة في مجال تصميم الاستراتيجيات لدى المنظمات، عدم مشاركة المديرين في المستوى الوظيفي في إدارة الاستراتيجيات.

دراسة (الطوير ،2017):

هدفت للتعرف على الإدارة الاستراتيجية ودورها في رفع أداء الهيئة العامة للشباب والرياضة الليبية، وتوصلت الى عدم تبني أسلوب الإدارة الإستراتيجية بالشكل الصحيح في عمل الهيئة العامة للشباب والرياضة الليبية. وعدم توفر المعرفة التامة للعاملين بمفهوم الإدارة الإستراتيجية، وأن المؤسسة تمتلك رسالة استراتيجية ولكن هذه الرسالة غير منشورة بشكل جيد داخل المؤسسة، وختمت بعدد من التوصيات من أهمها يجب على الهيئة العامة للشباب والرياضة الليبية العمل بأسلوب الإدارة الإستراتيجية لما تقوم به من دور كبير في رفع مستوى الأداء الإداري.

دراسة (Nour ABORASS,2001):

أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات غير الحكومية في القرن الجديد: هدفت الدراسة إلى توفير خدمات عالية الجودة يسهل الوصول إليها، وتلبية احتياجات الجمهور، والاستفادة من الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية. أظهرت الدراسة وجود نقص في الإجماع حول اختيار أدوات الإدارة الاستراتيجية لتقييم أداء المنظمات غير الحكومية. واوصت دراسة بأن ينبغي زيادة فهم الدراسات الحديثة في الأدبيات، ويتطلب الأمر استكشاف دور الإدارة الاستراتيجية في أداء المنظمات غير الحكومية.

دراسة (Abdullahi Omar Mohamed,2021):

تأثير ممارسات الإدارة الاستراتيجية على الأداء التنظيمي في المنظمات غير الحكومية مقديشو-الصومال. كان الهدف الأول من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير صياغة الاستراتيجية على الأداء التنظيمي والهدف الثاني معرفة مدى تأثير تنفيذ الاستراتيجية على الأداء التنظيمي. الهدف الثالث معرفة كيفية تأثير تقييم الاستراتيجية على الأداء التنظيمي، وخلصت الدراسة الى أن صياغة وتنفيذ وتقييم الاستراتيجية لها تأثير إيجابي على الأداء التنظيمي في شركات الاتصالات المختارة في مقديشو بالصومال. وأوصت الدراسة بأن يجب على مديري المنظمات غير الحكومية تطبيق ممارسات الإدارة الاستراتيجية لزيادة أدائهم.

دراسة (Agaba Moses,202):

تأثير التنفيذ الاستراتيجي على الأداء التنظيمي في الجنوب الغربي لأوغندا، وكان الغرض من الدراسة هو دراسة تأثير التنفيذ الاستراتيجي على الأداء التنظيمي في منطقة كابالي - جنوب غرب أوغندا. توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ الاستراتيجية له علاقة موجبة بالأداء التنظيمي، كما اكدت على أن ممارسات الإدارة

الاستراتيجية (صياغة الاستراتيجية وتنفيذها وتقييمها) تؤثر بشكل ملحوظ وإيجابي على الأداء التنظيمي وتحديداً من حيث الربحية والإنتاجية والأداء التشغيلي. ومن هنا أوصت الدراسة بأن تتبنى الإدارة منهجيات الإدارة الاستراتيجية لتعزيز الأداء التنظيمي من خلال وضع أهداف واضحة، وتحسين عمليات اتخاذ القرار، وتحسين تخصيص الموارد، والتكيف مع التحولات البيئية، وتعزيز الإبداع، وضمان التماسك التنظيمي، وتنفيذ قياس الأداء.

دراسة (Qamrul Islam,2022):

تأثير ممارسات الإدارة الاستراتيجية على أداء الشركات الصغيرة والكبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، الهدف الرئيسي هو دراسة تأثير تنفيذ الاستراتيجية على الأداء التنظيمي في منظمات الأعمال الصغيرة والكبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لنتائج الدراسة فإن ممارسات الإدارة الاستراتيجية ترتبط بشكل إيجابي وكبير بالأداء. ونتيجة لهذا للبحث فقد خلص إلى أن الأداء الفعال يتطلب ادارة الاستراتيجية، وتخصيص الموارد الكافية لوضعها موضع التنفيذ من أجل تحقيق الأهداف.

أولاً: مفهوم الإدارة الاستراتيجية:

تعتبر الإدارة الإستراتيجية أحد المفاهيم المعاصرة والحديثة في الفكر الإداري، وذلك لما يقدمه هذا العلم من أفكار وأساليب جديدة لمواجهة التحديات والتغيرات المستمرة في بيئة أعمال المنشآت، ويعتبر الفكر أو المدخل الإستراتيجي، مهما وأساسيا لمنشآت الأعمال التي تهدف إلى الربح بجميع أحجامها وعلى مختلف فعالياتها وأنشطتها، وذلك بهدف تحسين مستوى أدائها الإستراتيجي. وتعرف الإدارة الإستراتيجية بأنها تمثل إعداد الاستراتيجيات التي يتم تبنيها والتخطيط لوضعها موضع التنفيذ (إدريس والمرسي 2003: ص22). فهي ترسم الاتجاه المستقبلي للمنظمة وبيان غاياتها على المدى البعيد، واختيار النمط الإستراتيجي المناسب لتحقيق ذلك في ضوء العوامل والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ثم تنفيذ الإستراتيجية ومتابعة تقييمها (السيد،3:1993). كما هي مجموعة القرارات والتصرفات التي تؤدي إلى وضع إستراتيجية أو عدة استراتيجيات فعالة تساعد على تحقيق أهداف المنشأة (غراب،26:1995). بذلك فهي مجموعة القرارات والنظم الإدارية التي تحدد رؤية ورسالة المنظمة في الأجل الطويل في ضوء ميزاتها التنافسية التي تسعى نحو تنفيذها من خلال دراسة ومتابعة الفرص والتهديدات وعلاقتها بالقوة والضعف التنظيمي وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة (John & Richard,p3).

إن الإدارة الإستراتيجية تمثل عمليات إدارية مستمرة شاملة موجهة نحو صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة، وهي أسلوب منهجي للأعمال في تعاملها مع الفرص والتحديات المختلفة (Thompson,2006: p73).

الإدارة الإستراتيجية تشتمل على تحليل، القرارات والأنشطة التي تقوم بها المنظمة لخلق ميزة تنافسية والمحافظة على بقائها واستمرارها (Gregory,2004: p8).

الإدارة الإستراتيجية خطة موحدة ومتكاملة وشاملة تربط بين المزايا التنافسية للمنظمة والتحديات البيئية والتي تم تصميمها للتأكد من تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة من خلال التنفيذ الجيد بواسطة المنظمة (W. Glueck & L. Jauch,1980: p5).

كما عرفت الإدارة الإستراتيجية بأنها مجموعة القرارات والتصرفات الإدارية التي تحدد الأداء طويل الأجل للمنظمة (Thomas,2002: p2).

من التعاريف السابقة يتضح أن الإدارة الإستراتيجية عبارة عن سلسلة من الإجراءات والخطوات والقرارات التي تهدف إلى زيادة قيمة المنظمة وزيادة قدرتها التنافسية وزيادة حصتها في السوق وذلك بزيادة قدرة المنظمة على التعامل مع البيئة الخارجية. غير ان موضوع البحث يهتم بمفهوم الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الطوعية غير الربحية وقد يستبعد صفة التنافسية الربحية، ولكن لابد من تبنيها الفكر الاستراتيجي لتحقيق أهدافها بمستوى الاتقان الاحسان.

الفرق بين الإدارة الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي:

يختلف مفهوم الإدارة الإستراتيجية عن التخطيط الإستراتيجي، فهما ليس وجهان لعملة واحدة ولا يمكن استخدامهما بصورة متبادلة تغني فيهما الواحد عن الآخر، وذلك للأسباب التالية (موسي،6:2005):

مهمة التخطيط بصورة عامة، تشغيليا كان أم إستراتيجيا هي أحد مهام المدير التي تشتمل أيضا على التنظيم والتوجيه والرقابة، ولذا فإن مصطلح الإدارة الإستراتيجية يعتبر أوسع نطاقا من التخطيط الإستراتيجي وله مدلولات إدارية أكبر.

التخطيط الإستراتيجي يعتبر جزءا من عملية الإدارة الإستراتيجية وهو يمثل المهام الثلاثة الأولى من مهام الإدارة الإستراتيجية (تحديد مجال عمل المنشأة وتطوير رؤية متكاملة بالنسبة لرسالتها وترجمة الرسالة إلى أهداف إستراتيجية محددة، إعداد إستراتيجية تحقق الأهداف الإستراتيجية، وتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية) وعليه فإن تنفيذ الإستراتيجية ومراقبة الأداء (الرقابة الإستراتيجية) تقعان خارج نطاق التخطيط الإستراتيجي.

المنظمات التي تتبنى أسلوب التخطيط الإستراتيجي غالبا ما تنجح في التخطيط لسلعها وأسواقها ولكنها تفتقر للإستراتيجيات والخطط اللازمة للقوى العاملة والتنظيم والبحوث والتطوير والمشتريات والإمدادات والتمويل والتغيير الاجتماعي والسياسي.

يتضح مما سبق أن الإدارة الإستراتيجية هي الأكثر شمولا بالنسبة لإدارة التغيير الذي تواجهه المنشأة من مصطلح التخطيط الإستراتيجي وهو جزء منها ويمثل أحد الأساليب المتاحة لإدارة المنشأة ضمن أساليب وآليات أخرى لتنفيذ التغيير الإستراتيجي المطلوب للاستجابة لعوامل التأثير في البيئة التي تعمل فيها المنشأة.

أهمية الإدارة الإستراتيجية:

الإدارة الإستراتيجية تختص بالشركات الصغيرة والكبيرة والقديمة والحديثة، بالرغم من اختلاف الجهد المبذول من شركة لأخرى، فالعمل الإستراتيجي عملية طويلة ومعقدة في المنظمات الكبرى الدولية، أما الشركات الصغيرة والمنشآت المحلية جدا فالعمل الإستراتيجي يكون أبسط منه بالمنظمات الكبرى، كما أن الممارسات اليومية للإدارة الإستراتيجية تتغير تبعا لنوع المنظمة ووفقا لاستراتيجيتها الخاصة وحسب البيئة المحيطة بها(حيدر،14:1999). ولا يمكن أن تكون هناك منظمة بدون ممارسات تخطيطية، فعلى الأقل لا بد أن يفكر مديروها في مستقبل المشروع وما سوف يتم من عمل، وهذا النوع من التفكير من صميم ممارسات الإدارة الاستراتيجية وتستوى عنده المنظمات بأنواعها كافة وتبنى عليها جميع اللوائح والانظمة (قدور، 35:2009).

يساهم تطبيق مفهوم الإدارة الإستراتيجية مساهمة فعالة في تحسين أداء المنظمة ككل، حيث يساعد تبني أسلوب الإدارة الإستراتيجية بالمنظمة على تحقيق مجموعة من الفوائد من أهمها(يونس والعبدلي، 22:2001):

تحسين قدرة المنظمة على التعامل مع المشكلات:

فالمديرين الذين يشجعون مساعديهم على الانخراط في عملية التخطيط إنما يزيدون من قدراتهم التنبؤية ومسؤولياتهم الإستراتيجية عن طريق مشاركة أولئك الذين يدركون احتياجات التخطيط ومتطلبات النجاح فيه.

مشاركة العاملين:

حيث تساهم مشاركة العاملين في تكوين الإستراتيجية، بتحسين فهم العلاقة بين الإنتاجية والحافز وذلك في كل عملية تخطيط إستراتيجي وهو ما يثير دافعيتهم للعمل والإنجاز.

توضيح الأدوار:

تساعد المشاركة في إعداد الإستراتيجية على توضيح الأدوار وبيان العلاقة بينها وذلك بتقليل الفجوات بين الأفراد والأنشطة.

الحد من مقاومة التغيير:

فالمشاركة تعني تحقيق الفهم والاقتناع، وتوليد الالتزام الأخلاقي والتعهد بالتنفيذ، مما يساعد على تأييد عمليات التغيير التي قد تنشأ عند استخدام مداخل وأنظمة جديدة للعمل نتيجة لتبني إستراتيجيات محددة.

وضوح الرؤية المستقبلية:

حيث تتطلب صياغة الإستراتيجية قدرا كبيرا من دقة توقع الأحداث المستقبلية والتنبؤ بما ستكون عليه بيئة المنظمة في الغد، الأمر الذي يساعد على التعامل الفعال معها، ومن ثم توفير ضمانات الاستمرار والنمو.

تحقيق التفاعل البيئي في المدى الطويل:

إن منظمات الأعمال لا تستطيع تحقيق التأثير الملموس في ظروف ومتغيرات بيئتها في الأجل القصير إلا أنها يمكنها ذلك في الأجل الطويل من خلال قراراتها الإستراتيجية التي تساعدها على استغلال الفرص المتاحة والحد من أثر المخاطر البيئية.

تدعيم المركز التنافسي:

فالإدارة الإستراتيجية تقوي من مركز المنظمة في ظل الظروف التنافسية سواء على مستوى الأسواق المحلية أو الخارجية، حيث تنجح المنظمات التي تعتنق الفكر الإستراتيجي في بناء مزايا تنافسية تستند إلى فهمها لبيئتها الخارجية وما تفرزه من فرص وتنميتها لمواردها الداخلية التي تمكنها من استغلال هذه الفرص بطريقة تفوق منافسيها.

التخصيص الفعال للموارد والإمكانيات:

تساعد الإدارة الإستراتيجية المنظمة على توجيه مواردها التوجيه الصحيح في المدى البعيد، كما تسهم في تمكينها من استخدام مواردها وإمكانياتها بطريقة فعالة، بما يمكن من استغلال نواحي القوة والتغلب على نواحي الضعف.

القدرة على إحداث التغيير:

تعتمد الإدارة الإستراتيجية على موارد بشرية ذات فكر إيجابي وقدرة على مواجهة التحديات ورغبة في تطوير واقع المنظمة إلى الأفضل، فالقائمون على صياغة الإستراتيجية يجيدون صناعة التغيير وينظرون إليه باعتباره شيئا مرغوبا يبعث على التحدي وليس معوقا لتحقيق الأهداف.

- مما سبق يتضح أن هنالك العديد من الفوائد التي تعود على المنظمة جراء تبنيها لمبادئ الإدارة الإستراتيجية، هذه الفوائد لا تنحصر في الجوانب المادية فقط وإنما تمتد إلى الجوانب السلوكية أيضا. وأصبح النهج الإستراتيجي كمنهج تفكير وأسلوب عمل منهج حتمي لمجابهة المشكلات الاقتصادية وقصور الموارد وزيادة درجة عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بالتغيرات الخارجة عن سيطرة إدارة المنشأة، بذا يصبح النهج الإستراتيجي ضرورة وليس ترفا نظرا لأنه يؤدي إلى الكفاءة في الأداء وهذا ما تجمع عليه كل المنظمات التي تستخدم المنهج الإستراتيجي.

مخاطر الإدارة الإستراتيجية:

رغم تعدد المزايا التي تحققها المنظمات المعتمدة لمفهوم الإدارة الإستراتيجية إلا إن استخدامه ليس أمرا هينا فهناك عقبات تجعل منها أمرا صعبا، وهنا يجب على المديرين توخي الحذر والاحتياط من إمكانية تحقيق بعض النتائج غير المرغوبة من الانخراط في ممارسة الإدارة الإستراتيجية وهي (ثروت، 2007 :82):

استنزاف الوقت:

فالوقت الذي ينفقه المديرون في عملية الإدارة الإستراتيجية قد يؤثر سلبا على مسئولياتهم الوظيفية وبالتالي يجب أن يدربوا على كيفية جدولة مهامهم بما يسمح بإنفاق الوقت الضروري فقط في الأنشطة الإستراتيجية.

ضعف الإلتزام بالتنفيذ:

إذا لم يقم المشاركون في الصياغة الإستراتيجية بتوجيه عمليات التنفيذ ومتابعتها فإنهم قد يتنصلوا من مسئولية القرارات الإستراتيجية التي تم التوصل إليها.

مراحل عملية الإدارة الإستراتيجية:

عملية الإدارة الإستراتيجية هي العملية التي يختار المدير من خلالها مجموعة من الإستراتيجيات والتي تسمح للمنظمة بتحقيق الأداء المتفوق، ويمكن تحديد مراحل الإدارة الإستراتيجية كما يلي :(Thompson,1991:p2)

المرحلة الأولى التحليل الإستراتيجي: التحليل الإستراتيجي هو عملية تحديد العناصر الإستراتيجية في بيئة المؤسسة والتي تتمثل في نقاط القوة ونقاط الضعف، الفرص، والتهديدات، وتتشكل البيئة من مجموعة العوامل والقوى التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على المنشآت بل أحيانا تكون السبب الرئيسي في نجاحها واستمرارها، وتتكون بيئة المؤسسة من مستويين هما:

1. **البيئة الخارجية:** وتتضمن العوامل الكامنة خارج نطاق المؤسسة والتي تتفاعل مع عملها وتؤدي إلى دعمه(الفرص) أو عرقلته (المهددات).
2. **البيئة الداخلية:** الهدف من دراسة البيئة الداخلية للمؤسسة هو تحديد العوامل الإستراتيجية فيها (عوامل القوة والضعف) وتتكون هذه العوامل في البناء التنظيمي، والثقافة التنظيمية، والموارد المتاحة.

المرحلة الثانية التخطيط الإستراتيجي:

تسمى كذلك بمرحلة صياغة الإستراتيجية وتصميم الإستراتيجية، وتتضمن القيام بمجموعة من النشاطات النظرية الذهنية التحليلية وتتطلب مستوى عال من المهارات الفكرية والنظرة الفلسفية، وتتضمن

هذه المرحلة القيام بأربعة أنشطة متعاقبة ومتسلسلة وهي (جونز،30:2008):

- صياغة رسالة ورؤية المؤسسة.
- صياغة الأهداف الإستراتيجية.
- وضع الخطط الإستراتيجية.
- وضع السياسات.

المرحلة الثالثة التنفيذ الإستراتيجي:

تشمل مجموعة النشاطات والفعاليات التي تمارس لوضع الخطط الإستراتيجية والسياسات في التطبيق العملي من خلال البرامج التنفيذية والموازنات المالية والإجراءات التنفيذية المختلفة التي توضح بالتفصيل كيف سيتم إنجاز المهام والوظائف المختلفة. وأهم أسس نجاح هذه المرحلة هو تحقيق التكامل والتعاون بين الأنشطة والوحدات الإدارية المختلفة في المنظمة لتنفيذ الإستراتيجيات بكفاءة وفاعلية ويحتاج التطبيق لأفكار جديدة وخلاقة وليست تقليدية كما ويحتاج لقدرات ومهارات إدارية وفنية متعددة الأبعاد ويعتبر تطبيق الإستراتيجية في كثير من الأحيان حسب رؤية الكثير من الباحثين والممارسين في ميدان الإدارة الإستراتيجية – أكثر صعوبة من صياغتها، وذلك لأن تطبيق الإستراتيجية على مختلف مستوياتها يرتبط بالمتغيرات المستمرة والمتسارعة في بيئة الأعمال والتحديات التي تفرزها وكيفية ممارستها (غراب ،1995: 26).

المرحلة الرابعة الرقابة الإستراتيجية:

تتضمن تقييم أداء المنظمة للتأكد من أن الأهداف الإستراتيجية تنفذ حسبما خطط لها وأن الإجراءات التصحيحية يتم اتخاذها لتصحيح الأخطاء حتى لا يتفاقم الأمر مستقبلا، وإحكام الرقابة الفعالة على التنفيذ وقد يؤدي الفشل في تقييم الأداء إلى نتيجتين إما وجود أخطاء كبيرة في عملية وضع الأهداف الإستراتيجية أو الفشل في تحقيق هذه الأهداف. ولمراحل عملية الإدارة الإستراتيجية خصائص أساسية وهي (جونز:34):

- لا يمكن البدء في مرحلة ما قبل الانتهاء من المرحلة السابقة لها.
- أن جودة كل مرحلة تتوقف على جودة المرحلة السابقة لها.
- أن مراحل الإدارة الإستراتيجية متداخلة ومتكاملة، فالتغيير الذي يحدث في أي منها يؤثر على المراحل الأخرى سواء السابقة أو اللاحقة لها.

يتضح مما سبق إن من الخصائص العامة للإدارة الإستراتيجية أنها عملية منهجية يتم ممارستها وفق منهج متكامل ونظام مترابط وتطبق من خلال مراحل وخطوات متتابعة الأداء ومتلائمة النتائج، وهي تمس كافة جوانب وأركان المنظمة وتتناول كافة أنشطتها وعلاقاتها. وإضافة إلى أنها علم له مبادئ وخطوات ومراحل متفق عليها في الفكر الإداري، إلا أنها أيضا فن يتمثل في قدرة المدير على تطويع تلك المبادئ بما يتفق مع طبيعة المنظمة التي يعمل بها، وتعتبر الإدارة الإستراتيجية وسيلة وأداة لتحقيق الأهداف والغايات التي ترمي المنشأة الوصول إليها وذلك من خلال تحديد توجيهات التخطيط طويل الأجل للمنشأة.

مدارس الإدارة الإستراتيجية:

تعتمد مدارس الإدارة الإستراتيجية في منهجها على عملية التحليل والتشخيص من خلال محاولة فهم واقعي لما يجري في عالم المؤسسات، حيث تحاول التعرف على العوامل والمتغيرات الداخلية (نقاط القوة

والضعف) والعوامل الخارجية (الفرص والمخاطر) التي تؤثر بعمل المؤسسة وتقيد حركتها بقية فهم سلوك المؤسسة السابق وتفسيره كي تنطلق من ثم إلى استشراق التصرفات المستقبلية، باحثة عن مجموعة من التصرفات (البدائل) تمكن من التأثير في هذا الواقع بقية خلق ظروف أكثر ملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة حيث تقارن بينها وتوازنها وتختار أكثرها ملاءمة وفاعلية. وتعددت مدارس الإدارة الإستراتيجية، ويمكن إيراد عدد منها على النحو التالي (حيدر،1999: 14):

مدرسة التصميم:

ركزت في مناقشة إيجاد التلاؤم ما بين وضع المنظمة الداخلي مع التوقعات في بيئة أعمالها، ولكن الانطلاقة الحقيقية لمدرسة التصميم جاءت من خلال أول كتاب قدمته مدرسة العلوم الإدارية بجامعة هارفارد بعنوان السياسات الإدارية لمجموعة من الكتاب، وقدمت هذه المدرسة مفهومها الأساسي من خلال نموذج التحليل البيئي لمكونات البيئة الخارجية والداخلية للمنظمة. وتعتبر مدرسة التصميم من أكثر المدارس التي تأثر بها الفكر الإداري الإستراتيجي في طريقة صياغة الإستراتيجية.

مدرسة التخطيط:

ظهرت هذه المدرسة في نفس الفترة التي ظهرت فيها مدرسة التصميم بقيادة (H.igor Ansof) وزملاؤه. ركزت على التحديد المسبق للأهداف طويلة المدى والتنبؤ بظروف المستقبل من خلال تحليل وتقييم البيئة الداخلية والخارجية بصورة رسمية وتفصيلية، وهي تعتمد على التصور المستقبلي من خلال اتجاهات الحاضر. ومن مبادئها الأساسية وضع الأهداف بعيدة المدى وصياغتها في شكل أهداف كمية محددة في صورة أرقام قابلة للقياس، بالإضافة إلى توسيع مضمون الميزانيات التقديرية واشتقاق الخطط والبرامج التشغيلية.

مدرسة تنصيب المنظمة في البيئة الخارجية:

ظهرت هذه المدرسة في بداية الثمانينات وقد اعتمدت في فلسفتها على محاور مدرستي التصميم والتخطيط، والفرضية الأساسية لهذه المدرسة أن المنظمة ستكون ناجحة إذا ما تمت المؤامة بين بيئتها الخارجية ومقدراتها ومواردها وثقافتها بطريقة تؤكد النجاح المستمر للمنظمة، وتضمن لها التأمين من المفاجآت المستقبلية.

المدرسة الابتكارية:

ينبع محور الأفكار الأساسية لهذه المدرسة من حاجة المنظمات إلى رؤية مستقبلية تقوم على الابتكار. وقدرات القيادات الإدارية الفكرية لرؤية الإمكانات الحالية للمنظمة وصياغة تصور للاتجاهات المستقبلية للمنظمة. طرحت هذه المدرسة من خلال فكرها أن صياغة الإستراتيجية تحتاج إلى قيادات إدارية ذات تفكير إستراتيجي شامل بعيد المدى يحدد الوضع المستقبلي الذي ترغب أن تكون فيه المنظمة وتضعها كمنظمة متميزة.

المدرسة الإدراكية:

من المدارس الفكرية الناشئة في مجال علم الإستراتيجية. ومن أبرز كتاب هذه المدرسة (Ann.S.Huff) وتبحث هذه المدرسة في كيفية تكوين الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى في عقول الإستراتيجيين من خلال العملية الإدراكية. إن جوهر فكرها بأن صياغة الإستراتيجية عملية فكرية بحتة من

نتاج ذهني واستخدام المقدرة الإدراكية للإداري الإستراتيجي في تصور الرؤى بعيدة المدى للمنظمة والإستراتيجيات في مستوياتها المختلفة.

مدرسة التعلم:

تناولت هذه المدرسة في طرحها نقد الافتراضات والمبادئ الأساسية للمدارس السابقة وخاصة مدرسة التخطيط والتي تفترض أن إستراتيجية المنظمة تكون نتاج عملية تخطيط رشيد إلا أن مدرسة التعلم أثبتت أن الإستراتيجيات قد تبرز بدون أي خطة رسمية مسبقة. وتوصلت دراسات (Quinn) إلى أنه في أحيان كثيرة عند إتباع أو تطبيق الإستراتيجية المخطط لها فعلا قد يقود إلى كارثة لبعض المنظمات، كما توصلت هذه الدراسات إلى أن (10 %) فقط من الإستراتيجيات الموضوعة يتم تطبيقها فعليا في المنظمات، كما أن الإستراتيجيات التي تحقق نجاحا باهرا للمنظمة قد تنشأ من تدفق القرارات الداخلية للمنظمة استجابة للأحداث الخارجية.

مدرسة القوة:

مدخل هذه المدرسة يقوم على أن الإستراتيجية تكون عادة مقدار ما يتاح للمنظمة من قوة وقدرتها على التأثير على العوامل المختلفة من فرص وتهديدات.

المدرسة الثقافية:

ظهرت هذه المدرسة في فترة الثمانينات بعد نجاح المؤسسات اليابانية وتفوقها على الكثير من المؤسسات الأمريكية والغربية التي تشاركها نفس الصناعة والتكنولوجيا، وقد أكدت الدراسات أن سر نجاح المنظمات اليابانية وغزو الأسواق العالمية يرجع إلى مفهوم الثقافة التنظيمية الذي يشكل العمود الفقري في الفكر الإداري الياباني ونمط السلوك في المؤسسات اليابانية.

مدرسة البيئة:

إن المبادئ الأساسية لهذه المدرسة تركز على أن البيئة تشكل مجموعة عوامل وقوى يكون لها تأثيرها المباشر على المنظمات بل أحيانا تكون السبب الرئيسي في نجاح واستمرار المنظمة. وتفترض هذه المدرسة أن الإستراتيجيات الناجحة ليست هي التي توضع وتصاغ من داخل المنظمة، بل هي الإستراتيجيات التي تتجاوب مع المحاور الخارجية في بيئة المنظمة والتي تركز على فهم مصادر الضغوط الخارجية.

مدرسة الوضع الملائم:

حاولت هذه المدرسة دمج وصياغة جميع مبادئ وأفكار المدارس السابقة في شكل منظومة واحدة، فأخذت الجوانب الإيجابية في كل مدرسة من المدارس التسعة وأضافت عليها نتائج الأدبيات التي كتبت والانتقادات وكذلك نتائج الممارسات التطبيقية للإدارة الإستراتيجية لتكوين مدرسة جديدة بفكر ومفاهيم مختلفة. وتعني الإستراتيجية وفق مفهوم هذه المدرسة أنها عملية تحول مستمر للمنظمة من مرحلة إلى مرحلة بهدف تحقيق الوضع الأنسب والمثالي (يوسف، 2005: 106).

ثانياً: الأداء المؤسسي:

مفهوم الأداء المؤسسي:

يعتبر مفهوم الأداء المؤسسي القاسم المشترك لجميع الجهود المبذولة من الإدارة والعاملين، إلا أنه لم يتم الاتفاق أو التوصل إلى مفهوم محدد له، ومع ذلك بقي الاهتمام متصلاً بالمفهوم ومناقشة أبعاده

ومستوياته والقواعد الأساسية لقياسه وتقييمه، وينطلق الاختلاف حول مفهوم الأداء المؤسسي وصولاً إلى الأداء الإستراتيجي والذي يمارس من قبل الإدارة الإستراتيجية. ويعرف (ربابعة،2011:122) الأداء المؤسسي بأنه: «المحصلة النهائية للجهود، أو النشاطات، أو السلوكيات، والتي تتعلق بالأهداف أو النتائج التي تسعى المنظمات الي تحقيقها وذلك على ثلاث مستويات هي: المستوى الفردي، والوظيفي الجزئي (أداء الوحدات)، والكلي (أداء المنظمة ككل في إطار من التأثيرات البينية المتبادلة).

كما يعرف) بو كريطة،2011: 120) بأنه: «تلك الجهود أو النشاطات أو العمليات أو السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها الأفراد والجماعات الذين تتكون منهم المنظمة على اختلاف مستوياتهم وخصائصهم.

أيضاً يعرف الأداء المؤسسي بأنه:» عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات المستقلة قد حصلت على مواردها وانتفعت بها في سبيل تحقيق أهدافها» (عبد المليك، 2001 :89). فالأداء المؤسسي هو «المرحلة الأساسية من مراحل عمليات الإدارة الإستراتيجية، والتي يحاول فيها المديرون أن يفترضوا بأن الخيار الإستراتيجي ينفذ بصورة صحيحة وأنه يلبي أهداف المؤسسة، وهو قياس للأعمال والفعاليات المتحققة ومقارنتها بالخطط المعدة سابقاً وذلك لاكتشاف وتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، كما أنه عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفاعلية في سبيل تحقيق أهدافها».

أهمية الأداء المؤسسي:

تبرز أهمية الأداء المؤسسي الإستراتيجي في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية من خلال ما تتميز به الموارد الاقتصادية من ندرة بالنسبة للاحتياجات المتزايدة والمتنافس عليها، لذلك تظهر باستمرار الحاجة إلى تحقيق أقصى العوائد الناجمة من الاستغلال الكفوء للموارد وتأثيرها على الأهداف التنظيمية. وتتمثل أهميته في الجوانب الآتية (السحيم ،2009: 75)

- يوفر مقياساً لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
- يظهر مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال، مما يؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، ومن ثم تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي، ويعود على المجتمع والمنتج والعامل والمستهلك بالفائدة.
- يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المؤسسة.
- يظهر التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسو، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمانياً في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانياً بالمؤسسات المتماثلة.
- ساعد في إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين أدائها.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي

تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والاستغناء عن العناصر غير الكفؤة.

- يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة في التخطيط، والعمل على إيجاد نظام مرن وفعال للاتصالات والمكافآت والحوافز الشخصية.

أهداف الأداء المؤسسي:

تتمثل أهداف الأداء المؤسسي التي من الممكن أن تستخدم كمعايير لقياس أداء المؤسسة من الجوانب المختلفة وعلى الوجه التالي (القطامين،2002 :167)

- الموقف التنافسي في الأسواق.
- الإبداع في مجال التكنولوجيا.
- استخدام موارد المؤسسة المالية والمادية.
- الإنتاجية والربحية.
- تطوير القوى البشرية الإدارية والفنية.
- المسئولية الاجتماعية.

المتطلبات الأساسية للأداء المؤسسي:

فالأداء المؤسسي يتطلب توفر عناصر أربعة أساسية لنجاح عملية الأداء وقياسه وهي (عبد الستار، 2009 :77)

1. **الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة:** وتمثل الإدارة النشاط الإداري الذي يعمل على تحقيق الغايات الأساسية للمؤسسة وتقوية موقفها أمام المنافسين مع تحقيق الرضا المناسب للعملاء.
2. **الشفافية:** تعرف بأنها حق الأفراد في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بآليات اتخاذ القرارات.
3. **المسائلة:** وتتضمن التعرف على مدى التزام العامل بأداء العمل وفقاً لعقد الاتفاق المبرم معه في ضوء ما كلف به من برامج للتنفيذ. (مخيم،2000 :109)
4. **تطوير النظم المحاسبية:** التطور الذي لحق بمناخ وبيئة الصناعة الحديثة انعكس على النظم المالية والإدارية والمحاسبية فطبيعة المخرجات من تقارير وبيانات ومؤشرات أداء المؤسسة في ظل التقدم المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى ظهور النظم المحاسبية التي تتسم بالدقة وسرعة الأداء والمكينة الكاملة لمدخلات ومخرجات النظم مما أدى إلى خفض تكلفة تداول الأوراق والمستندات إلى أدنى حد ممكن. وفي ظل هذا المفهوم للنظام المالي فإنه قد ظهرت أربعة مستويات لتحليل البيانات تمثلت في: مستوى النشاط - مستوى المنتج - مستوى الدقة - مستوى الوحدة

معايير الأداء المؤسسي:

تهدف معايير الأداء إلى تزويد الإدارة بمعدلات الأداء، وتختلف تلك المعايير باختلاف طبيعة ونوعية المنشآت (صناعية، مالية، تجارية، حكومية،). فقد يكون هدف المنشأة الصناعية زيادة الإنتاج، وقد تسعى مؤسسة حكومية إلى أهداف اجتماعية أو سياسية أو قومية، وتوجد العديد من معايير الأداء، ويمكن تحديد أربعة معايير هي (المفتي،1991 :35)

معايير زمنية:

يكون عامل الزمن هو معيار الأداء، فكمية إنتاج العامل أو الإنتاج المؤسسي في المؤسسة الصناعية في زمن معين هو المعيار الحقيقي لمستويات الأداء.

معايير مادية:

وهي كمية الإنتاج مادياً وتأخذ أشكالاً متعددة كالعدد أو الحجم أو الوزن أو النوع أو... وغيرها من الأشكال التي تأخذ صيغة كمية أو نوعية.

معايير مالية:

وهي كمية النفقات والمصروفات المالية النموذجية المستخدمة في الإدارة والمحاسبة على خطوات العملية الإنتاجية جميعها ومقدار تكلفة الوحدة السلعية المنتجة.

معايير معنوية:

هناك صعوبة كبيرة في صياغتها والحكم عليها، وهي معايير غير واضحة المعالم ولا نستطيع تلمسها بشكل مادي أو مالي وإنما نتحسس آثارها (بعكس المعايير الثلاثة السابقة التي نلتمسها مادياً).

تقييم الأداء المؤسسي:

التقييم بمعناه المبسط هو تقدير موقف ما في ضوء دراسة مدى تحقيق هذا الموقف أو المجال لهدف محدد، والتقييم عادة يتم في اتجاهين الأول تقييم الشيء محل التقييم والثاني الهدف من التقييم، وتعتبر عملية تقييم الأداء مرحلة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بتحديد الهدف، ثم وضع خطة التنفيذ مع ضرورة وجود خطة رقابية على عملية التنفيذ بهدف تقييم كفاية وفعالية تحقيق الأهداف. وترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة أهمها (حامد،2004 :129)

تحديد أهداف المنظمة:

فلكل منظمة عدد من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها للتعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ويتمثل التحديد الدقيق لأهداف المنظمات في ترجمة الهدف العام وتحويله إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن أوجه النشاط الرئيسية.

وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف:

يتمثل هذا الأساس في ضرورة خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى.

تحديد مراكز المسئولية:

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسئولية المختلفة التي تتمثل في الوحدات التنظيمية المختصة لأداء نشاط معين ولها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفه، وتتطلب عملية تقييم الأداء كذلك إيضاح اختصاصات كل مركز مسئولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز في بعضها البعض ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

تحديد معايير الأداء:

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المنظمة بأكملها أو تقييم الأداء على مستوي مراكز المسئولية فيها من أهم الجوانب في عملية التقييم.

توافر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ: تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز للرقابة يختص بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي وتسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية ويستمد جهاز الرقابة عمليته من الارتباط الوثيق بين فعالية الرقابة ومدى دقة البيانات المسجلة، إذ تعتمد نتائج التقييم في موضوعيتها ودقتها على دقة جميع البيانات وتسجيلها.

تصميم نظام معلومات لمتابعة حصر البيانات:

لإنجاح عملية تقييم الأداء يتطلب الأمر وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة لنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة والتحليل بغرض التوصل إلي النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المنظمة وإعداد التقرير الخاص بذلك.

ثالثًا: الدراسة الميدانية:

يشتمل هذا الجزء على الخطوات والإجراءات المتبعة فى تنفيذ الدراسة التطبيقية، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وطريقة اعداداتها، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها للدراسة والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يتم توضيح المقاييس والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

أداة الدراسة:

قد اعتمدت هذه الدراسة على إعداد استبانة مكونة من قسمين:

القسم الاول: يشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي: العمر، والوظيفة، والمستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، ثم التخصص الأكاديمي، وسنوات الخبرة في مجال العمل الطوعي.

القسم الثاني: وشمل متغيرات الدراسة الأساسية: وهي المحاور التي من خلالها يتم التحقق من فرضيات الدراسة، وفقاً لما يلي:

تحليل البيانات الشخصية:

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق المتغيرات الديموغرافية:

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	20	%26.3
سنة30-40	21	%27.6
أكثر من 40 سنة	35	%46.1
المجموع	76	%100
المستوى التعليمي	العدد	النسبة %
أساس	1	%1.3
ثانوي	4	%5.3

العمر	العدد	النسبة %
جامعي	63	%82.9
فوق الجامعي	8	%10.5
المجموع	76	100
التخصص الأكاديمي	العدد	النسبة %
العلوم الادارية	39	%51.3
الاقتصاد	3	%3.9
علم اجتماع	20	%26.3
علم نفس	6	%7.9
الهندسة	2	%2.6
الإعلام	2	%2.6
الرياضيات	1	%1.3
المجموع	73	98.8
الوظيفة	العدد	النسبة %
رئيس المنظمة	21	%27.6%
مدير تنفيذي	25	%32.9
مدير مشروعات	2	%2.6
عضو قيادة عليا	28	%36.8
المجموع	76	%100
سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	25	%32.9
سنة10-5	43	%56.6
أكثر من 10 سنة	8	%10.5
المجموع	76	%100

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول (1): أن غالبية افراد العينة تتراوح اعمارهم أكثر من40 سنة حيث بلغت نسبتهم (46.1) % من افراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين أعمارهم ما بين (30-40) بنسبة سنة (27.6)%، اما أفراد العينة والذين تقل أعمارهم عن 30 سنة فقد بلغت نسبتهم (26.3) % من أجمالي العينة المبحوثة. بينما غالبية افراد العينة مستواهم التعليمي جامعي حيث بلغت نسبتهم (82.9) % من افراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة فوق الجامعي في العينة (10.5) % اما أفراد العينة الذين

مستواهم التعليمي ثانوي بلغت نسبتهم (5.3) %, بينما بلغت نسبة الذين مستواهم التعليمي أساس (1.3) % من أجمالي العينة المبحوثة. كما يتبين أن غالبية افراد العينة تخصصهم الأكاديمي علوم إدارية حيث بلغت نسبتهم (51.3) %من افراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الاقتصاد في العينة (3.9) % اما أفراد العينة الذين تخصصهم علم اجتماع فقد بلغت نسبتهم (26.3) %والذين تخصصهم علم نفس بلغت نسبتهم (7.9) % والذين تخصصهم رياضيات بلغت نسبتهم (1.3) % والذين تخصصهم هندسة وإعلام بلغت نسبتهم (2.6) % من أجمالي العينة المبحوثة. كما يلاحظ أن معظم أفراد العينة كانت وظائفهم داخل المنظمات عضو قيادة عليا حيث بلغت نسبتهم (36.8) % والذين كانت وظائفهم رؤساء منظمات نسبتهم بلغت (27.6) %، والذين وظائفهم مدراء تنفيذين بلغت نسبتهم (32.9) % والذين وظائفهم مدراء مشروعات بلغت نسبتهم (2.6) % من إجمال العينة. وأن غالبية افراد العينة سنوات خبرتهم تتراوح ما بين (5-10) سنوات حيث بلغت نسبتهم (56.6) %، بينما الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم (32.9) % من افراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات (10.5) % من أجمالي العينة المبحوثة.

اختبار الفرضيات:

جدول (2) قيمة مربع كاي الكلية للفرضية الاولى

الفرضية الأولى	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة وضوح المفهوم العلمي للإدارة الاستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية	1.059	117	0.760

بلغت قيمة مربع كاي للفرضية (1.059) بمستوى معنوية (0.760) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5 %)) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ومما تقدم نستنتج أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في درجة وضوح المفهوم العلمي للإدارة الاستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية.

جدول رقم (3) اختبار الفروق لعبارات الفرضية الاولى

العبارات	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
لدى المنظمة رؤية واضحة ومكتوبة	75.4	0.001	قبول
لدى المنظمة رسالة واضحة مكتوبة	72.21	0.027	قبول
رسالة المنظمة معروفة لدى الجميع (ممولين –الفئة المستهدفة)	73.29	0.015	قبول
لدى المنظمة أهداف واضحة	76.2	0.04	قبول
لدى المنظمة أهداف مكتوبة	76.1	0.04	قبول
الهيكل التنظيمي للمنظمة يساعد علي انجاز المهام بنجاح	59.25	0.028	قبول

العبارات	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
تنسجم الأهداف الاستراتيجية مع رسالة المنظمة لتحقيق الرؤية المستقبلية	62.12	0.031	قبول
تقوم المنظمة بتطوير أهداف مرحلية محددة قابلة للقياس ويمكن تحقيقها ومرتبطة بزمن محدد	48.2	0.035	قبول
تقوم المنظمة بتحليل البيئة الداخلية للتعرف على المتغيرات التي تؤثر على عملها في المستقبل.	72.1	0.048	قبول
تقوم المنظمة بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات التي تؤثر على عملها في المستقبل	85.5	0.038	قبول
تقوم المنظمة بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على عملها في المستقبل	97.3	0.000	قبول
تقوم المنظمة بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات الثقافية التي تؤثر على عملها في المستقبل	77.4	0.037	قبول
تقوم المنظمة بتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها من خلال تحليل البيئة الخارجية	81.5	0.000	قبول

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (75.4) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة لها رؤية واضحة ومكتوبة.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة الثانية (72.21) بمستوى معنوية (0.027) وهي أقل من 5 % وعليه فذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة لها رسالة واضحة.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة الثالثة (73.29) بمستوى معنوية (0.015) وهي أقل من 5 % وعليه فذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن رسالة المنظمة معروفة لدى الجميع (ممولين – الفئة المستهدفة)

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة الرابعة والخامسة (76.1) بمستوى معنوية (0.04) وهي أقل من 5 %وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة أن على أن المنظمة لها أهداف واضحة وأهداف مكتوبة.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة السادسة (59.25) بمستوى معنوية (0.028) وهي أقل من 5 %وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن الهيكل التنظيمي للمنظمة يساعد على انجاز المهام بنجاح.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة السابعة (62.12) بمستوى معنوية (0.031) وهي أقل من 5 %وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن رسالة المنظمة تنسجم مع الأهداف الاستراتيجية لتحقيق الرؤية المستقبلية.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة الثامنة (48.2) بمستوى معنوية (0.035) وهي أقل من 5 % وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة تقوم بتطوير أهداف مرحلية محددة قابلة للقياس ويمكن تحقيقها ومرتبطة بزمن.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة التاسعة (72.1) بمستوى معنوية (0.048) وهي أقل من 5 %وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة تقوم بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات السياسية التي تؤثر على عملها في المستقبل.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة العاشرة (85.5) بمستوى معنوية (0.038) وهي أقل من 5 % وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة تقوم بتحليل البيئة الداخلية للتعرف على المتغيرات التي تؤثر على عملها في المستقبل.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة الحادية عشر (97.3) بمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من 5 %وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة تقوم بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على عملها.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة الثانية عشر (77.4) بمستوى معنوية (0.037) وهي أقل من 5%وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة تقوم بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على المتغيرات الثقافية التي تؤثر على عملها في المستقبل.

بلغت قيمة كاي تربيع للعبارة الثالثة عشر (81.5) بمستوى معنوية (0.00) وهي أقل من 5 %وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة تقوم بتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها من خلال تحليل البيئة الخارجية.

جدول (4) قيمة مربع كاي الكلية للفرضية الثانية

الفرضية الثانية	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد الإستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية	153.7	162	0.006

بلغت قيمة مربع كاي للفرضية (153.7) بمستوى معنوية (0.006) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ومما تقدم نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد الإستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية.

جدول رقم (5) اختبار الفروق لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
توجد معايير لقياس الاداء	43.3	0.005	قبول
يتم مراجعة العوامل الخارجية التي تؤثر على عمل المنظمة	62.7	0.000	قبول
يتم مراجعة العوامل الداخلية التي تؤثر على عمل المنظمة	23.9	0.037	قبول
تختار المنظمة برامجها بما يتلائم مع احتياجات فئاتها المستهدفة	43.9	0.031	قبول
لدى المستفيدين رضاء عن الخدمات المقدمة من قبل المنظمة	46.1	0.007	قبول
المجتمع المحلي راضي عن الخدمات التي تقدمها المنظمة	39.6	0.049	قبول
تحقق المنظمة التغيير المطلوب في حياة الفئات المستهدفة	58.7	0.028	قبول
المؤسسة لديها قدرة على الانتشار الجغرافي	58.7	0.028	قبول
لدى المنظمة القدرة على الاستمرار في تقديم خدماتها لفئاتها المستهدفة بكفاءة وفاعلية	33.6	0.029	قبول

يتضح من الجدول رقم (5) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (43.3) بمستوى معنوية (0.005) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقة على أن للمنظمة معايير لتقييم الأداء.
2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (62.7) بمستوى معنوية (0.00) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن مراجعة العوامل الخارجية تؤثر على عمل المنظمة.
3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (23.9) بمستوى معنوية) 0.037) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مراجعة العوامل الداخلية تؤثر على عمل المنظمة.
4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (43.9) بمستوى معنوية (0.031) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن المنظمة تختار برامجها بما يتلائم مع احتياجات فئاتها المستهدفة.

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (46.1) بمستوى معنوية (0.007) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة لصالح الموافقة على أن لدى المستفيدين رضاء عن الخدمات المقدمة من قبل المنظمة.
6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (39.6) بمستوى معنوية) 0.049) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في لصالح الموافقة على أن المجتمع المحلي راضي عن الخدمات التي تقدمه المنظمة.
7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (58.7) بمستوى معنوية) 0.028) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقة على أن المنظمة تحقق التغير المطلوب في حياة الفئات المستهدفة.
8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثامنة (58.7) بمستوى معنوية) 0.028) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المنظمة لها القدرة على الانتشار الجغرافي.
9. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة التاسعة (33.6) بمستوى معنوية (0.029) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن لدى المنظمة القدرة على الاستمرار في تقديم خدماتها لفئاتها المستهدفة بكفاءة وفاعلية.

جدول (6) قيمة مربع كاي الكلية للفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ الإدارة الإستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية.	192.3	169	0.001

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

بلغت قيمة مربع كاي للفرضية (92.9) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية(5 %) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ومما تقدم نستنتج أن فرضية البحث والتي نصت على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تنفيذ الإدارة الإستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية) تم التحقق من صحتها.

جدول رقم (7) اختبار الفروق لعبارات الفرضية الثالثة

العبارات	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
الإدارة العليا لها رؤية واضحة للمحافظة على استثمار نقاط القوة	19.11	0.866	رفض
الإدارة العليا لديها فهم واضح لعملية الإدارة الاستراتيجية	32.46	0.637	رفض
تسود ثقافة الإدارة الاستراتيجية داخل المنظمة.	26.42	0.495	رفض
توفر الإدارة العليا الموارد البشرية اللازمة للإدارة الاستراتيجية	21.49	0.763	رفض
توفر الإدارة العليا الموارد المالية اللازمة للإدارة الاستراتيجية	27.79	0.422	رفض
الإدارة العليا تشرك الموظفين في وضع الاستراتيجية	19.89	0.836	رفض
الإدارة العليا لديها قناعة بأهمية ممارسة الإدارة الاستراتيجية	30.83	0.287	رفض
تشرك الإدارة الأفراد المتخصصين عند وضع الاستراتيجية	31.09	0.267	رفض

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (19.11) بمستوى معنوية 0.866 وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن الإدارة العليا لها رؤية واضحة للمحافظة على استثمار نقاط القوة.
2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (32.46) بمستوى معنوية (0.637) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن الإدارة العليا لديها فهم واضح بعملية الإدارة الاستراتيجية.
3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (26.42) بمستوى معنوية) 0.495) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على تسود ثقافة الإدارة الاستراتيجية داخل المنظمة.
4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (21.49) بمستوى معنوية (0.763) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن توفر الإدارة العليا الموارد البشرية اللازمة للإدارة الاستراتيجية.
5. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (27.79) بمستوى معنوية (0.422) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن توفر الإدارة العليا الموارد المالية اللازمة للإدارة الاستراتيجية.

6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (19.89) بمستوى معنوية) 0.836) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن الإدارة العليا تشرك الموظفين في وضع الاستراتيجية.
7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (30.83) بمستوى معنوية) 0.278) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقة على أن الإدارة العليا لديها قناعة بأهمية ممارسة الإدارة الاستراتيجية.
8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثامنة (31.09) بمستوى معنوية) 0.267) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن تشرك الإدارة الأفراد المتخصصين عند وضع الاستراتيجية.

جدول (8) قيمة مربع كاي الكلية للفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متابعة وتقييم الخطة الإستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية	93.1	140	0.0019

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

بلغت قيمة مربع كاي للفرضية (93.1) بمستوى معنوية (0.0019) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5 %) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ومما تقدم نستنج أن فرضية البحث والتي نصت على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متابعة وتقييم الخطة الإستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية) تم التحقق من صحتها.

جدول رقم (9) اختبار الفروق لعبارات الفرضية الرابعة

العبارات	قيمة مربع كاي	Sig	الدلالة
تمارس الإدارة دورا رقابيا على تنفيذ الخطة الإستراتيجية	28.1	0.561	رفض
لدى المنظمة نظام رقابة وتقييم واضح ومكتوب	35.3	0.677	رفض
تستخدم الإدارة مؤشرات واضحة لمراقبة تنفيذ وتقييم خطتها الإستراتيجية	39.2	0.505	رفض
توجد إدارة معنية بالمتابعة والتقييم بالمنظمة	15.3	0.988	رفض
تقوم المنظمة بإجراء تقييم خارجي لتقييم أدائها في تنفيذ الخطة.	26.8	0.634	رفض
تستفيد المنظمة من نتائج التقييم في تطوير عملها.	28.9	0.523	رفض

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (28.1) بمستوى معنوية (0.561) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن الإدارة تمارس دورا رقابيا على تنفيذ الخطة الإستراتيجية.
2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (35.3) بمستوى معنوية (0.677) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن للمنظمة نظام رقابة وتقييم واضح مكتوب.
3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (39.2) بمستوى معنوية) 0.505) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن الإدارة تستخدم مؤشرات أداء واضحة لمراقبة تنفيذ الخطة الإستراتيجية.
4. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (15.3) بمستوى معنوية (0.988) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن بالمنظمة إدارة معنية بالمتابعة والتقييم.
5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (26.8) بمستوى معنوية (0.634) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن المنظمة تقوم بإجراء خارجي لتقييم أدائها في تنفيذ الخطة.
6. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (28.9) بمستوى معنوية) 0.523) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعلية فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة في اتجاه عدم الموافقة على أن المنظمة تستفيد من نتائج التقييم في تطوير عملها.

جدول (10) قيمة مربع كاي الكلية للفرضية الخامسة:

الفرضية الخامسة	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الاستراتيجية واداء المنظمات غير الحكومية.	25.1	140	0.809

بلغت قيمة مربع كاي للفرضية (25.1) بمستوى معنوية (0.809) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5 %) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ومما تقدم نستنج ألا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الإستراتيجية وأداء المنظمات غير الحكومية).

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة عن واقع أثر ممارسات الإدارة الاستراتيجية بالمنظمات الطوعية العاملة بالسودان، والتي هدفت بالدرجة الأولى للتعريف بالإدارة الاستراتيجية وتأثيرها على الأداء المؤسسي بصورة مطلقة في المنظمات، وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية والطوعية. وقد تبين للباحثين النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- إن عمل المنظمة وفق رؤية واضحة ساعد على استثمار نقاط القوة والتقليل من نقاط الضعف.
- إن وجود الهيكل التنظيمي السليم للمنظمة ساعد على انجاز المهام بنجاح.
- قيام المنظمة بتحديد نقاط الضعف والقوة لديها من خلال تحليل البيئة الداخلية يساهم في تطوير الأداء المؤسسي.
- عدم اعتماد المنظمة المبحوثة على إجراء تقييم خارجي لتقييم أدائها في تنفيذ الخطة، وبالتالي لا تستفيد من نتائج التقييم في تطوير عملها.
- تفتقد المنظمات للنظم الرقابية التي ترتبط بتقييم واضح ومكتوب.
- لا تستخدم العديد من الإدارات مؤشرات واضحة لمراقبة تنفيذ وتقييم خطتها الإستراتيجية.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بالتالي:

- العمل على تفادي وجود أي قصور في ممارسة الإدارات لأدوارها الرقابية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية.
- الاهتمام ببناء نظم رقابية ترتبط بتقييم واضح ومكتوب لجميع العاملين لضمان رفع كفاءة الأداء المؤسسي.
- العمل على استخدام الإدارات لمؤشرات واضحة لمراقبة تنفيذ وتقييم خطتها الإستراتيجية لتحقيق التأثير الإيجابي المطلوب على الأداء المؤسسي.
- يستحسن التركيز على إجراء تقييم خارجي من قبل المنظمات لتقييم أدائها في تنفيذ الخطة، والاستفادة من نتائج التقييم في تطوير عملها.
- ينبغي القيام بمراجعة الهيكل التنظيمي للمنظمات لرفع كفاءة انجاز المهام بنجاح.
- الاهتمام بتحديد نقاط الضعف والقوة في المنظمات من خلال تحليل البيئة الداخلية لتطوير الأداء المؤسسي.
- التأكد من سيادة ثقافة الإدارة الاستراتيجية داخل المنظمة وبين العاملين وإشراك الموظفين في وضع الاستراتيجية لتفادي وجود ضعف في الأداء.

الهوامش:

(1) إدريس، ثابت عبد الرحمن، المرسي جمال الدين محمد، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الإسكندرية: دار نشر الثقافة، 2003م.

(2) الترتيبات، محمد محمود، «المناخ التنظيمي وأثره على أداء العاملين في أجهزة الرقابة المالية والإدارية في الأردن، مجلة الدراسات والعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد الأول، 2003م.

(3) السيد، إسماعيل محمد، الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1993م.

(4) السحيم، هاشم محمد، أثر التغيير التنظيمي على أداء المؤسسات الحكومية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، 2009م.

(5) السلمي، على، تطوير أداء وتجديد المنظمات، القاهرة: دار قباء للنشر، 1998م.

(6) الطوير، عبد الكريم إبراهيم، الإدارة الاستراتيجية ودورها في رفع أداء الهيئة العامة للشباب والرياضة الليبية، مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى.2017

(7) العدلوني، أكرم محمد، العمل المؤسسي، بيروت: دار ابن حزم للطباعة، 2002م.

(8) الكساسبة، وصفي عبد الكريم، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011م.

(9) القطامين أحمد، الإدارة الإستراتيجية «حالات ونماذج تطبيقية»، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2002م.

(10) المدهون، محمود عطا، عمليات إدارة المعرفة وعلاقتها بتميز الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي في محافظات غزة رسالة ماجستير غير منشورة ،2014.

(11) المفتي، كمال جعفر، الرقابة وتقويم الأداء، الرياض: معهد الإدارة العامة، 1991.

(12) بو كريطة، نوال، أثر الاتصال في رفع الأداء التسويقي للمؤسسة الخدمية، دراسة حالة وكالة السفر والسياحة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2011

(13) ثروت، عاصم عبد الفتاح، ورقة مبادئ وأساسيات التخطيط الاستراتيجي، مؤتمر التخطيط الاستراتيجي للتفوق والتميز في القطاع الحكومي، وورشة عمل نماذج تحسين الأداء المؤسسي في الوحدات الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، يناير 2007م.

(14) جونز، جارديز، الإدارة الإستراتيجية: مدخل متكامل، ترجمة: محمد سيد أحمد عبد المتعال، إسماعيل علي بسيوني، الرياض: دار المريخ للنشر، 2008م.

(15) حامد، عمرو، أداء المؤسسات، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004م.

(16) حيدر، يونس إبراهيم، الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات والشركات، دمشق: دار الإخاء للنشر والطباعة، 1999م.

(17) عباس، صلاح، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003م.

(18) عبد الله، محمد على، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009م.

(19) عبد الستار، رجاء رشيد، تقويم كفاءة الأداء من خلال معيار العائد دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 19، 2009م.

(20) عبد المليك، مزهوة، «الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الخامس، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2001م.

(21) عوض، محمد أحمد، الإدارة الإستراتيجية: الأصول والأسس العلمية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر،2001م.

(22) غراب، كامل السيد، الإدارة الإستراتيجية: أصول علمية وحالات عملية، الرياض: دن، 1995م.

(23) قدور، حيدر محمد صديق، دور الإدارة الاستراتيجية في أداء شركات البترول في السودان، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2009م.

(24) مخيم، عبد العزيز وآخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000.

(25) موسى بكري الطيب، الحالات العملية في الإدارة الاستراتيجية، الخرطوم: دن، 2005م.

(26) يوسف، محمد محمود، البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005م.

(27) يونس، طارق شريف، العبدلي قحطان، صياغة القرار الاستراتيجي في إطار الحدس: مفاهيمه وأساليبه، مجلة الإداري معهد الادارة العامة، سلطنة عمان، العدد 87، ديسمبر 2001م.

Index of sources and references:

(1) Nour, ABORASS, THE IMPACT OF STRATEGIC PLANNING ON THE PERFORMANCE OF NON- GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS IN THE NEW CENTURY: A REVIEW European Journal of Digital Economy Research. 2021 Vol.2 Issue.1 pp.33-41

(2) Abdullahi Omar, Said Abdi, THE EFFECT OF STRATEGIC MANAGEMENT PRACTICES ON ORGANIZATIONAL PERFORMANCE IN NGOS IN MOGADISHU SOMALIA, EPRA International Journal of Multidisciplinary Research (IJMR) - Peer Reviewed Journal. ISSN (Online): 2455-3662. Volume: 7| Issue: 1 |January 2021.Journal DOI:10.36713/epra2013. SJIF Impact Factor: 7.032 ||ISI Value: 1.188.

(3) Agaba Moses, etal, The Effect of Strategic Implementation on Organizational Performance of Saccos In Southwestern Uganda International Journal of Islamic Business and Management Review Vol.3 No.2, 2023 e-ISSN: 2808-0939 pp.139-149

(4) Qamrul Islam. Effect Of Strategic Management Practices on Performance of Small And Large Business In UAE. Journal of Positive School Psychology 2022, Vol. 6, No. 7, 691-698.

(5) Iyobhebhe Itohan,etal, STRATEGIC MANAGEMENT PRACTICES AS FUNDAMENTAL TO THE ACHIEVEMENT OF ORGANIZATIONAL PERFORMANCES, African Journal of Social Sciences and Humanities Research ISSN: 2689-5129 Volume 7, Issue 1, 2024 (pp. 106-118).

(6) Gregory G. Dess, Strategic Management text and cases, Grow Hill, Irwin,2004.

(7) John A. Pearce & Richard B. Robinson, Strategic Management: Formulation, Implementation and control, 7th ed, McGraw Hill.

(8) Thomas L. Wheelen. J. David Hunger, Strategic Management and Business Policy, 8th edition. Prentice Hall, 2002New Jersey.

(9) Thompson, Arthur A, & A.J. Strick land, Strategic Management: concept and cases, 8th edition, 1991.

(10) Thompson, A, and Strickland. Strategic Management, 13th edition, McGraw- Hill co, USA. 2006.

(11) W. Glueck & L. Jauch, Business policy and strategic management, McGraw-Hill, New York, 1980.

تأثير السياسة الأمريكية على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط

أ.فاطمة أحمد السيد المكاشفي

طالبة دكتوراه – كلية الدراسات العليا
جامعة الزعيم الازهري

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهداف ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبيان المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال تتبع تأثير السياسة الأمريكية على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج متكامل لنظرية النظم وللنظرية السلوكية التي تناسب الموضوع، علاوة على قدرته على تحقيق أهدف البحث .وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن السياسة الخارجية الولايات المتحدة وضعت منطقة الشرق الأوسط على رأس أولوياتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باعتباره قلب العالم ولما يحويه من ثروات هائلة بدعوى الحفاظ على مصالحها ووقف المد الشيوعي في المنطقة، وإن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، تهدف من خلال سيناريوهات محددة إلى تغيير أنظمة وترتيب وضع المنطقة بشكل يخدم مصالحها، بذريعة أمن إسرائيل والحرب على الإرهاب. وأوصت الدراسة بضرورة ملء المنطقة العربية بالمشاريع المتنوعة، حتى لا تبقى في حالة فراغ ترى بها الدول الغربية مدخلاً للدول الغربية لقيام مشاريعها، والعمل على إنشاء اتفاقيات تشمل كافة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وتضمينها كمواد ملزمة للأعضاء في ميثاق الدول العربية، تضمن التعاون العسكري والأمني، وتمتلك قوة ردع مشتركة للتصدي لأي محاولة للنيل من الأمن القومي أو تهديد السلم الجمعي في المنطقة، وكذلك تشجيع الحوار البناء بين الطوائف والمذاهب الدينية ونشر قيم الوسطية في المجتمعات الدينية، ومحاصرة الفكر الديني الضال والمتطرف.

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمريكية، منطقة الشرق الأوسط، الحرب الباردة، الأمن القومي، الموارد الاقتصادية الاستراتيجية.

The impact of U.S. policy on national security in the Middle East

A.Fatima Ahmed Elsyed Elmekashfy

Abstract:

The study aimed to identify the objectives and interest of the United States in the Middle East and to outline the strategic American interests and objectives in the region on national security in the Middle East. The study followed a descriptive- analytical approach as an integrated method combining systems theory and behavioral theory, suitable for the subject and capable of achieving the research objectives.The study reached several conclusions, the most important of which is that U.S. foreign policy has prioritized the Middle East since the end of world War II, considering it the heart of the world due to its vast resources, under the pretext of safeguarding its interests and halting the spread of

communism in the region. The American security strategy aims, through specific scenarios, to change regimes and arrange the regional order in a way that serves its interests, under the pretext of Israel's security and the war on terrorism.the study recommended the necessity of filling the Arab region with diverse projects to prevent it from remaining in a state of void the Western countries could exploit for their projects. It also called for the establishment of arguments that include all Arab countries in the Middle East, incorporating them as binding provisions for members in the Charter of Arab States, ensuring military and security cooperation, and having a joint deterrent force to counter any attempt to undermine national security or threaten. Additionally, the study encouraged constructive dialogue between sects and religious denominations, the promotion of moderate values in religious communities, and the containment of misguided and extremis religious ideologies.

Key words: American policy- Middle East region- Cold War- national security- strategic economic resources.

مقدمة:

يتمتع الشرق الأوسط بموقع استراتيجي وجيو سياسي على قدر بالغ من الأهمية العالمية لما يحتويه من ثروات وممرات مائية وبحرية هي الأهم في العالم، ومقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، حيث تعتبر هذه المنطقة نواة النفط العالمي، فلا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم، حيث يعتبر ملتقى القارات الكبرى في العالم القديم (آسيا وإفريقيا وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي)، هذا ما جعل مسألة السيطرة على المنطقة أمراً حتمياً للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

لقد أصبح تعامل الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط منذ فترة ليست بالقصيرة يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة، فمثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع السوفيات، فإن الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط رهين بقدرتها على الهيمنة والانتصار على المنطقة ككل، وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوروبا، حيث تقوم سياساتها في المنطقة على اغتنام الفرص من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا على المستوى الدولي، ولاسيما على المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية. وتمثل القدرة على حماية الأمن القومي أحد أهم المداخل الضرورية لاستقرار النظام أو النسق، وذلك لما لمستوى هذه الحماية من تأثير كبير على أداء النظام في سعيه لتحقيق أهدافه، والسيطرة على مستقبله وضمان وحدة كيانه واستمراره، حيث تعكس فاعلية النظام في حماية أمنه القومي من قدرته على تضييق الفجوة بين إمكانياته في الفعل وبين واقعه، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على نوعية مخرجاته. لقد أصبح تعامل الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط منذ فترة ليست بالقصيرة يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة،

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونها تسلط الضوء على تأثير السياسات الأمريكية على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط الساعية إلى إعادة بناء شرق أوسط جديد، يتسق مع أهدافها و يراعي مصالحها المنطقة ومع نشرها لدعايتها عن نشر الديمقراطية التي هي في حقيقتها سعي إلى الهيمنة والسيطرة والتقسيم للمنطقة العربية، وكذلك محاولة فهم الدوافع الأساسية التي تجعل من منطقة الشرق الأوسط أن تكون على رأس أولويات استراتيجية الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط، مما يتيح لصناع القرار السياسي العربي والباحثين والأكاديميين في منطقة الشرق الأوسط فهم أعمق لما يحيط بالأمن القومي العربي خاصة والأمن القومي لمنطقة الشرق الأوسط على العموم.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- التعرف على أهداف ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط
- بيان المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

منهج البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج متكامل لنظرية النظم وللنظرية السلوكية التي تناسب الموضوع، علاوة على قدرته على تحقيق أهدف البحث.

أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط:

تعتبر الولايات المتحدة دولة متميزة على مستوى العالم بأجمعه، وهذا الأمر جاء من خلال الفعالية والنشاط الذي ظلت تقوم به في كل أنحاء العالم، ساعدها ذلك في سرعة التوسع في فترة وجيزة، فبعد أن كانت تتكون من مجرد ثلاثة عشرة مستعمرة في العام 1773م، أصبحت دولة ذات شأن عالمي خلال مئتي عام فقط، وهذا الأمر يعتبر أمراً مذهلاً من كل الجوانب خاصة السياسية والاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك التوسع المتسارع في فهم وإدراك أن الولايات المتحدة تعتبر دولة ذات طموحات إمبراطورية منذ زمن طويل وأن حلمها أن تصبح إمبراطورية قد تحقق في الآونة الأخيرة، خاصة وأنه قد ارتبط بالرغبة في نشر العقائد والفكر الأمريكي حول العالم، وظل الأمر يشكل هاجساً في السياسة الأمريكية ولدى الشخصيات السياسية منذ سنوات بعيدة، ولقد أشعل توماس باين هذه الروح قائلاً: «من مجرد شرارة صغيرة توهجت في أمريكا اتقد اللهب الذي يبدو وكأنه لن يخمد.. دون أن تذوي أو تعصف بقدمها من بلد إلى آخر، وظلت تخضع البلدان بعمليات صامتة تتمحور فيما عرف لاحقاً بحقوق الإنسان، وعندما يعرف الإنسان حقوقه يتحرر وينتهي الطغيان والاستبداد لأن قوة الطغيان إنما ينشأ من خشية مقاومته [1]. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ولادتها في عام 1776م، أن تدخل لغة جديدة على العلاقات الدولية تسمى (الهيمنة)، تجمع من خلالها ما بين مصالحها القومية وطموحها العالمي، وذلك عبر خطوات عمدت من خلالها ومنذ البداية على تدعيم قوتها الاقتصادية والسياسية ثم لاحقاً العسكرية، وذلك بتطوير تجارتها الخارجية مستندة في ذلك على المعاهدات التي ضمنت لها قواعد أساسية للمبادلات في ظل الأسواق المفتوحة، وبتوسعها القاري، فقد كانت ترى أن الأراضي الجديدة شرط أساسي للرخاء الاقتصادي، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحقق تفوقاً قارياً كبيراً، ونمت قوتها الاقتصادية في تلازم تام مع هذا التوسع، وعملت كذلك على نقل

الحضارة الأمريكية إلى الأقاليم الجديدة، إذ أصبحت تمثل قوة تجارية وصناعية وثقافية هائلة [2]. ومن خلال قابليتها للسقوط في سنينها الأولى والمحن الكثيرة التي تعرضت لها سابقاً، فإن توسعها وارتفاعها إلى مكانتها الحالية في السياسة الدولية ربما كان ناشئاً في رغبتها بالغزو والتوسع ونشر قيمها، وقد توافر لها عنصران إضافيان في هذا الجانب: أولهما ضعف الدول المجاورة لها وثانيهما صرف انتباه الدول الأوروبية العظمى التي كانت تمتلك القدرة على الحد من التوسع الأمريكي ولكنها لم تفعل[3].

حالياً يفترض كمبدأ مسلم به أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاعتماد على منع انتشار الأسلحة على النطاق الدولي، واستخدام سياسة الردع كما فعلت أثناء فترة الحرب الباردة للتعامل مع التهديد الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي، وإنما ينبغي عليها الآن العمل على إجهاض أي مهددات تواجهها، ومباغتة العدو قبل أن يبدأ معركته معها، وإفشال خططه ومجابهة أسوأ احتمالات التهديد قبل أن ينبثق، إن العمليات الإجهاضية أصبحت ضرورة لازمة لأن هنالك بعض المهددات التي تأتي من بعض الدول الضعيفة، بالإضافة إلى موجات الإرهاب التي تمتلك القدرة على شن هجمات ضد الولايات المتحدة قد تؤدي إلى حدوث أزمات وكوارث داخلية، علماً بأن تلك العمليات الإجهاضية تحمل الكثير من المخاطر السياسية والأمنية [4].

يلاحظ أن الولايات المتحدة على استعداد دائماً لتفعل كل ما هو ضروري لها لتظل القوة العظمى في العالم، وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش وبشكل مباشر أن أمريكا تمتلك أكبر قوة عسكرية على مستوى العالم، لذلك لن تقبل أي تحدي لقوتها هذه وسوف تعمل بكل ما في وسعها للمحافظة على قوتها العسكرية، وبامتلاك هذه القوة تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض السلام في كل مكان، وسوف تبذل الولايات المتحدة كل جهد لفرض مبادئها في السياسات الدولية، لقد قدم الرئيس بوش في 2002م في خطابه جدول أعماله الذي يعتبره قيد التنفيذ، والذي يتمثل في سعي الولايات المتحدة فقط إلى توسيع آفاق السلام في السياسات العالمية من خلال إيجاد معالجات لقضايا الفقر والقمع السياسي والخضوع في كل أنحاء العالم واستبدال ذلك بنموذج واحد يعكس تقدم الحضارة البشرية [5]

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية:

إن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، مستوحاة من دستور فيلادلفيا 1789م، ومبادئ ولسن الأربعة عشر سنة 1918م، وهي مبادئ تعتبر أخلاقية وقيمية، بالإضافة إلى الثقافة الأمريكية المتشكلة حديثاً، وهي كما يلي[6]:

1. حق الشعوب في تقرير مصيرها: وهي الورقة الرابحة التي أظهرت صورة الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة عالمية ناصعة وخالية من شوائب ظلم الاستعمار.
2. نشر الحرية والديمقراطية الليبرالية والدفاع عنها سواء كان ذلك بالقوة الصلبة أي القوة العسكرية أو القوة اللينة عن طريقة الدبلوماسية والثقافية وحتى الاقتصادية.
3. احترام وحماية حقوق الإنسان: يعتبر هذا المبدأ من خصائص تكوين دولة الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأصبح متغير رئيسي في النظام الدولي الجديد كما أضحى سبباً رئيسياً في التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
4. التصدي ومحاربة الأنظمة الديكتاتورية.

5. تحقيق وتعزيز السلم والأمن الدوليين: عن طريق القوة الردعية أو عن طريق منظمات دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين، كإنشاء منظمة عالمية تمثلت في منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى حلف شمال الأطلسي تحت القيادة الأمريكية.
6. احترام القانون الدولي والشرعية الدولية: ومع ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجية، لا تولي اهتماماً كبيراً بمسألة القانون الدولي فهي فوق القانون، أو هي القانون بمعنى أصح.
7. الحرب على الإرهاب: بعد نهاية الحرب الباردة وبالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م برزت أمريكا كقوة وحيدة في النظام الدولي، فقد أضيف مبدأ جديد لمبادئها التقليدية التي هي منطلقات لسياستها الخارجية، ألا وهو مبدأ الحرب على الإرهاب، وهو مبدأ مرتبط كثيراً بمبدأ سابق، وهو محاربة الديكتاتوريات في العالم، غير أنه ليس محدد في أنظمة فقط أو دول ما يسمى بـ (محور الشر)، وإنما هو مصطلح فضفاض يمكن للولايات المتحدة الأمريكية بواسطتها أن تتدخل في الدول وملاحقة أفراد أو تنظيمات عسكرية[7]. وترى الباحثة إن هذا المبدأ، لم يلق نجاحاً كبقية المبادئ الأخرى، لأن طبيعة النظام الدولي انكشفت خاصة بتراجع الأوروبيين، وانكشاف الولايات المتحدة، برفع الشرعية الدولية عنها، وهذا نتيجة استعمال القوة المفرطة في إدارة الأزمات الدولية، مما جعل العديد من الشعوب ودول العالم بما فيها أوروبا أو الدول الأوروبية، تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت آلة دمار وتخريب أكثر ما هي آلة بناء وإصلاح.
8. حرية التجارة العالمية ورفع الحواجز الجمركية: حسب الليبرالية الرأسمالية العالمية، هذا المبدأ أيضاً من المبادئ التي نادى بها الرئيس ولسن لأن القوة الاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية تحتاج إلى أسواق لتصريفها، ولا يكون ذلك إلا بفتح هذه الأسواق للسلع الأمريكية ورفع القيود والحماية عنها، مما يؤدي إلى أرباح مضاعفة لأمريكا على حساب دول عديدة في النظام الدولي، من جراء عدم قدرة هذه الدول على المنافسة الاقتصادية ولا حتى الثقافية والعسكرية أو التجارية، فالإنتاج الضخم المتدفق من السوق الأمريكية إلى العالم يحتاج إلى عدم وجود حواجز جمركية لتسهيل تنقل الأشخاص والسلع، مما يؤدي إلى سيطرة كاملة على السوق العالمية، على الرغم من أن أمريكا في حد ذاتها تفرض حواجز على سلع الدول الأكثر منافسة لها كاليابان والاتحاد الأوروبي لحماية سلعها ومنتجاتها.

ثانياً: البعد الاستراتيجي والسياسي لمنطقة الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية:

لم تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط في التخطيط الاستراتيجي والسياسي الأمريكي إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع بممارسة مسئولياتها كدولة قطبية ذات مصالح عالمية وحين أخذت تأثيرات الحرب الباردة بين قطبي العالم تلقي بظلالها على منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أنه في أعقاب الحرب العالمية الأولى بدأ اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط يكتسب أبعاداً جديدة، فلقد دعا الرئيس ويلسون إلى منح الشعوب المستعمرة حقها في تقرير مصيرها آنذاك، وفي إطار تلك الدعوة أوفدت الحكومة الأميركية لجنتي لتقصي الحقائق في المنطقة إحداهما إلى سوريا

وفلسطين والثانية إلى إرمينيا، غير أن تدخل القوى الأوروبية الكبرى في هذا الأمر والمعارضة التي وجدتها سياسة التدخل الأمريكي في الشئون الدولية داخل الكونغرس أديا إلى إحباط جهود الرئيس ويلسون، وفي نهاية الأمر توصل الأمريكيين والأوروبيين إلى سياسة وسطية تعمل على إنهاء صورة الاستعمار التقليدي، والاستعاضة عنه بنظام الانتداب تحت مظلة الأمم، وهذا النظام لم يكن سوى صورة استعمارية ظاهرها الرحمة وباطنها الاستعمار بوجهه الحقيقي[8]. وقد رأى البعض أن دعوة ويلسون وإن بدت نزعة مثالية في ظاهرها إلا أنها كانت تهدف في حقيقتها إلى إزكاء عوامل الصراع والانقسام في أوصال الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة، بهدف إضعافها تمهيداً لإتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية لكي توسع دائرة نفوذها في بلدان الشرق الأوسط وإتاحة الفرص للشركات الأمريكية بنفس القدر في عمليات التنقيب عن البترول وإنتاجه وتسويقه، وخلال الحرب العالمية الثانية لعبت القوات الأمريكية المرابطة في مصر وفلسطين وإيران دوراً هاماً في دعم قدرات الحلفاء، إزاء تصاعد التهديدات السوفيتية لدول الشرق الأوسط لاسيما اليونان وتركيا، وأصدرت الإدارة الأمريكية في عام 1947م مبدأ ترومان والذي يقوم على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية لدول المنطقة التي تتعرض للخطر الشيوعي، وبحلول العام 1948م استشعرت الإدارة الأمريكية تراجع نفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة وقصور إمكاناتها على التصدي للتهديدات السوفيتية، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم نفوذها ووجودها في المنطقة بإنشاء الأسطول السادس الأمريكي في العام 1948م، كما قامت الولايات المتحدة بدور حيوي في مساندة الحركة الصهيونية حتى مكنتها من إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام 1948م واعترفت بها، وفي عام 1951م سعت الولايات المتحدة إلى ضم كل من تركيا واليونان إلى عضوية حلف الناتو، كما عقدت اتفاقية الظهران مع السعودية في نفس العام، والتي تمكنت بمقتضاها من إقامة قاعدة عسكرية ضخمة لحماية منابع النفط في منطقة الخليج[9]. ومن جهة أخرى أشارت بعض المصادر إلى ذلك الدور الذي لعبته المخابرات المركزية في التمهيد لثورة يوليو 1952م، كذلك فقد لعبت المخابرات الأمريكية دوراً حاسماً في تحريك الجماهير الإيرانية ضد سياسات الدكتور مصدق رئيس الوزراء الإيراني الذي حاول تأميم صناعة البترول في إيران مما أدى إلى سقوطه، كما تمكنت كذلك من إعادة الشاه محمد رضا بهلوي الموالي للغرب إلى عرشه في إيران[10]. وبهذا الصدد ترى الباحثة أن السياسة الخارجية تقوم على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة، وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح.

المصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط:

أولاً: الميزان الاستراتيجي:

استهدفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة الإبقاء على ميل الميزان الاستراتيجي بين القطبين في المنطقة لصالحها، وارتباطاً بذلك الهدف عملت الولايات المتحدة على تحقيق الآتي[11]:

1. تدعيم الوجود العسكري الأمريكي والغربي بصورة شبه دائمة في المنطقة وذلك من خلال ضمان استمرارية انتفاع الولايات المتحدة الأمريكية بالقواعد والتسهيلات العسكرية في دول المنطقة،

ومن أبرز تلك القواعد أنقرة وأزمير والإسكندرية في تركيا وكذلك قاعدة ديجوجارسيا في المحيط الهندي، وقواعد الظهران في السعودية وقاعدة السالمان والجفير والمهلة في البحرين وقاعدة رأس الخيمة وجبل علي في الإمارات العربية المتحدة، وقاعدة بربرة ومقديشو وكسمايو ويلادوجي في الصومال.

2. محاولة إقامة خطوط دفاعية أمريكية في المناطق المتاخمة للاتحاد السوفيتي، بحيث تشكل نقاط وثقوب استراتيجية للهجوم عليه إذا تطلب الأمر ذلك، وبحيث تجعله في موقف الدفاع عن نفسه من الداخل.
3. دعم التفوق الاستراتيجي لإسرائيل باعتبارها أداة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وباعتبارها كذلك عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية المحيطة.
4. دعم الأسطول السادس الامريكي في البحر الأبيض المتوسط باعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر الدفاع عن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلنطي، فضلاً عن الدور الذي يلعبه كأداة للضغط الدبلوماسي على حكومات دول المنطقة، ومن ناحية أخرى يمكن استخدام وحدات الأسطول السادس كالسفن والغواصات حاملة الصواريخ ذات الرؤوس النووية كعنصر من عناصر الردع الاستراتيجي في مواجهة السوفييت في حالة الأزمات الدولية.
5. دعم قدرات القوات الأمريكية على التدخل السريع في المنطقة خلال الأزمات الدولية إذا اقتضى الأمر تدخلاً أمريكياً مباشراً كما في حالة تهديد منابع النفط مثلاً.
6. الحيلولة دون انتشار النفوذ السوفيتي والعمل على محاصرته وتقليصه من خلال إحكام السيطرة على المنافذ التي يمكن من خلالها للقوات السوفيتية أن تنفذ إلى المنطقة وذلك عن طريق التحكم في الممرات الملاحية والمضايق ذات الأهمية الاستراتيجية كالمضايق التركية وقناة السويس وباب المندب.
7. السيطرة على الصراعات الإقليمية والتحكم في تطوراتها ومحاولة الاستفادة منها في تحقيق عدة أهداف فرعية منها[12]:

- توريط الاتحاد السوفيتي وحلفاءه في صراعات محلية واستنزاف قدراتهم الاقتصادية.
- الاستفادة من تلك الصراعات الإقليمية في زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى دول المنطقة فضلاً عن اعتبار تلك الصراعات بمثابة حقل تجارب لقياس كفاءة الأنواع الجديدة للأسلحة الأمريكية ومدى فاعليتها.

8. استقطاب دول المنطقة سياسياً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف دعم النفوذ الأمريكي في المنطقة.
9. تأمين دعم النظم الإقليمية ذات الولاء للولايات المتحدة ومحاولة استخدامها كأداة للضغط على النزاعات الراديكالية.
10. تشجيع التسوية السلمية للصراعات الإقليمية في المنطقة ومحاولة إبراز أهمية الدور الأمريكي في تلك التسويات، ومحاولة إبعاد الاتحاد السوفيتي من المشاركة في تسويات المنطقة، حتى لا تتاح الفرصة لتحقيق وجود دبلوماسي له في المنطقة.

11. التصدي إلى كل المحاولات الجادة لتحقيق الوحدة العربية والإجماع العربي حول قضايا المنطقة، لما يمكن أن تشكله الوحدة العربية من تهديد للمصالح الأمريكية والغربية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن ذلك لا يعني المعارضة الأمريكية للوحدة الجزئية التي تقوم بهدف دفع خطر خارجي أو تهديد مشترك تتعرض له جماعة من الدول، مثالاً على مجلس التعاون الخليجي.
12. ضمان أمن إسرائيل فقد صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش في مؤتمر العقبة الأولى يوليو 2003م، إن أمن إسرائيل مسئولية الولايات المتحدة التي لن تحيد عنها أبداً.

وترى الباحثة أن الالتزام الأمريكي بضمان إسرائيل ليس نابعاً من صلب المصالح الأمريكية في المنطقة، بل إن السبب الحقيقي وراء هذا الالتزام هو استغلال جماعات الضغط اليهودي لطبيعة النظام الأمريكي ودفعه لانتهاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار إضافة إلى سيطرة اليهود على أجهزة الإعلام الأمريكية وتوجيهها لخدمة مصالح إسرائيل.

ثانياً: المصالح الأمريكية:

هنالك العديد من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظة عليها[13]:

1. تمثل المصالح الأمريكية في المنطقة أمراً حيوياً للسياسة الخارجية الأمريكية وهدفاً استراتيجياً تسعى لتحقيقه بكل الوسائل التي تتاح لها، ومنذ حلول الولايات المتحدة الأمريكية محل الإمبراطورية البريطانية في أربعينيات القرن الماضي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ومصالح حلفائها في منقطة الشرق الأوسط باعتبار أن الشرق الأوسط يمثل قلب العالم ومن يسيطر عليه يسيطر على كل العالم، بالإضافة لما يحويه من ثروات هائلة كالنفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الأمريكي، وفي هذا الصدد لم تختلف الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً عن الإمبراطوريات الأوروبية السابقة التي كانت تفتش عن مناطق جديدة تستجيب لمتطلباتها من المواد الخام الأولية للاستفادة منها في مجال الصناعة، والاستفادة من الأسواق التجارية الضخمة في الشرق الأوسط، ولهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد في هذه المنطقة لأنها تعلم أن مصالحها الحيوية في تلك المنطقة تفرض أن يكون لها دور أساسي فيها، كما يفرض عليها المساهمة في حل قضاياه وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ويدرك الأمريكيون أن تأمين مصالحهم الاستراتيجية على المدى البعيد يرتبط بقيامهم بدور فاعل في حل قضايا وأزمات المنطقة، وأن تلك المصالح متعلقة جوهرياً بالتطورات على المسرح العربي الإسرائيلي، وهو ما يحتم على صناع القرار بالولايات المتحدة الأمريكية الجمع بين نقيضين أولهما مساندة إسرائيل وثانيهما الحفاظ على علاقتها مع الشعوب العربية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، فخبرة الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع دول وشعوب المنطقة تكشف حقيقة الترابط بين القضية الفلسطينية وضمان الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، ولذلك كان على الولايات المتحدة دوماً أن تهتم بالصراع العربي الإسرائيلي وتطورات قضيته باعتبار أن ذلك الصراع يحتل الأولوية لدى الإدارات الأمريكية على خلاف توجهاتها

السياسية. ويمكن حصر محددات أهداف الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط في التالي[14]:

1. أهمية منطقة الشرق الأوسط الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية ومصالح العالم الغربي من الناحيتين الاستراتيجية والاقتصادية.
2. انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم بعد أن صارت القطب الأوحد.
3. العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة والالتزام الأمريكية بضمان أمن إسرائيل.

ثالثاً: المصالح الأمريكية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط:

تعد دول الشرق الأوسط ذات أهمية حيوية من الناحية الاقتصادية بالنسبة لمعظم دول العالم نظراً لتمتع المنطقة باحتياط ضخم من البترول والغاز الطبيعي، إضافة إلى امتلاك دول المنطقة لأرصدة نقدية ضخمة (العائدات البترولية)، ووفقاً لهذا يمكن حصر المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في النقاط التالية [15]:

أ/ البترول:

يشكل الموجه الأول للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تستهدف الولايات المتحدة العمل على ضمان استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط إليها وإلى حلفائها، والحيولة دون وقوعه في قبضة السوفييت، والتصدي لأية عقبات قد تحول دون وصول بترول المنطقة إلى العالم الغربي المستوردة له، ولعل أكثر ما يطرح من توقعات أمام ذلك الأمر حدوث معوقات تحول دون استمرار تلك التدفقات البترولية مثل احتمال تعطيل حركة الملاحة في أي من المضائق التي تتحكم في نقل البترول، كمضيق هرمز على سبيل المثال، أو حدوث اضطرابات سياسية أو انقلابات في الدول المصدرة للبترول أو اتساع نطاق أي من الصراعات المحلية في المنطقة بصورة تهدد عمليات استخراج أو نقل البترول، ولتوضيح مدى أهمية بترول الشرق الأوسط يمكننا أن نرجع إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونغرس الأمريكي والذي جاء فيه: (إن حرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 بليون دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2 %، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم ولعل ذلك ما يؤيد صحة القول أنه لا يوجد من بين دول العالم ما يعادل أهمية المملكة العربية السعودية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة[16]، أما بالنسبة للاقتصاديات الغربية واليابانية فأن بترول الشرق الأوسط يمثل أهمية حيوية لأنشطتهم الصناعية والاقتصادية، حيث يشكل بترول الشرق الأوسط حوالي 80 % من واردات اليابان البترولية بينما يمثل 60 % من واردات أوروبا الغربية البترولية[17]. وتعتمد الولايات المتحدة اعتماداً رئيسياً على بترول منطقة الخليج العربي، وذلك لجودة نوعيته، ولكون فائض القيمة الذي تحصل عليه الشركات الأمريكية من وراء استثماراتها في المنطقة تزيد على ما تحصل عليه من إفريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية مما يشكل مصدراً آخر للأموال للاقتصاد الأمريكي[18]. وبالإضافة إلى قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبية هنالك العديد من المزايا الأخرى التي يتمتع بها بترول الشرق الأوسط [19]:

1. انخفاض تكاليف إنتاج بترول الشرق الأوسط نظراً لقلة عمق الآبار، وارتفاع نسبة النجاح في اكتشافه وانخفاض نفقات البحث والاستشارات المطلوبة وانخفاض كلفة الأيدي العاملة.
2. انخفاض أسعار بترول الشرق الأوسط بالمقارنة مع أسعار بترول الكاريبي وغيره.
3. الخصائص النوعية التي تميز بترول دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ ينتجان خامات

بترولية خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة. ومن الملاحظات التي يجب التوقف عندها أن بترول الشرق الأوسط يشكل العديد من الروافد والفروع بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية على قناعة كاملة أن السيطرة على صناعة النفط في منطقة الشرق الأوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي الأمريكي، وبالنسبة للولايات المتحدة يمثل النفط الذي يُنتج في الشرق الأوسط أهمية استراتيجية خاصة بعد ازدهار صناعتها، حيث تعتمد الولايات المتحدة على النفط العربي لسد النقص في إنتاجها المحلي وهي مازالت من أكبر مستوردي النفط في العالم، وقد استهدفت الولايات المتحدة استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط لها ولحلفائها، وقد لوحت الولايات المتحدة أكثر من مرة إلى استخدام القوة العسكرية للحيلولة دون منع وصول نفط الشرق الأوسط إلى أسواقها والأسواق الغربية.

ب/ الأرصدة النقدية:

حصلت الدول العربية البترولية على ما يزيد على 500 مليار دولار من العوائد النفطية حتى نهاية الثمانينات، وقد حاولت الولايات المتحدة استرداد الجزء الأكبر من تلك الأرصدة في إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة النقدية التي سبق أن أشرنا إليها وذلك من خلال عدة وسائل، وتشير وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن حوالي ثلثي عائدات دول الأوبك من البترول عام 1974م قد أنفق على استيراد السلع والخدمات من الدول الرأسمالية المتقدمة، كما ارتفعت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الشرق الأوسط بشكل متزايد[20]. واهتمت الولايات المتحدة بالعمل على استعادة الجانب الأعظم من الأموال التي دفعتها ثمناً لوارداتها النفطية واستعادة الفرق في عائداته، وكانت السعودية أبرز أهداف التوجه الأمريكي في منطقة الخليج نظراً لكونها الدولة الأكثر دخلاً بين الدول المصدرة للنفط والأكثر انسجاماً مع المخططات الأمريكية، وقد حافظت السعودية على مرتبتها كأولى الدول المصدرة إلى السوق الأمريكي، وكذلك احتلت الولايات المتحدة مكان الصدارة في غالبية أسواق بلدان الخليج وعملت على زيادة مبيعاتها العسكرية والبضائع المصدرة إلى الدول النفطية، وفي الميدان المصرفي، فإن البنوك الأمريكية تسيطر وتشرف على أضخم البنوك في غالبية دول الخليج العربي وتدير استثمارات عرب النفط الخليجيين[21].

لذلك فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بقية الدول الغربية استراتيجية محددة تستهدف استعادة تلك الأرصدة النقدية، وجعلها تعمل لصالح الاقتصاديات الغربية، ولتحقيق تلك الاستراتيجية اتبعت تلك الدول عدة أساليب لبلوغ هذا الهدف منها[22]:

1. محاولة جذب الأرصدة النقدية الشرق أوسطية كودائع ومدخرات لدى البنوك الغربية.
2. تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.
3. تشجيع سكان دول المنطقة على إتباع أنماط الاستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الاستهلاكية والكمالية ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية.
4. محاولة خلق نوع من التوتر السياسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وإزكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها الدول المتقدمة ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية البترولية من خلال تشجيع التوسع في الإنفاق العسكري.

5. تشجيع الصادرات الأمريكية والغربية إلى دول المنطقة، ولم تقتصر تلك الاستراتيجية على تحقيق الأهداف أعلاه فقط في منطقة الشرق الأوسط، بل سعت إلى إحكام ارتباطات اقتصاديات دول الشرق الأوسط بالنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم تصبح تبعية دول المنطقة للنظام الرأسمالي الدولي أمراً لا مفر منه، وذلك من خلال المساعدات الاقتصادية والمعونات والقروض الأمريكية لدول المنطقة بهدف التأثير في الهياكل الإنتاجية لتلك الدول.

ويلاحظ أن المعونات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والتي تسيطر عليها وعلى سياساتها الدول الرأسمالية تستخدم كأداة للضغط على حكومات الدول المقترضة ومن بينها دول الشرق الأوسط غير البترولية لإرغامها على تقليص دور الدولة والقطاع الحكومي في الأنشطة الاقتصادية وإتاحة المزيد من الحوافز للاستثمار الخاص بتقديم المزيد من الضمانات لرجال الأعمال المستثمرين الأجانب فضلاً عن تبني سياسات الباب المفتوح وحرية التجارة الدولية، وكذلك تستخدم تلك المعونات من جانب أمريكا وبقية دول الغرب لممارسة أنواع من الضغوط السياسية، حيث تكون تلك المعونات مشروطة بشروط سياسية، كاشتراط الولايات المتحدة أن تخضع مصر مفاعلاتها النووية للتفتيش الدولي مقابل حصولها على شحنات القمح الأمريكي في منتصف الستينيات من القرن المنصرم[23].

ج/ الممرات المائية الاستراتيجية في الشرق الأوسط:

تعتمد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية على مبدأ تفوق قوتها البحرية في مناطق العالم المختلفة، وهو نفس المبدأ الذي استخدمه الإمبراطورية العثمانية سابقاً، وبالتالي فإن الممرات المائية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، تدخل بشكل مباشر في سياق الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الاهتمام الدولي، كما أن مناقشة أهمية الممرات المائية في سياق الاستراتيجية الداخلية للعالم الإسلامي، تنبع من ضرورة اهتمام تلك الدول بحماية أمن هذه الممرات في المنطقة في ظل استراتيجية الاحتواء الأمريكي للمنطقة. كما أنه من المعروف مفاهيمياً أن الاستراتيجية البحرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية البرية، وأن البحار المفتوحة تتحكم في البحار المغلقة أو الضيقة[24]، وهذا ما يفسر نشاط الولايات المتحدة وسبب تركيزها على استراتيجية القوة البحرية. وعليه ترى الباحثة أنه لا يمكن الحديث عن الممرات البحرية بصورة منفردة، أو بمعزل عن الممرات المائية في الشرق الأوسط، والتي تمثل في مجملها كتلة استراتيجية واحدة، ترتبط مع بعضها البعض، ويتشكل مركزها من (البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربي)، وهي كتلة ذات تأثير خطير على النظامين الاقتصادي والاستراتيجي للعالم أجمع.

د/ ضمان أمن إسرائيل:

تتميز العلاقات التي ربطت إسرائيل بدول الشرق الأوسط بالصراعات والتوترات الدائمة، ويرجع ذلك في الأساس لطبيعة المكونات التاريخية التي جمعت بينهما في تلك الرقعة الجغرافية المحددة، وقد ساهم في زيادة حدة التوترات والصراعات بينهم طبيعة الفكر الصهيوني الذي شكل دولة إسرائيل وارتباطه بالأطماع الغربية في الشرق الأوسط قبل قيام الدولة الصهيونية، وبالتالي فإن قيام دولة إسرائيل في هذه المنطقة اعتبر في المقام الأول خدمة للمصالح الأمريكية والغربية معاً، لذلك سارعت الولايات المتحدة بالاعتراف بدولة إسرائيل بعد ساعات من إعلان قيامها في 15 مايو 1948م، ثم جاء الاشتراك الأمريكي في ذلك التصريح الثلاثي الذي شمل كل من بريطانيا وفرنسا والذي ضمنت به الولايات المتحدة استمرار دولة إسرائيل والمحافظة

عليها ضد هجوم محتمل من قبل الدول العربية [25]. ويرجع كل ذلك للدور الذي ظل يلعبه اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثير نشاطه في الساحة السياسية الأمريكية، حيث يعيش هنالك حوالي 5.4 مليون من اليهود الأمريكيين، وتتركز معظم تلك المجموعات اليهودية في خمس ولايات رئيسية، مما يؤدي إلى تأثير الدعاية الصهيونية على المجتمع الأمريكي عبر ما تمارسه المنظمات الصهيونية، وبالتالي خلق النزعة المعادية للعرب وقضاياهم، لذلك يمكن القول أن الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل ليس نابعاً من كون إسرائيل تمثل حامية المصالح الأمريكية في المنطقة فحسب، بل أن السبب الحقيقي وراء ذلك الالتزام هو حسن استغلال جماعات الضغط الصهيوني لطبيعة النظام الأمريكي ذي النزعة الليبرالية في الضغط على صانعي القرار الخارجي الأمريكي لانتهاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية في المقام الأول حتى لو اقتضى ذلك أحياناً التغاضي عن المصالح الأمريكية الحقيقية، وقد أدى ذلك إلى نجاح الجماعات الصهيونية في إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الأمريكي بكافة أشكالها واستخدامها في إقناع الشعب الأمريكي بأن هنالك التزاماً أدبياً يقع على الولايات المتحدة في الدفاع عن أمن إسرائيل، ولذلك فقد كان من أهداف الولايات المتحدة دائماً ضمان التفوق العسكري لإسرائيل كامتداد طبيعي لالتزامها بحماية أمن وسلامة إسرائيل، وحفظ التوازن العسكري، وضمان أمن إسرائيل عسكرياً وتكنولوجياً في مواجهة تهديدات الدول العربية لها بما يمكنها من القيام بدورها الحيوي في إطار الاستراتيجية الأمريكية الإقليمية العالمية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي والحليف الأول والأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج[26].

مبررات توسيع السيطرة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من انهيار حلف وارسو والكتلة الشرقية، إلى إحكام سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بأجمعه، وتربعها في ذلك العرش باعتبارها القطب الأوحد، بدلاً عن تلك السياسة القطبية الثنائية التي ظلت تحكم العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أدى هذا الأمر إلى خلق الظروف المواتية للولايات المتحدة الأمريكية لإحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي العمل على حماية مصالحها فيه، وأهمها على الإطلاق ضمان تدفقات الإمداد البترولي، حلفائها في المنطقة من أي مهددات خارجية وداخلية، وقد نجحت تلك الاستراتيجية التي قامت على القطبية الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها وجعلها تتربع على قمة النفوذ العالمي للأسباب التالية [27]:

1. السياسة الخارجية المتميزة التي انتهجتها أمريكا للسيطرة على النظام الدولي الجديد.
2. وجود حلفاء في المنطقة.
3. القوة العسكرية الأمريكية والهيئات الاستخباراتية.

أولاً: استقرار الأنظمة الصديقة:

لقد حرصت الولايات المتحدة دوماً على الإبقاء على علاقات صداقة متميزة مع بعض النظم السياسية في المنطقة مثل دول الخليج العربي ومصر والأردن والمغرب، وهذه الأنظمة من جانبها تحرص دائماً على تلبية مطالب السياسة الأمريكية في المنطقة، لذلك فإن أمريكا تعمل على مقابلتها بالمساندة والتأييد والمحاباة، واستمرت السياسة الخارجية الأمريكية على هذا المنوال حتى وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مما أدى إلى إحداث تغييرات في تلك السياسة لتشمل متطلبات جديدة[28].

ثانياً: التصدي للإرهاب:

مواجهة ما يعرف بالإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر مثلت الاهتمام الأكبر للسياسة الأمريكية الداخلية والخارجية معاً، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث معقل التنظيمات الإسلامية المتهمة بالتطرف وممارسة الإرهاب، خاصة تنظيم القاعدة المتهم الرئيسي بتنفيذ أحداث 11 سبتمبر في أمريكا، وقد اعتمدت تلك التنظيمات بصورة كبيرة على العالم الإسلامي في تمويل نشاطها وتطوير قدراتها، إضافة إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لهذه التنظيمات هو تهديد الأنظمة الشرق أوسطية المتحالفة مع الولايات المتحدة، لذلك توجب على الولايات المتحدة مواجهة تهديدات تلك المنظمات الإسلامية التي تستهدف أصدقائها وتقديم المساعدات اللازمة لحفظ الاستقرار بالمنطقة[29].

من الملاحظ أيضاً أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد دفعت الولايات المتحدة إلى الاعتماد على القوة لمكافحة ذلك الإرهاب، وكانت الولايات المتحدة قد وضعت ثلاثة بدائل استراتيجية لسياستها الخارجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تمثل البديل الأول في استخدام عناصر القوة العسكرية في القضاء على التهديدات الإرهابية، أما البديل الثاني فقد تمثل في تبني الولايات المتحدة وسائل دفاع إيجابية، معتمدة على العمل السياسي الفعال من أجل السلام والعدل والتنمية، وتمثل البديل الثالث في أن تتخلى الولايات المتحدة عن العالم والاهتمام بمواطنيها ورفاهيتهم والاهتمام بمنظومة الدرع الصاروخي، ولكن ما حدث في 11 سبتمبر هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى الاعتماد على البديل الأول، الذي يتمثل في استخدام القوة في ملاحقة الإرهاب الذي أخذ في تهديد أمن مواطنيها في الداخل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر الموجعة، لهذا نقلت الولايات المتحدة معركتها إلى الشرق الأوسط لإحداث التغيير الذي يتفق مع سياستها الخارجية وذلك في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية [30]. وقد يؤدي إتباع تلك السياسة الخارجية وفق البديل الأول المطروح إلى أضرار بليغة تعود على سمعة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر مما يخدمها، فالاستراتيجية الأمنية الأحادية على الطريقة الهوبزية لا يمكن أن تجدي شيئاً في مواجهة الحقائق الموضوعية الناجمة عن تشابكات السوق وارتباطاته بالمصالح الاقتصادية، كذلك التأثيرات المباشرة على قواعد التواصل الثقافي والاجتماعي الكوني، بل يمكن القول أن نمط الهيمنة الأحادية عندما تمارسه دولة ليبرالية ديمقراطية ينتهي عادة إلى تقويض اسمها وقاعدتها الأخلاقية والقيمية التي تنطلق منها وتعمل على الدفاع عنها ونشرها بتركيزها على استخدام النشاط المخابراتي البوليسي والإنفاق الحربي[31].

بناءاً على ذلك فقد اعتبرت الولايات المتحدة الإسلام هو المسئول الأول عن هذه الهجمات الإرهابية التي تمت في تلك الأحداث، فقررت على ضوء ذلك مهاجمة الشرق الأوسط لضرب منابع الإرهاب ومصادره، وهكذا أصبحت المنطقة هدفاً مباشراً للسياسة الخارجية الأمريكية بمختلف وسائلها وتكتيكاتها السياسية والعسكرية والأمنية وتحت مسميات مختلفة، مما أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط[32].

ثالثاً: منع انتشار أسلحة الدمار الشامل:

يمكن القول وبشكل عام أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكثر المناطق التي يتم فيها أثارة أمر أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة النووية بين الحين والآخر، وذلك لأهميتها سياسياً واقتصادياً وجغرافياً

في الفكر والتخطيط الاستراتيجي للقوى الكبرى، لذلك فقد تعددت البرامج والخطط التي تطرح من وقت لآخر من قبل الغرب لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومن المعروف أن أغلب دول المنطقة عدا إسرائيل موقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأن أغلبها ليس فقط لا تملك السلاح النووي، بل لا تملك حتى القدرة النووية للأغراض السلمية عدا إيران، ورغم ذلك فإن الجهود التي تضافرت في سبيل جعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية أغلبها باءت بالفشل [33].

إن قضية السلاح النووي الإسرائيلي ترتبط في مجملها بتلك العلاقة الاستراتيجية التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لذلك فإنها تعكس المعايير المزدوجة للسياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط، والاستخدام الماهر لسياسة غض الطرف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية [34]. وقد دأبت الإدارات الأمريكية المتلاحقة على تهديد دول المنطقة من محاولة امتلاك أي أسلحة أو قدرات نووية، وأنها لا تتورع عن استخدام القوة لتدمير تلك الأسلحة، في الوقت الذي تدعم فيها انفراد إسرائيل بامتلاك البرنامج النووي وتدعم كذلك تفوقها العسكري والتكنولوجي، وقد تذرعت الإدارة الأمريكية بحجج منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقامت بالتخطيط لغزو العراق، وتعمل الآن بكل ما هو متاح لها على احتواء البرنامج النووي الإيراني، ومنع إيران من امتلاك السلاح النووي[35].

رابعاً: قضايا الإصلاح في الشرق الأوسط:

1/ قضايا الديمقراطية:

أدركت النخبة السياسية الأمريكية ما يجري من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية داخل بلدان منطقة الشرق الأوسط، لذلك صبت اهتمامها بموضوعات التحول الديمقراطي ومشكلاته، وقضايا حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي والتعليم، ضمن ما عرف لاحقاً بإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط أو ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير، فعلى الرغم من الولايات المتحدة عادة ما يشار إليها على اعتبار أنها الدولة الديمقراطية الأولى في العالم، إلا أن هذه الديمقراطية لا تعتبر سياسية محضة، ولكنها تعتبر نتاج تفاعل وتجانس ما بين المصالح الاقتصادية والأمنية الاستراتيجية، أي بمعنى آخر أن القرار السياسي ينبع من المصالح الاقتصادية والأمنية: ويؤسس بالتالي عليها، وقد برهنت على ذلك الأحداث والمتغيرات الدولية الراهنة، إلا أن العلاقة بين نشر الديمقراطية وممارسة الضغوط من أجل الإسراع بأحداث التحولات السياسية نحو الديمقراطية على نمط الديمقراطية الغربية في بلدان الشرق الأوسط قد يجلب مخاطر سياسية عديدة، من بينها نشوب الصراعات السياسية، وتوالد الفتن، لأن انتشار الديمقراطية لا يعد بالضرورة دواء عاماً لمشكلة الصراع الدولي، وأن التاريخ يثبت أن الصراعات الدولية لم تكن قاصرة وجودها على النظم الديمقراطية، لذلك فإن إعطاء الأولية للاستقرار الإقليمي في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء دول المنطقة، لا ينفصل عن عاملين، الأول هو ضرورة خلق التوازن العام والاستقرار في المنطقة لإيجاد الحد الأدنى من عوامل الاستمرارية للمصالح الأمريكية، والثاني يتمثل في تلك الرؤية المحدودة لما يسمى بالخطر الأصولي أو جماعات الإسلام السياسي[36].

ولكن على الرغم من كل ذلك، يلاحظ أن الإدارة الأمريكية تسعى دائماً على الوصفة السياسية المناسبة لدول المنطقة كعلاج لمعظم مشكلاتها، ففي ديسمبر 2002م طرح مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية، خطة أمريكية للديمقراطية في الشرق الأوسط (هاس)، التي جاءت كردة فعل مباشر لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وركزت هذه الخطة على الرغبة في المساعدة على تطبيق الديمقراطية

سلمياً، وليس فرضها، حتى وصل الأمر للإقرار بحق الأحزاب الإسلامية في الوصول للحكم إذا جاءت بها صناديق الاقتراع، وفي 3 أبريل 2003م طرح أمر هذه الخطة مرة ثانية، وذلك بعدما أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية خطة مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط، وقد ركز فيها الرئيس بوش على تقديم معونات مالية (أكثر من ألف مليون دولار سنوياً) بهدف تغيير برامج التعليم، والإصلاح الاقتصادي، وتقوية المجتمع المدني في دولة المنطقة[37].

ثم جاءت الدعوة الثالثة في نوفمبر 2003م من الرئيس بوش للعرب، وذلك للدخول إلى عالم الديمقراطية، وإنهاء عهود الديكتاتورية وتدخل الجيوش في الحكم، لتؤكد أن تلك الخطة الأمريكية مازالت مستمرة، وأن هنالك إصراراً أمريكياً على تنفيذها لتحقيق الجانب المتعلق بالسيطرة على بؤر ومنابع الإرهاب في المنطقة كإجراء أمني استباقي، وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤسسة الوطنية للديمقراطية في واشنطن (طالما أن الشرق الأوسط يبقى مكاناً لا تزدهر فيه الحرية، سيبقى منطقة ركود واستياء وعنف جاهز للتصدير)، واعتبر أن: (شعوب هذه المنطقة كانوا لفترة طويلة ضحايا خاضعين ويستحقون أن يصبحوا مواطنين فاعلين)، مشدداً على اعتماد استراتيجية للحرية في المنطقة[38].

2/ قضايا حقوق الإنسان:

من المعروف أن لحقوق الإنسان ميثاقاً عالمياً تم إصداره في العالم 1948م، تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن الولايات المتحدة اعتبرت نفسها الرائدة والراعية في هذا المجال على مستوى العالم، مما منحها الذريعة للتدخل بأشكال مختلفة في شؤون الدول الأخرى، تحت مسمى القضايا الإنسانية في العالم، وقد اعتبرت ذلك من التقاليد الراسخة لديها مما يؤهلها للعمل على نشرها وتطبيقها على مستوى العالم، ولكنها مع ذلك تخضع لاعتبارات مصالح الولايات المتحدة المختلفة، سيما الاقتصادية والأمنية، وبالتالي ينطوي الأمر على الازدواجية في تعاملها مع دول العالم، وقد نجحت الولايات المتحدة في الانتشار، لأنها لم تكن من القوى الاستعمارية التقليدية الأوروبية، مما منحها الفرصة لإرسال خطابات للنظام الدولي تصورها في مظهر الحامية للأقليات والشعوب المضطهدة، وبأنها مفتاح الحرية وكرامة الإنسان[39].

3/ إعادة تشكيل خارطة المنطقة:

على امتداد عقود عديدة تمحورت السياسة الأمريكية، حيال العالم الإسلامي حول (مساومة) أساسية تنص على الآتي: كلما كانت المصالح الاستراتيجية الأمريكية مستتبة ومستقرة (مثل احتواء الشيوعية، والتدفق المستقر للطاقة)، كانت الإدارة الأمريكية، مؤيدة للوضع في العالم الإسلامي، ومن ثم لا تسعى إلى إصلاحه سياسياً واقتصادياً، وبالطبع تم بناء هذه المساومة على أساس أن حكومات العالم الإسلامي هو الفاعل المهم والوحيد وأنها الأقدر من خلال قدراتها السلطوية على أداء دورها في تلك المساومة[40].

إن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، تهدف من خلال سيناريوهات محددة إلى تغيير أنظمة وترتيب وضع المنطقة بشكل يخدم مصالحها، وأن اللوبي الصهيوني، وأمن إسرائيل، لهما دور كبير، في تشكيل سياسة، واستراتيجية الولايات المتحدة، تجاه دول الشرق الأوسط، هذا إذا أضفنا ما صرح به الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات (CIA) جيمس ونسي قائلاً: (إن الوقت قد حان لكي تستبدل الولايات المتحدة جميع الأنظمة السياسية في المنطقة العربية)، وهاجم الحكومات العربية قائلاً: (نريد تحرير الشعوب العربية والإسلامية من أنظمة حكمها)[41].

ترى الباحثة إن هذا الأمر يشير لمشروع واسع يستهدف المنطقة برمتها، يتبع مختلف السبل- سلمية كانت أم عسكرية- لتحقيق أهدافه، وهو ما عُرف لاحقاً بـ (الشرق الأوسط الكبير)، الذي يرمي إلى تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية والتي تهدف إلى إعادة رسم خارطة المنطقة، وهو مشروع يحمل في داخله أبعاد متعددة جيوسياسية واقتصادية وأمنية وأيدولوجية وتعليمية.. إلخ، وأنه نابع من مقتضيات يحكمها في المقام الأول المصلحة العليا الأمريكية، والتي قد ينضوي تحتها مصالح حلفائها بالقدر الذي تسمح به هذه المصلحة، وبشكل عام تعبر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أنلمس أدوار أي دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، والتي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.

خاتمة:

استعرضت الدراسة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتطرقت إلى أهداف ومصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ومحاولات الأخيرة التوسعية في المنطقة من خلال هيمنتها على العلاقات الدولية باعتبارها القطب الأوحد المسيطر. حيث يعد مصطلح «الشرق الأوسط» في الصياغة الأمريكية الحديثة هو المقابل للصياغة البريطانية لمصطلح «الشرق الأدنى»، وكلاهما ينظر إليهما باعتبارهما مفهومين استعماريين ينطلقان من نزعة الهيمنة الغربية التي أخذت تتحكم فيها توجهات الإمبراطوريات الغربية، وهي توجهات ارتبطت بالجغرافية السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، ودورها في الاستراتيجية العالمية منذ وقت مبكر في التاريخ، حيث أصبح الشرق الأوسط هدفاً رئيسياً للولايات المتحدة الأمريكية، لإعادة صياغته بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية في التحكم في موارد هذه المنطقة المهمة والحيوية من العالم. واستهدفت السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط المخزون الاقتصادي، والسيطرة على الممرات المائية، وتدجين الأنظمة السياسية في المنطقة بما يتلاءم مع مصالحها وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

واشتملت خاتمة الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نجملها كما يلي:

النتائج.

1. وضعت السياسة الخارجية الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط على رأس أولوياتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية باعتباره قلب العالم ولما يحويه من ثروات هائلة بدعوى الحفاظ على مصالحها ووقف المد الشيوعي في المنطقة.
2. إن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، تهدف من خلال سيناريوهات محددة إلى تغيير أنظمة وترتيب وضع المنطقة بشكل يخدم مصالحها، بذريعة أمن إسرائيل والحرب على الإرهاب.
3. يرمي مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية التي تهدف إلى إعادة رسم خارطة منطقة الشرق الأوسط وفق أبعاد متعددة جيوسياسية واقتصادية وأمنية وأيدولوجية وتعليمية، نابعة من مقتضيات يحكمها في المقام الأول المصلحة العليا الأمريكية وهو مشروع استعماري بحت.

التوصيات:

1. ضرورة ملء المنطقة العربية بالمشاريع المتنوعة، حتى لا تبقى في حالة فراغ ترى بها الدول الغربية مدخلاً للدول الغربية لقيام مشاريعها.
2. العمل على إنشاء اتفاقيات تشمل كافة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وتضمينها كمواد ملزمة للأعضاء في ميثاق الدول العربية، تضمن التعاون العسكري والأمني، وتمتلك قوة ردع مشتركة للتصدي لأي محاولة للنيل من الأمن القومي أو تهديد السلم الجمعي في المنطقة.
3. تشجيع الحوار البناء بين الطوائف والمذاهب الدينية ونشر قيم الوسطية في المجتمعات الدينية، ومحاصرة الفكر الديني الضال والمتطرف

الهوامش:

(1) Ryanld Stuart, United expansionism and British north America, the university of north Carolina press, 1988, p13.

(2) فريدريكو روميرو، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار نشر كاسترمان، الولايات المتحدة الأمريكية، 2000م، ص204.

(3) فريدريكو روميرو ،المرجع السابق، ص204.

(4) المرجع السابق، ص205-204.

(5) إسماعيل عياط، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط: 2008-2018م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة 08 ماي 1945م، الجزائر، 2018م، ص17.

(6) إسماعيل عياط، المرجع السابق، ص22.

(7) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، بيروت، دار النهضة العربية، 2006م، ص75.

(8) برادلي. أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط- المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية، 2004م، ص21.

(9) المرجع السابق، ص22.

(10) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984م، ص470.

(11) ي. م. بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد أحمد، دار خلدون، بيروت، 1981م، ص131.

(12) طلعت أحمد مسلم، السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 82 أكتوبر، 1958م، ص215.

(13) ي. م بريماكوف، مرجع سابق، ص115.

(14) محمود خليل، المتغيرات الدولية واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط، مجلة المنار، العدد 38، ص48.

(15) المرجع السابق، ص49.

(16) Prosser Gifford, the national interest of the united states in foreign policy, Woodrow Wilson international center for scholars. University press of America 1981, p124.

(17) حربي محمد، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، بغداد، 1947م، ص62.

(18) حربي محمد، المرجع السابق، ص65.

(19) المرجع السابق، ص66-65.

(20) حربي محمد، المرجع السابق، ص79.

(21) سميحة محمد سعيد، الوجود الأمريكي في الخليج العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، 2004م، ص7.

(22) توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، دار الصفاء، لندن، 1988م، ص201.

(23) إبراهيم نوار، المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 66 أكتوبر، 1981م، ص73-72.

(24) أمين هويدي، أحاديث في الأمن القومي العربي، دار الوحدة، بيروت، 1980م، ص34.

(25) أمين هويدي ،المرجع السابق، ص35.

(26) أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2007م، ص118.

(27) طه المجذوب وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشرق الأوسط، 2001م، ص103.

(28) طه المجذوب وآخرون، المرجع السابق، ص103.

(29) المرجع السابق، ص104.

(30) مايكل مدسون، مآزق امبريالية، إدارة المناطق الجامحة، مجلة المستقبل العربي، العدد 284، أكتوبر 2002م، ص39.

(31) مايكل مدسون، المرجع السابق، ص39.

(32) المرجع السابق، ص40-39.

(33) محمد قدري سعيد، وعبد المنعم سعيد، الأفكار والأسرار، 11 سبتمبر 2001م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002م، ص206.

(34) محمد قدري سعيد، المرجع السابق، ص207..

(35) المرجع السابق، ص34.

(36) مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجية العالمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000م، ص11.

(37) المرجع السابق، ص12.

(38) كارن أي سميث، ماركوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة: فاضل جكتر، الرياض، مكتبة العابكيان، 2005م، ص152.

(39) صطفى الحمارنة، مرجع سابق، ص12-11.

(40) محمد جمال عرفة، ماذا وراء وصفة بوش الديمقراطية للعرب، شؤون سياسية، 1/11/2003م، موقع ENILNOMALSI.WWW

(41) محمد جمال عرفة، المصدر السابق.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

(1) فريدريكو روميرو، الإمبراطورية الأمريكية، ترجمة: أحمد عبد الكريم، دار نشر كاسترمان، الولايات المتحدة الأمريكية، 2000م،

(2) إسماعيل عياط، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط: 2008-2018م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة 08 ماي 1945م، الجزائر، 2018م.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، بيروت، دار النهضة العربية، 2006م..

(4) برادلي. أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط- المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية، 2004م.

(5) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984م.

(6) ي. م. بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: سعيد أحمد، دار خلدون، بيروت، 1981م.

(7) طلعت أحمد مسلم، السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 82 أكتوبر، 1958م.

(8) محمود خليل، المتغيرات الدولية واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط، مجلة المنار، العدد 38.

ثانياً: المجلات والدوريات

(1) حربي محمد، الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، دار الكتاب الجديد ومكتبة المنار، بغداد، 1947م.

(2) سميحة محمد سعيد، الوجود الأمريكي في الخليج العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم، 2004م.

(3) توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، دار الصفاء، لندن، 1988م.

(4) إبراهيم نوار، المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 66 أكتوبر، 1981م.

(5) أمين هويدي، أحاديث في الأمن القومي العربي، دار الوحدة، بيروت، 1980م..

(6) أحمد سليم البرصان، جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2007م.

(7) طه المجذوب وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشرق الأوسط، 2001م..

(8) مايكل مدسون، مآزق امبريالية، إدارة المناطق الجامحة، مجلة المستقبل العربي، العدد 284، أكتوبر 2002م.

(9) محمد قدري سعيد، وعبد المنعم سعيد، الأفكار والأسرار، 11 سبتمبر 2001م، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002م.

(10) مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجية العالمية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000م.

(11) كارن أي سميث، ماركوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة: فاضل جكتر، الرياض، مكتبة العابكيان، 2005م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

(1) Ryanld Stuart, United expansionism and British north America, the university of north Carolina press, 1988, p13.

(2) Prosser Gifford, the national interest of the united states in foreign policy, Woodrow Wilson international center for scholars. University press of America 1981, p124.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

محمد جمال عرفة، ماذا وراء وصفة بوش الديمقراطية للعرب، شؤون سياسية، 1/11/2003م، موقع WWW. ENILNOMALSI